

المسؤولية (المادة ١٩ من اتفاقية المنظمة الإطارية)

تقرير من فريق الخبراء

الغرض من الوثيقة

تتضمن هذه الوثيقة تقرير فريق الخبراء المعني بتنفيذ المادة ١٩ من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (اتفاقية المنظمة الإطارية) فيما يتصل بالمسؤولية، الذي أعاد مؤتمر الأطراف إنشائه بموجب القرار FCTC/COP10(13)، مع مراعاة العمل الذي أنجزه فريق الخبراء المعني بالمسؤولية الذي أنشئ بموجب القرار FCTC/COP5(9) ومُدِّدَت ولايته بموجب القرار FCTC/COP6(7).

الإجراء المطلوب من مؤتمر الأطراف

مؤتمر الأطراف مدعو إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير، وتقديم المزيد من الإرشادات، والنظر في اعتماد مشروع القرار الوارد في الملحق ٢ بهذا التقرير.

الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: جميع أهداف التنمية المستدامة؛ ولاسيما الهدف ٣ والغاية ٣-أ.

العلاقة بخطة العمل وبند الميزانية: لا توجد.

الآثار المالية الإضافية، إن لم تكن مدرجة في خطة العمل والميزانية: ٣-١-١-١ و ٢-٣-١-١-١.

الوثيقة (الوثائق) ذات الصلة: تقارير الاجتماعات الأول والثاني والثالث لفريق الخبراء المعني بتنفيذ المادة ١٩ من اتفاقية المنظمة الإطارية فيما يتصل بالمسؤولية؛ والمسح بشأن تنفيذ المادة ١٩ من اتفاقية المنظمة الإطارية فيما يتصل بالمسؤولية (معلومات تكميلية).

معلومات أساسية

١- قرر مؤتمر الأطراف في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (اتفاقية المنظمة الإطارية) في دورته العاشرة إعادة إنشاء فريق الخبراء المعني بتنفيذ المادة ١٩ فيما يتصل بالمسؤولية، مع مراعاة العمل الذي أنجزه فريق الخبراء المعني بالمسؤولية الذي أنشئ بموجب القرار FCTC/COP5(9) ومُددت ولايته بموجب القرار FCTC/COP6(7). وفي القرار FCTC/COP10(13)، كُلف فريق الخبراء بما يلي:

- (أ) استعراض المعلومات وجمعها فيما يتعلق بالممارسات التي تطوّرت على مستوى الأطراف، مع مراعاة العمل الجاري في المنتديات الدولية ذات الصلة، ودعم الأطراف حسب الاقتضاء، لتعزيز نُظمها الخاصة بالمسؤولية الجنائية والمدنية، بما في ذلك التدابير الإدارية، لضمان المساءلة والردع، وتحسين إتاحة العدالة، وإتاحة سُبُل الانتصاف الفعالة للمتضررين من مزار التبغ، على أساس طوعي وبناءً على طلب الأطراف؛
- (ب) توفير خيارات للأطراف لكشف ومواجهة جهود دوائر صناعة التبغ للتهرب من أنظمة المسؤولية المطبقة أو لتقويض مكافحة التبغ، بوسائل منها إعادة تنظيم الشركات أو الاستثمارات؛
- (ج) استكشاف إمكانية وضع منهجية لتقدير أو تحديد تكاليف الرعاية الصحية الناجمة عن تعاطي التبغ، من أجل دعم الأطراف في جمع الأدلة لاستخدامها في الدعاوى القضائية المتعلقة بالتبغ؛
- (د) تقديم تقرير عن أعماله في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف.

٢- وفي القرار FCTC/COP10(13)، طلب مؤتمر الأطراف أيضاً من أمانة الاتفاقية، من بين أمور أخرى، تيسير إنشاء فريق الخبراء، تحت إشراف المكتب، واتخاذ الترتيبات اللازمة لكي يستكمل فريق الخبراء عمله.

٣- ووافقت هيئة المكتب المنتخبة في الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف، في اجتماعها الأول، على قائمة الخبراء المقترحة لفريق الخبراء المعني بتنفيذ المادة ١٩ من اتفاقية المنظمة الإطارية فيما يتصل بالمسؤولية وعلى اختصاصاته. ويرد تشكيل فريق الخبراء في تقرير الاجتماع الأول لفريق الخبراء، وهو متاح على الموقع الإلكتروني لاتفاقية المنظمة الإطارية بوصفه معلومات تكميلية لهذا التقرير.^١

اجتماعات فريق الخبراء

٤- ركز الاجتماع الأول لفريق الخبراء (الذي عُقد عبر الإنترنت في ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠٢٤) على مناقشة ولاية فريق الخبراء. وانتُخب الرئيس وأعضاء المكتب لتيسير عمل الفريق. وناقش الخبراء أيضاً إتاحة البيانات والتمويل والموارد الخارجية المحتملة لدعم عملهم. واتفق الخبراء على الاستفادة من عملية استشارية خارجية، تدعمها جامعة باث عن طريق عضو في فريق خبراء يعمل بالجامعة، بشأن إمكانية وضع منهجية لتقدير تكاليف الرعاية الصحية المتكبدة بسبب تعاطي التبغ أو تحديد قيمتها، لإثراء تقرير فريق الخبراء.

٥- وناقش فريق الخبراء، في اجتماعه الثاني (الذي عُقد في جنيف، سويسرا، في الفترة من ٩ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤)، النتائج الرئيسية لمسح أجري بشأن تنفيذ المادة ١٩، فضلاً عن دراسات حالة بشأن تجارب بلدان محددة في النواحي بموجب المادة ١٩. وناقش فريق الخبراء أيضاً العنصر الثاني من ولايته المبينة في الفقرة ١(ب) أعلاه. وفيما يتعلق بالعنصر الثالث من ولايته المبينة في الفقرة ١(ج)، وافق فريق الخبراء على النظر في الطلب المقدم من فريق متنوع من الخبراء الاستشاريين واختصاصات الفريق واللوجستيات اللازمة لعمله. واتفق فريق الخبراء على مسودة المخطط العام للتقرير الذي سيقدم إلى مؤتمر الأطراف في دورته الحادية عشرة وتوزيع المهام على أعضائه والجدول الزمني المقترح لعمله.

١ [وثائق الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف: معلومات تكميلية](#) (تم الاطلاع في ١٢ حزيران/يونيو ٢٠٢٥).

٦- واستعرض فريق الخبراء، في اجتماعه الثالث (الذي عُقد في جنيف، سويسرا في الفترة من ٢٩ نيسان/ أبريل إلى ١ أيار/ مايو ٢٠٢٥)، مسودة التقرير التي ستُقدم إلى مؤتمر الأطراف وانتق على الوثائق التكميلية التي ستقدم إلى مؤتمر الأطراف.

٧- ويمكن الاطلاع على الملاحظات المسجلة بمحاضر اجتماعات فريق الخبراء الثلاثة على الموقع الإلكتروني لاتفاقية المنظمة الإطارية بوصفها معلومات تكميلية لهذا التقرير.^٢

ملخص الأعمال السابقة التي اضطلعت بها أمانة الاتفاقية وفريق الخبراء السابق المعني بالمادة ١٩

٨- أدرجت نظرة عامة على العمل الذي اضطلع به مؤتمر الأطراف فيما يتصل بالمادة ١٩ في تقرير أمانة الاتفاقية FCTC/COP/10/12 الذي جرى النظر فيه أثناء الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف.

٩- وقد سبق أن أصدرت أمانة الاتفاقية تقريرين عن المادة ١٩ لكي ينظر فيهما مؤتمر الأطراف. وقدمت الأمانة في التقرير FCTC/COP/4/13 ملخصاً لتجارب الأطراف في تنفيذ أحكام هذه المادة، إضافة إلى نظرة عامة على قضايا المسؤولية كما يتناولها القانون الدولي في مجال البيئة. وتضمن تقريرها FCTC/COP/5/11 معلومات عن نظم المسؤولية ذات الصلة في المعاهدات الأخرى، وأمثلة على اتخاذ إجراءات تشريعية من أجل معالجة المسؤولية الجنائية والمدنية، والنهج الممكنة التي يمكن لمؤتمر الأطراف من خلالها أن يدعم الأطراف في أنشطتها المتعلقة بالمادة ١٩.

١٠- ولإحراز تقدم في هذه المسألة، أنشأ مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة فريق خبراء للإبلاغ عن الحقائق والمعلومات والخيارات المتعلقة بتنفيذ المادة ١٩ في القرار (FCTC/COP5/9). ومدد مؤتمر الأطراف ولاية فريق الخبراء مرة واحدة في القرار (FCTC/COP6/7)، وطلب منه التركيز على النهج التي قد تساعد الأطراف على تعزيز آليات المسؤولية المدنية عبر مجموعة متنوعة من النظم القانونية.

١١- وسلط فريق الخبراء الضوء، في تقريره الأول (FCTC/COP/6/8)، على أهمية المادة ١٩ وعرض خيارات لسن تشريعات لكي تنظر فيها الأطراف، وعلى وجه الخصوص في سياق المسؤولية المدنية. وتبادل فريق الخبراء أيضاً الاعتبارات المتعلقة بالتشريعات الرامية إلى تعزيز المسؤولية الجنائية. وأكد فريق الخبراء في تقريره الثاني (FCTC/COP/7/13) الفوائد والتحديات المشتركة في تنفيذ المادة ١٩، واقترح محتوى لإعداد مجموعة أدوات خاصة بالمسؤولية المدنية.

١٢- وفي القرار (FCTC/COP7/11)، اعتمد مؤتمر الأطراف مجموعة الأدوات الخاصة بالمسؤولية المدنية في إطار المادة ١٩ من الاتفاقية الإطارية،^٣ وأصبحت هذه المجموعة متاحة الآن بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست، وطلب من أمانة الاتفاقية العمل على توفير الموارد لمساعدة الأطراف في تنفيذ المادة ١٩، من خلال إعداد قاعدة بيانات للخبراء في مجال المسؤولية (قاعدة بيانات الخبراء في إطار المادة ١٩) وإدارتها، وعلتها متاحة على الموقع الإلكتروني لأمانة الاتفاقية.^٤

١٣- ويستند هذا التقرير إلى العمل المتعلق بالمادة ١٩ الذي أنجزه فريق الخبراء السابق.

٢ [وثائق الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف: معلومات تكميلية](#) (تم الاطلاع في ١٢ حزيران/ يونيو ٢٠٢٥).

٣ [مجموعة الأدوات الخاصة بالمسؤولية المدنية في إطار المادة ١٩ من اتفاقية المنظمة الإطارية](#) (تم الاطلاع في ٢٦ أيار/ مايو ٢٠٢٥).

٤ [قاعدة بيانات الخبراء في إطار المادة ١٩](#) (بالإنكليزية) (تم الاطلاع في ٢٦ أيار/ مايو ٢٠٢٥).

مسح بشأن تنفيذ المادة ١٩ من اتفاقية المنظمة الإطارية

١٤- لتقييم الممارسات القطرية، أجرى فريق الخبراء مسحاً للأطراف والمنظمات غير الحكومية ذات صفة المراقب لدى مؤتمر الأطراف ومجموعات المجتمع المدني الأخرى غير المنتسبة إلى دوائر صناعة التبغ أو إلى أولئك الذين يعملون على تعزيز مصالحها. والتمست بوجه عام الحصول على معلومات عن مدى تنفيذ المادة ١٩؛ والأساليب المعتمدة لتنفيذ المادة ١٩، بما فيها سبل التعاون بين الأطراف؛ وأي دعاوى قضائية متعلقة بالمادة ١٩ رُفعت في بلدانها/ أو إقليمها؛ وإذا لم يكن هناك تنفيذ للمادة ١٩ أو كان التنفيذ جزئياً، فما هي الأسباب التي أدت إلى ذلك.^٥ واغتمت فريق الخبراء الفرصة أيضاً لطرح أسئلة عن الجهود التي تبذلها دوائر صناعة التبغ للتهرب من المسؤولية، والمنهجيات المستخدمة لتقدير تكاليف الرعاية الصحية الناجمة عن تعاطي التبغ.

١٥- وحتى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥، ورد ما مجموعه ٩١ رداً على المسح، شملت ردوداً من الأطراف وردوداً من المجتمع المدني فيما يتعلق بالممارسات القطرية (في الأطراف والدول غير الأطراف).^٦ ورد ما مجموعه ٥١ طرفاً شملت ٥٠ رداً من بلدان ورداً واحداً من منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي.^٧ ومن بين ردود البلدان الخمسين، أشارت ٥ بلدان إلى أنها حققت التنفيذ الكامل للمادة ١٩، وأفاد ٣٧ بلداً بأنها نفذت المادة ١٩ جزئياً، وأشارت ٩ بلدان إلى عدم اتخاذ أي إجراء.

اعتبارات مهمة تتعلق بالمسح بشأن تنفيذ المادة ١٩

١٦- عند النظر في الردود على المسح بشأن مدى تنفيذ المادة ١٩، من المهم التمييز بين التزامات هذه المادة والغرض منها، وكلاهما واضح من النص. فالمادة ١٩ تتطلب من الأطراف "بغرض مكافحة التبغ" أن تتخذ في تعزيز أطرها القانونية عن طريق التشريع أو تعزيز قوانينها القائمة لمعالجة مسألة المسؤولية الجنائية والمدنية، بما فيها التعويض، حسب الاقتضاء؛ وأن تتعاون فيما بينهما لتوفير المعلومات ذات الصلة بالمسؤولية المدنية والجنائية؛ وأن تقدم المساعدة لبعضها بعضاً في الإجراءات القانونية المدنية والجنائية، رهناً بالأطر القانونية القائمة لدى الطرف؛ وأن تتخذ في التطورات التي تحدث في المنتديات الدولية تحقيقاً لهذه الأغراض. ويشمل الغرض من المادة ١٩ تعزيز الإجراءات المدنية والجنائية التي تحدد المسؤولية، وعند الاقتضاء الحصول على التعويض، عن الضرر الناجم عن تعاطي التبغ.^٨

١٧- وبناءً على ذلك، يدرك فريق الخبراء أن الأطراف والمنظمات غير الحكومية قد تفسر تنفيذ المادة ١٩ بطرق مختلفة. فلعل بعضها يرى أن المادة ١٩ تكون قد نُفذت حتى لو لم يتخذ البلد أي إجراء تشريعي ولم يقدم أي مساعدة للأطراف الأخرى، ولم تُتخذ إجراءات مدنية أو جنائية تتعلق بالأضرار الناجمة عن تعاطي التبغ. وعلى العكس من ذلك، لعل بعض المقيمين يرون أن المادة ١٩ لا تكون قد نُفذت إلا إذا رُفعت دعاوى قانونية ضد دوائر صناعة التبغ، نجحت في إثبات المسؤولية المدنية و/أو الجنائية لدوائر الصناعة وأسفرت عن تعويض، وساهمت حصانها في الحد من استهلاك التبغ والتعرض لدخان التبغ. والإجراءات القضائية التي تسفر عن ثبوت المسؤولية الجنائية والمدنية على شخص مسؤول عن المساهمة في الضرر الناجم عن تعاطي التبغ تعزز أحد أهداف المادة ١٩، ويشمل ذلك الإجراءات القضائية التي أدت إلى منح تعويض. ولعل بعض المقيمين ذهبوا إلى ما هو أبعد من ذلك إذ قِيموا جودة أحكام المسؤولية، ويشمل ذلك من هو الشخص المسؤول؛ وما هو الفعل الذي يتحمل مسؤوليته؛ وما نوع تدابير الانتصاف الجزري و/أو العقوبات و/أو مبلغ التعويض الذي حُكم به.

٥ المسح بشأن تنفيذ المادة ١٩ من اتفاقية المنظمة الإطارية متاح على الموقع الإلكتروني لاتفاقية المنظمة الإطارية على صفحة [وثائق الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف: معلومات تكميلية](#) (تم الاطلاع في ١٢ حزيران/يونيو ٢٠٢٥).

٦ في بعض الحالات، قُدمت تقارير متعددة من وكالات مختلفة على مستوى الطرف، وقُدمت بعض الردود في صورة نصية - أي ردود عبر البريد الإلكتروني لم تستخدم فيها استمارة المسح.

٧ كان توزيع ردود الدول الأطراف عبر أقاليم المنظمة على النحو التالي: إقليم الأمريكتين، ١٢؛ والإقليم الأفريقي، ٧؛ وإقليم شرق المتوسط، ٤؛ والإقليم الأوروبي، ١٨؛ وإقليم جنوب شرق آسيا، ٤؛ وإقليم غرب المحيط الهادئ، ٥.

٨ تشمل الإشارات إلى الضرر الناجم عن تعاطي التبغ إنتاج التبغ وتعاطيه والتخلص منه والتعرض لدخان التبغ.

١٨- ويمكن أن تؤدي الإجراءات المتعلقة بالمسؤولية المدنية إلى مجموعة من الحوائل: التعويض، و/أو إثبات المحكمة للمسؤولية، و/أو صدور حكم بأن يوقف المدعى عليه ممارسات معينة أو يتخذ إجراءات تصحيحية. ويمكن أيضاً لعملية التقاضي أن تكشف عن معلومات عن سلوك المدعى عليه، بسبل منها الكشف عن الأدلة (اكتشافها). ويندر أن تصدر كل هذه النتائج عن أي إجراء واحد يتعلق بالمسؤولية المدنية. ولم يحدد المسح بشأن المادة ١٩ أي إجراء من هذا القبيل.

١٩- وفي التقاضي المدني، يختار المدعون في العديد من الولايات القضائية تسوية مطالباتهم ضد المدعى عليهم. ويمكن أن تتجنب التسويات التقاضي الممتد لفترة طويلة والمكلف، أو التكاليف والتأخيرات الإضافية في التقاضي، وخطر عدم نجاح الدعوى. أما التسويات، فهي بحكم تعريفها اتفاقات توافقية تتطوي عادة على مبالغ تعويض أقل مما يمكن أن تحكم به المحكمة في حالة ثبوت مسؤولية المدعى عليه. ومن ناحية أخرى، يمكن أن تؤدي الاتفاقات المتفاوض عليها إلى حوائل لا تملك المحكمة سلطة الحكم بها.

٢٠- والإجراءات الجنائية تخدم أيضاً أغراضاً متعددة: فرض عقوبات فعالة ومنتاسبة، و/أو منع المدعى عليه من الانخراط في السلوك غير القانوني، و/أو ردع الآخرين عن الانخراط في مثل هذا السلوك، و/أو تقديم تعويض للضحايا. ولهذه الأسباب، يسمح العديد من النظم القانونية بإجراء مفاوضات رسمية أو غير رسمية بين المدعين العامين والمدعى عليهم بشأن ما إذا كان المدعى عليه سيعترف بذنبه بارتكاب جرائم معينة، وما إذا كان المدعى عليه سيقدم تعهدات قابلة للإنفاذ بعدم الاستمرار في سلوكه غير القانوني، وما إذا كان المدعى عليه سيقدم طوعاً للضحايا جبراً للضرر.

٢١- وتؤثر اختلالات القوى بين دوائر صناعة التبغ وضحايا الأضرار الناجمة عن تعاطي التبغ (وكذلك الوكالات التنظيمية والمنظمات غير الحكومية التي تتمتع بأهلية رفع الدعاوى المدنية والجنائية ضد دوائر الصناعة) على إجراءات إثبات المسؤولية المدنية والجنائية. ويجب أن تمثل اتفاقات التسوية وتأجيل الملاحقة القضائية (التي تُناقش في الفقرة ٣٦) بما فيها الاتفاقات التفاوضية الرامية إلى تخفيف العقوبة والتي تُعقد بين دوائر صناعة التبغ والحكومات للمادة ٥-٣ من اتفاقية المنظمة الإطارية.^٩ وعادة ما تكون إصلاحات التقاضي المدني ضرورية لضمان وجود تكافؤ في وسائل الدفاع بين أطراف الدعوى. وقد نوقشت هذه الآثار في التقارير السابقة لفريق الخبراء، وهذا التقرير يسلط الضوء عليها عند الاقتضاء. ويجب أن تكون الإصلاحات التشريعية الرامية إلى تيسير إثبات المسؤولية المدنية أو الجنائية متسقة أيضاً مع حقوق المحاكمة العادلة الوطنية والدولية للمدعى عليهم في الإجراءات الجنائية وجميع الأطراف في الدعاوى المدنية.

٢٢- ولعل إجراءات المسؤولية المرفوعة ضد دوائر صناعة التبغ تشكل وسيلة فعالة لتسليط الضوء على سوء سلوك دوائر صناعة التبغ في طريقة إدارتها لأعمالها، التي امتدت لعقود طويلة، وتحملها المسؤولية القانونية عن سوء السلوك هذا، وتقديم تعويض مُجد لضحايا الأمراض الناجمة عن تعاطي التبغ ومقدمي الرعاية الصحية المسؤولين عن علاجهم، وتعديل سلوك شركات التبغ. وباختصار، تسهم دعاوى المسؤولية المرفوعة ضد دوائر صناعة التبغ في مكافحة التبغ، بسبل منها "التطبيع" مع دوائر صناعة التبغ وتعاطي التبغ.^{١٠}

٢٣- وهذا سياق مهم عند تقييم مدى تنفيذ الأطراف للمادة ١٩، وما هي الإجراءات التشريعية التي يمكن للأطراف اتخاذها للتعامل مع المسؤولية الجنائية والمدنية، ونجاح أو عدم نجاح التقاضي فيما يتعلق بالأضرار الناجمة عن تعاطي التبغ.

٩ لا توفر المبادئ التوجيهية لتنفيذ المادة ٥-٣ في الوقت الراهن إرشادات بشأن كيفية تطبيق توصيات الشفافية في التقاضي، لأن مفاوضات التسوية تكون سرية عادة.

١٠ Zhou S, Ricafort E, Bressler D, Devotsu RK. [Litigation in tobacco control: past, present and future](#). Tob Control. 2022;31:291-95 (accessed 26 May 2025).

استعراض الممارسات والسياسات التي تطورت على مستوى الأطراف

استعراض الممارسات المتعلقة بالمسؤولية الجنائية

٢٤- تشكل الإجراءات الجنائية التي تتطرق إلى انتهاكات تشريعات مكافحة التبغ وسيلة شائعة لتنفيذ المادة ١٩. وتسعى الأطراف إلى تحديد المسؤولية الجنائية عن الأضرار الناجمة عن تعاطي التبغ التي لا تشكل صراحة جريمة بموجب تشريعات مكافحة التبغ في كثير من الأحيان أقل مما تسعى إلى تحديد إجراءات المسؤولية المدنية، وذلك لعدد من الأسباب: لا يمكن عموماً تطبيق القوانين الجنائية بأثر رجعي على صنع منتجات التبغ أو توريدها أو تسويقها؛ وارتفاع عبء الإثبات المطلوب عموماً لمقاضاة مرتكبي الجرائم الجنائية؛ وافترض البراءة يصب في مصلحة المدعى عليه. ١١ وقد أقر فريق الخبراء السابق بمجموعة من الجرائم التي يمكن استحداثها لتنفيذ المادة ١٩.

ملخص الردود على المسح بشأن تنفيذ المادة ١٩ المتعلقة بالمسؤولية الجنائية

٢٥- سئل المشاركون في المسح عن وجود عقوبات جنائية في تشريعات مكافحة التبغ والقوانين العامة التي تنطبق على تصنيع منتجات التبغ وتوريدها وتسويقها. وكما هو مبين أدناه، تنص بلدان عديدة في هذه التشريعات على عقوبات جنائية. وفيما يتعلق بالممارسات الأخرى المتعلقة بالمسؤولية الجنائية، أشارت الردود على المسح إلى زيادة في المطالبات و/أو التحقيقات مقارنة بالممارسات التي أبلغ عنها فريق الخبراء السابق. وترد الاعتبارات المتعلقة بهذه الممارسات في القسم ذي الصلة الذي يعرض بالتفصيل أمثلة محددة على الممارسات المتعلقة بالمسؤولية الجنائية التي أبلغ عنها المجيبون على المسح.

٢٦- وبوجه عام، كشف المجيبون من الأطراف والمجتمع المدني في ٢٩ بلداً عن وجود عقوبات جنائية في تشريعات مكافحة التبغ ١٢ المطبقة أساساً على تدابير السياسة العامة التالية: الاستيراد أو البيع أو التوزيع؛ ١٣ ومكافحة التبغ؛ وتغليف منتجات التبغ وتوسيمها؛ والإعلان عن التبغ والترويج له ورعايته؛ والبيئات الخالية من دخان التبغ؛ ومتطلبات الإفصاح للسلطات الحكومية. وفي بلدين، أفاد مجيب من أحد الأطراف والمجتمع المدني أيضاً بأن تشريعاته المتعلقة بمكافحة التبغ تنص على المسؤولية الجنائية ضد موظفي الشركات ومديرها.

٢٧- وفيما يتعلق بوجود عقوبات جنائية في القوانين الجنائية العامة تنطبق على تصنيع منتجات التبغ وتوريدها وتسويقها، حدد المجيبون من الأطراف والمجتمع المدني في ٣١ بلداً عقوبات جنائية تدرج أساساً ضمن الفئات التالية:

- (أ) تشريعات الجمارك والمكوس والقوانين الجنائية أو قوانين العقوبات العامة التي تنص على عقوبات جنائية تتعلق بالتهريب أو التهرب الضريبي أو إنتاج أو توزيع المنتجات المزيفة؛
- (ب) تشريعات مكافحة الفساد/ الرشوة، وتشريعات مكافحة المنافسة، وقوانين مكافحة الاختلاس؛
- (ج) تشريعات مكافحة غسل الأموال والتشريعات التي تنص على حماية المبلغين عن المخالفات؛
- (د) قوانين توفير الحماية لأماكن العمل وتشريعات العمل؛
- (هـ) قوانين حماية المستهلك أو أحكام الإنتاج الموجه للمستهلك ضمن قوانين العقوبات العامة؛
- (و) إجراءات القانون الجنائي المطبقة في إنفاذ التشريعات (مثل اشتراط أحكام التفتيش القضائية)؛
- (ز) الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان؛

١١ الوثيقة FCTC/COP/6/8، الفقرة ١٣.

١٢ يُلاحظ أن بحثاً أجري في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٤ على الموقع الإلكتروني الخاص بقوانين مكافحة التبغ أشار إلى أن الأعداد التالية على الأقل من البلدان أدرجت عقوبات جنائية في تدابيرها المتعلقة بالأماكن الخالية من دخان التبغ (٣٣)، والإعلان والترويج (٦٦)، والرعاية (٥٢)، والتعبئة والتغليف والتوسيم (تُطبق على الشركات المصنعة) (٥٨)، والقيود على المبيعات (٥٥)، وتنظيم المحتوى (٢٢)، ومتطلبات الإفصاح عن المحتويات (٣٣).

١٣ تشمل الأمثلة على ذلك البيع بدون ترخيص، والبيع للقصر أو عن طريقهم، وبيع المنتجات التي تتضمن محتوى محظوراً (مثل المنتجات المنكّهة)، وعدم وضع التحذيرات الصحية المطلوبة على عبوة المنتج.

(ح) التشريعات الجنائية البيئية؛

(ط) مسؤولية المنتج الممتدة المفروضة على شركات التبغ (مع توخي الحذر فيما يتعلق بالأنشطة التي تصفها دوائر صناعة التبغ وأولئك الذين يعملون على تعزيز مصالحها بأنها تندرج ضمن "المسؤولية الاجتماعية للشركات").

٢٨- وعلاوة على ذلك، قُدمت ردود بشأن إجراءات الإنفاذ المعروفة ذات الصلة التي اتخذت على مدى العقد الماضي فيما يتعلق بانتهاكات قوانين مكافحة التبغ أو القوانين الجنائية العامة التي تنطبق على تصنيع منتجات التبغ وتوريدها وتسويقها.^{١٤} ويرد في الفقرة ١٠٠ موجز للعقوبات المبيّنة في الردود على المسح.

٢٩- ولم تعالج الردود على المسح بشكل موحد تحديد المسؤولية الجنائية للأفراد أو الكيانات الاعتبارية عن انتهاكات القوانين الجنائية العامة التي تنطبق على تصنيع منتجات التبغ وتوريدها وتسويقها. ولم يجر بالمثل تناول موحد في الاستجابات لما إذا كانت العقوبات الجنائية توفر وسائل رادعة فعالة، على الرغم من الحاجة الماسة إلى تحديد الأثر الرادع لهذه التدابير التي قد تختلف باختلاف الولايات القضائية، لضمان أن تكون أحكام المسؤولية فعالة وملائمة في الوقت نفسه، مع وضع الظروف الوطنية في الاعتبار. وأخيراً، لم تُعالج في المسح الإجراءات الإدارية شبه الجنائية على وجه التحديد (الموصوفة في الفقرة ٦٨).

الشكاوى الجنائية المتعلقة بما يسمى بالسجائر الخفيفة/ المنخفضة القطران

٣٠- في السنوات العشر الماضية، رفع المجتمع المدني أو المدخنون في فرنسا ومملكة هولندا وفنلندا ثلاث شكاوى جنائية على الأقل ضد شركات التبغ و/ أو مديريها التنفيذيين.^{١٥} وقد احتجوا بوجه عام بأن المديرين التنفيذيين لشركات التبغ ارتكبوا جريمة من خلال بيع ما يسمى بالسجائر الخفيفة مع علمهم بأن فتحات تهوية فلتّر السجائر تؤدي إلى قراءات أقل لانبعاثات القطران والنيكوتين وثاني أكسيد الكربون من حدود الاختبار الآلي الذي يفرضه القانون مقارنة بما يصل إلى المدخنين، وأنهم بالتالي ضلّلوا المدخنين فيما يتعلق بالآثار الصحية المترتبة على منتجاتهم. وتضمنت شكاوى هولندا أيضاً ادعاء بأن شركات التبغ صممت السجائر عن قصد للتسبب في إدمان يكاد يكون فورياً، مما يعيق "الإرادة الحرة" للمدخنين، ويؤدي إلى آثار صحية خطيرة.

٣١- وعلى الرغم من عدم مقاضاة مرتكبي هذه الادعاءات الجنائية في نهاية المطاف، فإن هذه القضايا رفعت الوعي العام بالسلوك المضلل لدوائر صناعة التبغ وأضرار منتجاتها،^{١٦} وهو ما أشار فريق الخبراء السابق إلى أنه وسيلة لتعزيز تنفيذ اتفاقية المنظمة الإطارية.^{١٧} وأعادت المحاكم النظر في الشكاوى المقدمة في فرنسا وهولندا.

الإجراءات الجنائية المتعلقة بالإعلان عن التبغ والترويج له

٣٢- في فرنسا، رفع المجتمع المدني دعويين مباشرتين ضد كيائين تابعين لشركة فيليب موريس في فرنسا وسويسرا (دولة غير طرف) يزعم فيهما أن الشركتين انتهكتا قانون الصحة العامة الذي يحظر الإعلان المباشر أو غير المباشر عن منتجات التبغ.^{١٨} ومن بين الطلبات الأخرى، التمس أصحاب الدعويين تطبيق أحكام إنفاذ القانون الجنائي ومنح تعويض نقدي ضد شركتي فيليب موريس عن الأضرار التي لحقت بالمنظمات غير الحكومية ومبادراتها لمنع التدخين بسبب ترويج الشركات لمنتجات التبغ من خلال إعلانها عن جهاز السجائر الإلكترونية IQOS في فرنسا.

^{١٤} تشمل الأمثلة على ذلك البيع بدون ترخيص، والبيع للقصر أو عن طريقهم، وبيع المنتجات التي تتضمن محتوى محظوراً (مثل المنتجات المنكهة)، وعدم وضع التحذيرات الصحية المطلوبة على عبوة المنتج.

^{١٥} في فنلندا، طلب أكثر من ٣٠ طبيباً وخبيراً قانونياً من مكتب التحقيقات الوطني التحقيق فيما إذا كان المسؤولون التنفيذيون لشركات التبغ قد ارتكبوا جرائم الاعتداء والقتل لبيعهم سجائر "خفيفة" يقدر الخبراء أنها قتلت ٦٠ ألف شخص في فنلندا. ورفض مكتب التحقيقات الوطني إجراء أي تحقيق أولي، ولم يتخذ أي إجراء آخر.

^{١٦} Romeo-Stuppy K, Béguinot E, De Kanter W. [Criminal liability for tobacco corporations and executives](#). Tob Control. 2022;31(2):355–7 (accessed 26 May 2025).

^{١٧} الوثيقة FCTC/COP/6/8، الفقرة ٣٥.

^{١٨} لا ينطبق هذا الحظر على لافتات متاجر التبغ ما دامت هذه اللافتات متوافقة مع أمر مشترك بين الوزارات ينظم استخدامها.

٣٣- وخلصت المحكمة إلى أن المدعى عليهما من فيليب موريس مذنبان، معتبرة أن شركة فيليب موريس في فرنسا أقدمت على تسويق السجائر الإلكترونية IQOS وأصبحت بالتالي مذنبية بنشر إعلان غير قانوني، وأن شركة فيليب موريس في سويسرا أقدمت على تصنيع وتعبئة السجائر الإلكترونية IQOS فأصبحت بذلك تتقاسم مجموعة من أصحاب المصلحة مع شركة فيليب موريس الفرنسية، ويمكن بالتالي تحميلها المسؤولية الجنائية عن ارتكاب هذا الفعل غير المشروع. وفي الاستئناف، أيدت المحكمة حكم الإدانة الصادر عن المحكمة الابتدائية، ومنحت تعويضاً قدره ٥٠٠٠ يورو لكل من رافعي الدعويين من المنظمات غير الحكومية. وفرضت غرامة على شركة فيليب موريس في فرنسا، كمجرم معتاد الإجرام، قدرها ٥٠٠ ٠٠٠ يورو، وعلى شركة فيليب موريس السويسرية التابعة لها قدرها ٤٠٠ ٠٠٠ يورو.^{١٩} ولا تزال القضية معروضة حتى هذه اللحظة على أعلى محكمة في فرنسا (محكمة النقض).

٣٤- وخلص حكم ثان صدر مؤخراً عن محكمة جنائية في فرنسا ضد فيليب موريس إلى أن الشركة ومديرها التنفيذي السابق مذنبان بنشر إعلان غير قانوني عن منتجاتهما، وفرض غرامة على الشركة قدرها ٥٠٠ ٠٠٠ يورو، وغرامة على الرئيس التنفيذي السابق لشركة فيليب موريس فرنسا قدرها ٥٠ ٠٠٠ يورو. وهذه هي المرة الأولى في فرنسا التي تنسب فيها محكمة المسؤولية الجنائية إلى رئيس تنفيذي لشركة تبغ. ويجري حالياً النظر في استئناف هذه القضية.

٣٥- ويمكن أن تكون الإجراءات الجنائية في فرنسا، من خلال قوانينها الوطنية، نموذجاً للدول الأخرى التي تعتمد القانون المدني.^{٢٠} فبموجب قانون الإجراءات الجنائية في فرنسا، يُستحق التعويض لأولئك الذين يلحق بهم ضرر شخصي ناجم عن ارتكاب جريمة.^{٢١} وقانون الصحة العامة يسمح لمنظمات المجتمع المدني المعنية بمكافحة التبغ التي لا تنسب إلى دوائر صناعة التبغ والتي ظلت تعمل لخمس سنوات على الأقل من تاريخ المخالفة المزعومة برفع دعاوى مدنية أو جنائية ضد دوائر صناعة التبغ والموزعين وأي شخص طبيعي أو اعتباري آخر عن ارتكابهم انتهاكات لتدابير مكافحة التبغ، والمطالبة بالتعويض بالنيابة عن الضحايا.^{٢٢} وفي الواقع، يمكن تمويل هذه المنظمات غير الحكومية، جزئياً، عن طريق التعويضات الممنوحة في تلك الإجراءات القضائية (حيث يكون مبلغ التعويضات أعلى من تكلفة الإجراء القانوني). وللقاضى في محكمة جنائية أو مدنية سلطة تقدير مبلغ التعويضات الممنوحة للمنظمة غير الحكومية بسبب الإدانة بموجب القانون. وعلاوة على ذلك، ففي حالة وجود منظمة غير حكومية واحدة على الأقل معنية بمكافحة التبغ في فرنسا، تقدم وزارة الصحة أيضاً دعماً مالياً للمنظمة غير الحكومية لاتخاذ الإجراءات القانونية الرامية إلى إنفاذ تدابير مكافحة التبغ، مما يزيد من مصداقية هذه الإجراءات القانونية داخل الجهاز القضائي.

التحقيقات الجنائية في سلوك دوائر صناعة التبغ التي جرى حلها عن طريق التسويات

٣٦- أصبح استخدام التسويات وغيرها من الحلول غير المستندة إلى المحاكمات^{٢٣} يزداد انتشاراً في إجراءات الإنفاذ المؤسسية.^{٢٤} وخير مثال على ذلك أن اتفاقات تأجيل الملاحقات القضائية واتفاقات عدم الملاحقة القضائية توفر للمدعين العامين حلاً وسطاً بين توجيه الاتهام لشركة أو فرد بارتكاب جريمة ورفض الملاحقة القضائية ككل. وتستخدم الهيئات التنظيمية أيضاً ممارسات مماثلة بدلاً من اتخاذ الإجراءات القضائية لإثبات المسؤولية المدنية. ويهدف هذا النهج

^{١٩} [Philip Morris France SAS v National Committee for Tobacco Control](#), Paris Court of Appeal, 22/00519 (2024) (accessed 26 May 2025).

^{٢٠} أبلغت منظمة غير حكومية في فرنسا فريق الخبراء بأن مئات القضايا قد رفعت بسبب انتهاكات لقانون الصحة العامة، وخلال السنوات الـ ١٠ الماضية، رصدت المنظمة غير الحكومية ٦٥ قضية، وفازت في ٤٠ دعوى أمام المحاكم الجنائية أو المدنية تتعلق بالإعلان عن التبغ، في أماكن منها نقاط البيع، والتغليف والتوسيم.

^{٢١} قانون الإجراءات الجنائية. [المادة ٢](#) (تم الاطلاع في ٢٦ أيار/ مايو ٢٠٢٥).

^{٢٢} قانون الصحة العامة. [المادة L3515-7](#) (تم الاطلاع في ٢٦ أيار/ مايو ٢٠٢٥).

^{٢٣} تشير الحلول غير المستندة إلى المحاكمات إلى مجموعة واسعة من الآليات المستخدمة في حل المسائل الجنائية دون إجراء قضائي كامل، استناداً إلى اتفاق بين فرد أو شركة وسلطة قضائية أو سلطة أخرى". [Resolving foreign bribery cases with non-trial resolutions: settlements and non-trial agreements by Parties to the Anti-Bribery Convention](#). Paris: OECD Publishing; 2019 (تم الاطلاع في ٢٧ أيار/ مايو ٢٠٢٥).

^{٢٤} [CAC/COSP/WG.2/2016/2* Settlements and other alternative mechanisms in transnational bribery cases and their implications for the recovery and return of stolen assets](#). New York: United Nations Conference of the States Parties to the United Nations Convention against Corruption; 2016 (accessed 27 May 2025).

إلى تشجيع التعاون بين الشركات وامتثالها دون اللجوء إلى الملاحقة القضائية الكاملة، لكنه لا يزال عرضة للنقد.^{٢٥} وبالإضافة إلى هذه الاعتبارات، يمثل استخدام اتفاقات تأجيل الملاحقات القضائية واتفاقات عدم الملاحقة القضائية في مكافحة التبغ وضعاً فريداً نظراً للضرر المتأصل الناجم عن الأنشطة التي تضطلع بها دوائر صناعة التبغ، والتاريخ المحيط بتصرفات دوائر صناعة التبغ، وأحكام الشفافية والتعاون الواردة في اتفاقية المنظمة الإطارية والمبادئ التوجيهية لتنفيذ المادة ٥-٣ التي تنطبق على الحكومة بأسرها.

٣٧- وشملت التحقيقات الجنائية التي أبرزها المجبيون على المسح أمثلة تتعلق بشركة التبغ البريطانية الأمريكية من نيجيريا والولايات المتحدة الأمريكية (دولة غير طرف) والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية/ كينيا.

التحقيق في حماية المستهلك في نيجيريا

٣٨- في نيجيريا، حققت الوكالة الاتحادية لحماية المستهلك في انتهاكات شركة التبغ البريطانية الأمريكية في نيجيريا لتدابير حماية المستهلك ومكافحة التبغ في نيجيريا، وأسفر ذلك عن إبرام اتفاق تعاون. وبعد تحقيق دام ثلاث سنوات، ضُمت شركة التبغ البريطانية الأمريكية في نيجيريا والشركات المنتسبة إليها، بما فيها الشركة الأم، إلى أمر موافقة سري في عام ٢٠٢٣ يطالب الشركة بدفع ١١٠ ملايين دولار أمريكي للوكالة، ويسقط جميع التهم الجنائية المنسوبة إلى الشركة. كما أن أمر الموافقة وضع شركة التبغ البريطانية الأمريكية في نيجيريا تحت إجراء الإشراف على الامتثال لمدة ٢٤ شهراً، وطلب من الشركة الانخراط في التوعية في مجال الصحة العامة ومكافحة التبغ بطريقة متوافقة مع التشريعات واللوائح الوطنية المتعلقة بمكافحة التبغ. ٢٧، ٢٦ ولما كان أمر الموافقة سرياً، فإن الجمهور لا يعرف سلوك الشركة المحدد الذي خضع للتحقيق في هذه القضية.

التحقيق في الغش المصرفي وانتهاك الجزاءات في الولايات المتحدة

٣٩- في الولايات المتحدة، اتهمت السلطات شركة التبغ البريطانية الأمريكية في عام ٢٠٢٣ بالغش المصرفي وانتهاك الجزاءات بسبب عملها التجاري في مجال السجائر في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وانطوى ذلك على أرباح بملايين الدولارات أرسلت عبر المؤسسات المالية الأمريكية من مشروع مشترك لشركة التبغ البريطانية الأمريكية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن طريق وسطاء متعددين لمدة سبع سنوات على الأقل. وفي تسوية متاحة للجمهور مع الولايات المتحدة، دفعت شركة التبغ البريطانية الأمريكية غرامة قدرها ٥٠٠ مليون دولار أمريكي للوكالة المسؤولة عن إدارة وإنفاذ برامج الجزاءات الاقتصادية في الولايات المتحدة. وكما هو مبين في اتفاق التسوية،^{٢٨} غيرت شركة التبغ البريطانية الأمريكية هيكلها المؤسسية لتنفيذ مخططاتها، وكانت على علم داخلياً بأن الطريقة التي كانت تنفذ بها عملها التجاري في مجال السجائر في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنتهك في الغالب الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة.

^{٢٥} Gottschalk P. [Deferred prosecution agreements as miscarriage of justice: an exploratory study of corporate convenience](#). J Econ Criminol. 2024; 4:100059 (accessed 27 May 2025).

^{٢٦} [British American Tobacco Nigeria Limited and affiliated companies: investigation into possible violations of the Federal competition and consumer protection act, 2018 and other relevant tobacco control laws/sundry regulations and directives](#). Abuja: Federal Competition and Consumer Protection Commission; 2023 (accessed 27 May 2025).

^{٢٧} Salau S. [FCCPC combats underage tobacco access, usage](#). The Guardian – Nigeria. 9 June 2024 (accessed 27 May 2025).

^{٢٨} [Settlement agreement with respect to ENF 54851 between the United States Department of the Treasury's Office of Foreign Assets Control and British American Tobacco p.l.c. and its subsidiaries and affiliates worldwide](#). Washington, DC: Department of the Treasury; 2023 (accessed 27 May 2025).

التحقيقات في الرشوة في المملكة المتحدة

٤٠ - في المملكة المتحدة، أجري تحقيق مع الشركة البريطانية الأمريكية في شبهة فساد على مدى خمس سنوات. ٢٩ ومكتب مكافحة الغش الخطير هو الذي يتخذ جميع إجراءات الإنفاذ تقريباً (التحقيقات والملاحقات القضائية على حد سواء) بموجب قانون الرشوة في المملكة المتحدة. ٣١،٣٠ وبعد التحقيق الذي أجراه لمدة خمس سنوات، أعلن مكتب مكافحة الغش الخطير أنه أنجز تحقيقاته بشأن شركة التبغ البريطانية الأمريكية، وخلص إلى أن الأدلة لا تستوفي شروط اختبار الأدلة اللازم توافرها لملاحقة الشركة قضائياً بموجب قانون المدعين العامين الملكيين. ٣٢ وأفيد بأن التحقيق استمر أكثر من ١٨ ٠٠٠ ساعة وكلف دافعي الضرائب في المملكة المتحدة أكثر من ٢،٣ مليون جنيه إسترليني. ٣٣ وأشار مكتب مكافحة الغش الخطير إلى أنه "سيواصل تقديم المساعدة في التحقيقات الجارية لشركاء إنفاذ القانون الآخرين"، وشكر "شركاءه الدوليين في إنفاذ القانون، ولاسيما لجنة الأخلاقيات ومكافحة الفساد الكينية، على مساعدتهم" في التحقيق الذي أجراه. ٣٤ وكشف تحليل لمدفوعات شركة التبغ البريطانية الأمريكية نشره أكاديميون أن الشركة سددت ٢٣٦ عملية دفع مشكوك فيها بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٣ بإجمالي ٥٠٢ ٦٠١ دولار أمريكي، مما أثر على ١٠ دول في شرق ووسط إفريقيا. ٣٥

استعراض الممارسات المتعلقة بالمسؤولية الجنائية

٤١ - استناداً إلى الردود على المسح، يتضح أن الإجراءات التي اتخذت فيما يتعلق بالمسؤولية المدنية أقل من الإجراءات التي اتخذت فيما يتعلق بالمسؤولية الجنائية في معظم الأطراف. وذلك لأن الإجراء الوحيد الذي اتخذه العديد من البلدان والذي يمكن أن يتلاءم مع تنفيذ المادة ١٩ هو إصدار قوانين مكافحة التبغ التي تتضمن فرض جزاءات جنائية على الانتهاكات ومستوى معين من إنفاذ تلك القوانين. ولم يصدر عدد كبير من البلدان قوانين تتعلق تحديداً بالمسؤولية المدنية لمصنعي التبغ ومورديه؛ وفي العديد من هذه البلدان نفسها، لم يُبلغ عن أي دعاوى مدنية ضد دوائر صناعة التبغ بسبب الأضرار الناجمة عن تعاطي التبغ.

٢٩ [SFO investigating British American Tobacco Plc](#). London: Serious Fraud Office; 1 August 2017 (accessed 27 May 2025).

٣٠ [قانون الرشوة لعام ٢٠١٠](#) (تم الاطلاع في ٢٧ أيار/ مايو ٢٠٢٥). (بموجب هذا القانون، يمكن أن يكون المواطنون البريطانيون أو الشركات المسجلة في المملكة المتحدة قد ارتكبوا جريمة تستوجب الملاحقة القضائية إذا قام شخص برشوة موظفين أجنبى بغرض الحصول على ميزة تجارية و/ أو إذا لم تقم منظمة تجارية بمنع موظفيها أو وكلائها من أخذ رشوة، ما لم تتمكن المنظمة من إثبات أن لديها الإجراءات الملائمة لمنع الأشخاص المرتبطين بها من تقديم الرشوة).

٣١ للاطلاع على قائمة بقضايا وتحقيقات مكتب الغش الخطير، انظر موقع [Find an SFO case](#) (تم الاطلاع في ٢٧ أيار/ مايو ٢٠٢٥).

٣٢ [يحدد قانون المدعين العامين الملكيين](#)، الصادر بموجب المادة ١٠ من قانون الملاحقة القضائية عن الجرائم لعام ١٩٨٥، إرشادات للمدعين العامين أثناء اتخاذ القرارات بشأن القضايا، بما في ذلك تحديد مرحلتين عند اتخاذ قرارات الاتهام: (١) مرحلة الإثبات: بوجه عام، ما إذا كانت توجد أدلة كافية للمقاضاة بنجاح؛ (٢) وتليها مرحلة المصلحة العامة: بوجه عام، ما إذا كانت الملاحقة القضائية تحقق المصلحة العامة (تم الاطلاع في ٢٧ أيار/ مايو ٢٠٢٥).

٣٣ Rowell A. [What is the government trying to hide about B.A.T?](#) Declassified UK; 3 April 2024 (accessed 27 May 2025).

٣٤ [SFO closes British American Tobacco \(BAT\) Plc Investigation](#). London: Serious Fraud Office; 15 January 2021 (accessed 27 May 2025).

٣٥ Jackson RR, Rowell A, Gilmore AB, ["Unlawful bribes?" A documentary analysis showing British American Tobacco's use of payments to secure policy and competitive advantage in Africa](#). San Francisco, CA: UCSF: Center for Tobacco Control Research and Education; 2021 (تم الاطلاع في ٢٧ أيار/ مايو ٢٠٢٥). البلدان العشرة المتضررة هي بوروندي، وجزر القمر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكينيا، وملاوي، ورواندا، والسودان، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا. وأفيد بأن شركة التبغ البريطانية الأمريكية استخدمت هذه المدفوعات للتأثير على السياسة العامة لصالحها وتخريب منافسيها.

٤٢- وأكد عدد كبير من البلدان أن لديها تدابير لتيسير المسؤولية المدنية، بما في ذلك تقديم تعويض عند الاقتضاء، تنطبق على تصنيع منتجات التبغ وتوريدها وتسويقها. ويشمل ذلك تدابير مثل ما يلي:

(أ) تحميل الأفراد أو الكيانات الاعتبارية التي تنتهك قوانين مكافحة التبغ المسؤولية المدنية عن تلك الانتهاكات؛

(ب) تحميل الأفراد أو الكيانات الاعتبارية التي تنتهك القوانين العامة التي تنطبق على تصنيع منتجات التبغ وتوريدها وتسويقها المسؤولية المدنية عن تلك الانتهاكات؛

(ج) مساعدة ضحايا الأضرار الناجمة عن التدخين و/ أو أولئك الذين تكبدوا تكاليف الرعاية الصحية المتعلقة بتعاطي التبغ على الحصول على تعويضات من دوائر صناعة التبغ؛

(د) تيسير إتاحة نظم العدالة المدنية الخاصة بهم بوجه عام (على سبيل المثال، إجراءات الدعاوى الجماعية، والدعم بالمساعدة القانونية، وقواعد وضع حد أقصى للتكاليف، والتزامات الاكتشاف المفروضة على المدعى عليهم و/ أو نقل عبء الإثبات إلى الطرف الآخر).

٤٣- ومع ذلك، في العديد من هذه البلدان نفسها التي أبلغ فيها عن اعتماد تدابير لتعزيز نظم المسؤولية المدنية بها، لم يُبلغ عن أي دعاوى ناجحة تتعلق بالمسؤولية المدنية على الإطلاق، ولم يُبلغ عن أي دعاوى ضد دوائر صناعة التبغ على وجه التحديد.

٤٤- وعلى الرغم من أن معظم حالات المسؤولية المدنية التي حددها المجهزون تتعلق بالعواقب الصحية لاستهلاك التبغ والتعرض له، فقد جرى أيضاً تحديد دعاوى في مجال المسؤولية تتعلق بالضرر البيئي (في الولايات المتحدة)،^{٣٦} والأمراض الناجمة عن الاشتراك في إنتاج التبغ (في البرازيل)،^{٣٧} وانتهاكات قانون العمل، بما فيها استخدام عمل الأطفال (في إنكلترا، بالمملكة المتحدة، وقد رفعها مزارعو التبغ في ملاوي).^{٣٨}

٤٥- وبالنسبة للتدخين ودعاوى المسؤولية المدنية المتعلقة بالصحة، كان أهمها من حيث الحجم التقاضي لاسترداد تكاليف الرعاية الصحية والدعاوى الجماعية والمطالبات ذات الصلة التي رفعها ضحايا الأمراض المرتبطة بالتدخين. وثمة نزاع جارٍ لاسترداد تكاليف الرعاية الصحية بين كل من البرازيل وجمهورية كوريا وشركات التبغ العالمية الكبرى في هذين البلدين،^{٣٩} وفي حالة البرازيل، ضد شركاتها الأم أيضاً. وهذه الدعاوى جديرة بالملاحظة على نحو خاص، نظراً لأنهما أول بلدين من بلدان القانون المدني حصراً^{٤٠} ترفعان دعاوى لاسترداد تكاليف الرعاية الصحية ضد دوائر صناعة التبغ. وتشمل الإجراءات الإضافية التي نظر فيها فريق الخبراء التسوية الأخيرة للنزاع المستمر منذ عقود في كندا والنزاع القضائي الجماعي الجاري في الولايات المتحدة.

٣٦ انظر الفقرة ٦٣ أدناه.

٣٧ قضية [Lidia Maria Bandacheski do Prado v. Alliance One \(2015, Brazil\)](#) (٢٠١٥، البرازيل)؛ وقضية [Valdemar Santos v. Universal Leaf Tabacos \(٢٠٠٢، البرازيل\)](#) (تم الاطلاع في ٢٧ أيار/ مايو ٢٠٢٥). في كلتا القضيتين، ادعى أصحاب المطالبات أنهم أصيبوا بأمراض خطيرة نتيجة التعرض للمواد الكيميائية السامة المستخدمة في إنتاج محاصيل التبغ. وقد حُلت قضية سانتوس من خلال تسوية سرية، أما قضية برادو، فهي معروضة حالياً على محكمة القانون العام.

٣٨ قضية [Milasi Josiya v British American Tobacco PLC \(QB-2020-004542\)](#) (تم الاطلاع في ١٨ حزيران/ يونيو ٢٠٢٥). قام برفع دعوى الإهمال والإثراء الجائر عدة آلاف من زراع التبغ المستأجرين الفقراء وزوجاتهم وأطفالهم وغيرهم من أفراد أسرهم، الذين يزعمون أنهم تعرضوا للاتجار، وتعرضوا للعمل القسري وعمل الأطفال وغير ذلك من ممارسات العمالة الخطرة والاستغلال في مزارع التبغ في ملاوي. وتزعم الدعوى حدوث انتهاكات لكل من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل. وقد رُفعت الدعوى ضد شركة التبغ البريطانية الأمريكية وشركة Imperial Brands والشركات الأم والشركات التابعة. والقضية معروضة حالياً على المحكمة العليا، ومن المقرر عقد جلسة محاكمة في عام ٢٠٢٥.

٣٩ يلاحظ فريق الخبراء أن لدى العديد من الولايات النيجيرية أيضاً دعاوى لاسترداد تكاليف الرعاية الصحية قيد النظر في المحاكم منذ الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

٤٠ كيبك التي بدأت نزاع استرداد تكاليف الرعاية الصحية في عام ٢٠١٢، هي ولاية قضائية تعتمد كلا من القانون العام والقانون المدني.

البرازيل

٤٦- القضية البرازيلية، التي رفعت في عام ٢٠١٩، أقامها مكتب المدعي العام بالنيابة عن سكان البرازيل، وتسعى إلى التعويض عن تكاليف الرعاية الصحية التي تكبدها نظام الصحة العامة في البرازيل، Sistema Único de Saúde،^{٤١} لعلاج ٢٦ مرضاً مرتبطاً بالتبغ. وتوضح القضية موقف البرازيل الاستباقي في معالجة الخسائر المجتمعية والاقتصادية الناجمة عن استهلاك التبغ، ليس فقط من خلال التنظيم وحملات الصحة العامة، ولكن أيضاً من خلال التماس المساءلة القانونية، بما في ذلك التعويض عن تكاليف استهلاك التبغ والتعرض لدخان التبغ. ومع عدد سكان يتجاوز ٢٠٠ مليون نسمة ونظام للرعاية الصحية الشاملة يتحمل أكبر عبء من الضرر المرتبط بتعاطي التبغ، تهدف الدعوى القضائية البرازيلية إلى التخفيف جزئياً من العبء الاقتصادي الناجم عن تعاطي التبغ. وتستهدف الدعوى كلا من الشركات التابعة الوطنية والشركات الأم الدولية لشركة التبغ البريطانية الأمريكية وشركة فيليب مورييس الدولية. ويعكس إدراج الشركات الأم كمدعى عليها الطابع المتكامل لهذه المجموعات المؤسسية، حيث يتركز صنع القرار وتوزيع الأرباح على مستوى المقر. ومن خلال مساءلة الكيانات المحلية والعالمية، يهدف مكتب المدعي العام إلى معالجة الإجراءات المنسقة التي تديم الضرر عبر الحدود. وتسعى البرازيل، من خلال النهوض بتطبيق قوانين المسؤولية المدنية على الشركات الأم، إلى التصدي للتحديات العالمية التي تطرحها الشركات عبر الوطنية التي تستفيد من المنتجات الضارة مع تحميل جهات خارجية، هي المجتمعات، للتكاليف الصحية، لاسيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

٤٧- ومن سمات الدعوى البرازيلية أنها تعتمد على القوانين الإجرائية والموضوعية القائمة بدلاً من التشريعات التمكينية. ويشمل ذلك إجراءات الانتصاف الجماعي التي تستهدفها والتي تسمح لمكتب المدعي العام برفع دعوى بالنيابة عن شعب البرازيل ككل، وقوانينها المتعلقة بالمسؤولية التامة التي تكفل تحمل الأشخاص الذين يشاركون في أنشطة محفوفة بالمخاطر بطبيعتها للتكاليف الكاملة المترتبة على تلك الأنشطة. وتتضمن الدعوى البرازيلية أيضاً المطالبات المستندة إلى التقصير التي تشجع في جميع الدعاوى المتعلقة بالتبغ. ويشمل ذلك الادعاءات المتعلقة بالإخلال بواجب إعلام المدخنين المحتملين بالعواقب الضارة للتدخين وطبيعة النيكوتين المسببة للإدمان، والتلاعب بالنيكوتين لجعل المنتج أكثر إدماناً، والتسويق للأطفال والمراهقين، وتسويق ما يسمى بالسجائر الخفيفة بوصفها منتجاً أقل ضرراً، وتدمير الوثائق التي توضح بالتفصيل ممارسات دوائر الصناعة ومعارفها.

٤٨- ويسعى النزاع البرازيلي أيضاً إلى إثبات العلاقة السببية والضرر على أساس جماعي، باستخدام مفهوم "الضرر المنتشر". ويدفع مكتب المدعي العام بأن العبء الاقتصادي المترتب على الأمراض الناجمة عن تعاطي التبغ والواقع على نظام الرعاية الصحية Sistema Único de Saúde يشكل ضرراً مجتمعياً يتحمله كل دافعي الضرائب البرازيليين - المدخن منهم أو غير المدخن. ومن خلال وضع الضرر في إطار جماعي ومنهجي، تسعى الدعوى القضائية إلى تجنب الحواجز التقليدية لإثبات العلاقة السببية في القضايا الفردية.

كندا

٤٩- جرى استصدار أحكام قضائية في كندا تحل دوائر صناعة التبغ المسؤولية المدنية عن الضرر الناجم عن استهلاك التبغ (٢٠١٥) وتسويات لتقديم تعويضات إلى مقدمي الرعاية الصحية وضحايا الأمراض الناجمة عن تعاطي التبغ، بالإضافة إلى توفير أموال لإجراء بحوث في مجال علاج الأمراض الناجمة عن تعاطي التبغ (٢٠٢٥).

٥٠- وتمثل تسوية النزاعات القضائية والدعاوى الجماعية بهدف استرداد تكاليف الرعاية الصحية في كندا في آذار/مارس ٢٠٢٥ تطوراً مهماً في المسؤولية المدنية والتعويض منذ نشر تقرير فريق الخبراء السابق في عام ٢٠١٤. وقد نوقش التاريخ الإجرائي لبعض هذه الدعاوى القضائية في ذلك التقرير (FCTC/COP/6/8)، ويشير إلى التشريعات المستخدمة لتسهيل هذه الدعاوى القضائية في مجموعة الأدوات الخاصة بالمسؤولية المدنية في إطار المادة ١٩ من اتفاقية المنظمة الإطارية (FCTC/COP/7/13).^{٤٢}

٤١ Sistema Único de Saúde. Brasília: Ministério da Saúde; 2025 (accessed 27 May 2025).

٤٢ مجموعة الأدوات الخاصة بالمسؤولية المدنية في إطار المادة ١٩ من اتفاقية المنظمة الإطارية (تم الاطلاع في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٢٥).

٥١- وفي أيار/ مايو ٢٠١٥، حكمت محكمة كيبيك العليا لصالح المدعين في دعويين جماعيتين مشتركتين طلبتا تعويضاً عن عدد من الأمراض المرتبطة بالتدخين وإدمان النيكوتين.^{٤٣} وخلصت المحكمة إلى أن شركات التبغ تصرف في انتهاك لأربعة من قوانين كيبيك من خلال التسبب في إلحاق الضرر، وعدم التحذير، وتضليل المستهلكين، والتدخل في الحق في الحياة والحق في الأمن. ورأت المحكمة أنه "على الرغم من القبول العلمي الساحق للعلاقة السببية بين التدخين والمرض، استمرت [الشركة] في التغني بالجدل العلمي الذي ساد التسعينيات من القرن العشرين...".^{٤٤} وفي إشارة إلى تصريحات الشركة التي تلقي بظلال من الشك على العلاقة بين التبغ والمرض، ذكر القاضي أنه "لا يسع المرء إلا أن يتساءل عما إذا كان الأشخاص الذين يدلون بهذه التعليقات ساذجين للغاية أم أنهم يتعاملون عن عمد، أم أنهم غير أمناء أو اعتادوا على شعار دوائر الصناعة لدرجة أنهم أصبحوا يصدقونه. وكانت مراوغاتهم اللغوية والفكرية بليغة وخبيثة في الوقت نفسه. كما كانوا مهملين بصورة صارخة".^{٤٥}

٥٢- وأمر القاضي بالاسترداد الجماعي للتعويض الأقصى المسموح به عن الأضرار المعنوية الذي يجب منحه لكل فرد من أفراد مجموعة المدعين في قضية مجلس كيبيك المعني بالتبغ والصحة/ بليه تم تشخيص إصابته بسرطان الرئة أو سرطان الحلق (١٠٠ ٠٠٠ دولار كندي مكيفة مع التضخم، قبلت نحو ٣٥٠ ٠٠٠ دولار كندي)، ونحو ثلث هذا المبلغ لأولئك الذين شُخصت إصابتهم بنفاخ الرئة الوخيم. وفيما يتعلق بـ ٩٠٠ ٠٠٠ فرد في قضية إدمان ليتورنو، أمر القاضي الشركات بدفع تعويضات تأديبية قدرها ١٣١ مليون دولار كندي، لكنه قرر عدم منح تعويض للأفراد بسبب التباين في ظروف الأفراد في سياق التعافي الجماعي.

٥٣- وأيدت محكمة الاستئناف في كيبيك الحكم بالإجماع في أيار/ مايو ٢٠١٩، مؤكدة من جديد أن الشركات تصرفت بشكل منهجي للتقليل من شأن مخاطر التبغ. وفور صدور حكم الاستئناف، تقدمت شركات التبغ بطلب لحمايتها من الإعسار بموجب قانون ترتيبات دائني الشركات على أساس أنها لا تملك القدرة على الوفاء بجميع التزاماتها، بما في ذلك المبالغ المطلوبة في دعوى مجلس كيبيك المعني بالتبغ والصحة/ بليه، ودعوى ليتورنو. واستخدمت الشركات إجراءات الإعسار هذه كآلية لالتماس تسوية شاملة لحل جميع المطالبات القانونية الكندية ضدها. وتشمل هذه المطالبات سداد تكاليف الرعاية الصحية المرتبطة بالتبغ لحكومات المقاطعات الكندية، والدعاوى الجماعية والدعاوى القضائية التي أقامها الأفراد والتي تنطوي على الإدمان والمرض، ومطالبات المزارعين المتعلقة بالممارسات التجارية المضللة.^{٤٦} والمطالبات الوحيدات اللتان دعمهما حكم المحكمة هما دعوى كيبيك الجماعيتان.

٥٤- وتولى وسيط عُين بموجب حكم من المحكمة إدارة المفاوضات السرية المؤدية إلى تحقيق تسوية شاملة. وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣، لم تسفر هذه العملية عن إعداد مسودة اتفاق، وأمر القاضي المشرف على القضية الوسيط ومسؤولي المحكمة الآخرين باقتراح مسودة تسوية (يشار إليها باسم خطة الحل الوسط أو الترتيبات) يمكن اتخاذها أساساً لتصويت دائني الشركات عليها.^{٤٧} ويعتقد أن هذه هي المرة الأولى في كندا التي يصوغ فيها مسؤولو المحكمة، وليس الشركات المعسرة، تسوية مقترحة.

٥٥- وفي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٤، قدم الوسيط وراصدو أداء المحكمة خطة مقترحة لكل شركة. وبموجب هذه المجموعة من الاتفاقات، ستدفع الشركات ما مجموعه ٣٢,٥ مليار دولار كندي، وستعفى من جميع الالتزامات الحالية

٤٣ [Létourneau c. JTI-MacDonald Corp., 2015 QCCS 2382](#) (accessed 5 June 2025).

٤٤ الفقرة ١٠٧٨ من حكم قاضي المحكمة العليا في كيبيك بريان ريوردان في قضية [Létourneau & Blais v. JTM, ITL & RBH](#) (تم الاطلاع في ٣٠ أيار/ مايو ٢٠٢٥).

٤٥ الفقرة ٢٦٨ من حكم قاضي المحكمة العليا في كيبيك بريان ريوردان في قضية [Létourneau & Blais v. JTM, ITL & RBH](#) (تم الاطلاع في ٣٠ أيار/ مايو ٢٠٢٥).

٤٦ [Court File No. CV-19-616077-00CL. Imperial Tobacco Canada Limited and Imperial Tobacco Company Limited. Twenty-second report of the Monitor.](#) Toronto: FTI Consulting Canada Inc.; 13 November 2024 (accessed 28 May 2025).

٤٧ [Court File No. CV-19-615862-00CL, CV-119-616077-00CL and CV-119-616779-00CL.](#) Toronto: FTI Consulting Canada Inc.; 5 October 2023 (accessed 28 May 2025).

والسابقة. ومن هذا المبلغ، سيقدم مبلغ ١٢,٥ مليار دولار كندي كدفعة فورية من المدخرات التي تراكمت أثناء إجراءات قانون ترتيبات دائني الشركات التي لم يُسمح خلالها للشركات بإعادة أرباح مبيعات السجائر الكندية إلى أصحابها متعددي الجنسيات. واستُثِّيت منتجات أخرى معينة من النيكوتين والتبغ مثل النظم الإلكترونية لإيصال النيكوتين ومنتجات التبغ المسخن من جميع أحكام التسوية المقترحة.

٥٦- وسيُستخدم ما يقرب من ٦ مليارات دولار كندي لتعويض ضحايا كيبك الذين أُطلق حكم المحكمة الصادر لصالحهم عملية قانون ترتيبات دائني الشركات، ولتقديم تعويض مماثل للمدخنين المصابين في المقاطعات الأخرى. وهؤلاء هم الأفراد الذين شُخص لديهم سرطان الرئة أو سرطان الحلق أو نُفاخ الرئة أثناء فترة زمنية محددة، والذين يستوفون معايير محددة فيما يتعلق بتاريخهم مع التدخين، استناداً إلى نتائج معينة تتعلق بالمسؤولية خلصت إليها محكمة كيبك العليا.^{٤٨} وحُكم بإسقاط جميع المطالبات المحتملة الأخرى التي يقدمها المدخنون، وفي المقابل سيُخصص مليار دولار كندي لمؤسسة جديدة ستتولى تمويل بحوث تركز على تحسين نتائج العلاج لضحايا الأمراض المرتبطة بالتدخين.

٥٧- وستشارك حكومات المقاطعات في تعويض يبلغ نحو ٢٥ مليار دولار كندي، مع دفع غالبية هذا المبلغ من مبيعات الصناعة المقبلة. وتشير التقديرات إلى أن الأمر سيستغرق نحو ٢٠ عاماً حتى تدفع الشركات التعويض بالكامل، لكن الجدول الزمني قد يكون أطول من ذلك.^{٤٩}

٥٨- وقد صوت جميع الدائنين بالإجماع لصالح خطة التسوية.^{٥٠} وبعد جلسة استماع في المحكمة، وافق رئيس قضاة محكمة أونتاريو العليا على التسوية باعتبارها عادلة ومعقولة.^{٥١}

٥٩- وتتمثل ملامح التسوية الكندية، التي تميزها عن تسوية التبغ في مينيسوتا لعام ١٩٩٨ واتفاقية التسوية الرئيسية بين العديد من حكومات الولايات والأقاليم في الولايات المتحدة وشركات التبغ، في أنها لم تكن اتفاقاً تفاوضياً بل خطة ترتيبات وضعها وسيط عينته المحكمة، وأنها لم تتضمن تدابير غير مالية تهدف إلى تعديل سلوك الصناعة، مثل فرض القيود على التسويق الذي نتج عن الدعاوى القضائية المرفوعة في الولايات المتحدة. وقد عُيِّن الوسيط عملاً بالإطار القانوني لقانون ترتيبات دائني الشركات الذي يهدف إلى السماح للمدينين بسداد ديونهم أثناء إعادة هيكلة أعمالهم، والعودة إلى الربحية.

جمهورية كوريا

٦٠- دائرة الخدمات الوطنية للتأمين الصحي، وهي وكالة عامة تدير برنامج التأمين الصحي في جمهورية كوريا، هي التي رفعت دعوى استرداد تكاليف الرعاية الصحية في جمهورية كوريا. فرفعت دعوى قضائية في عام ٢٠١٤ ضد شركات التبغ الكبرى في جمهورية كوريا، من بينها شركة كي تي أند جي، وشركة فيليب موريس كوريا في كوريا، وشركة التبغ البريطانية الأمريكية في كوريا. والتمست الدائرة التعويض عن استحقاقات التأمين التي دفعتها لعلاج الأمراض

٤٨ يجب أن يكون المدخنون المؤهلون الذين يعانون قد قاموا بتدخين ما لا يقل عن ٦٠٠ ٨٧ سجارة قبل تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، وأن يكونوا قد شُخصوا بسرطان الرئة وسرطان الحلق ونُفاخ الرئة/مرض الانسداد الرئوي المزمن قبل آذار/مارس ٢٠١٢ فيما يتعلق بأصحاب دعوى كيبك الجماعية أو بين آذار/مارس ٢٠١٥ وأذار/مارس ٢٠١٩ فيما يتعلق بضحايا التدخين في المقاطعات الأخرى. وفي الحكم الصادر بشأن المسؤولية في قضية كيبك الجماعية، رأت المحكمة أن الجمهور كان يعلم أو كان ينبغي أن يعلم أن تدخين السجائر يمكن أن يسبب سرطان الرئة وسرطان الحلق ونُفاخ الرئة/مرض الانسداد الرئوي المزمن، وأن التدخين يسبب الإدمان بحلول ١ آذار/مارس ١٩٩٦. وقد عُدل هذا التاريخ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ لأغراض التسوية.

٤٩ [Court File No. CV-19-616077-00CL](#); [CV-19-616779-00CL](#); [CV-19-615862-00CL](#). Imperial Tobacco Canada Limited, 2025 Onsc 1358. Toronto: Superior Court of Justice – Ontario; 2025 (accessed 17 June 2025).

٥٠ قُدِّم ٢٨٩ ٩٠٦ صوتاً لصالح خطة شركة امبيريال للتبغ، وهو ما يمثل ٢٦٥ ٠٢ ٨٢٢ ٩٦٣ دولاراً أمريكياً من القيمة الإجمالية للمطالبات التي خضعت للتصويت، ولم يقدم أي صوت ضد هذه الخطة. ووافقت أعداد مماثلة على خطتي شركة اليابان للتبغ وشركة روثمانز.

٥١ [Court File No. CV-19-615862-00CL](#); [CV-19-616077-00CL](#); [CV-19-616779-00CL](#). Imperial Tobacco Canada Limited, 2025 Onsc 1358. Toronto: Superior Court of Justice – Ontario; 2025 (accessed 1 June 2025).

المرتبطة بالتدخين، وتحديدًا سرطان الرئة وسرطان الحنجرة. وقد رُفعت الدعوى فيما يتعلق بـ ٣٤٦٥ فرداً لديهم تاريخ يزيد على ٢٠ عاماً من التدخين، أصيبوا بنوعي السرطان المحددين بعد التدخين لأكثر من ٣٠ عاماً. وطلبت الدعوى نحو ٥٠ مليون دولار أمريكي، تمثل استحقاقات التأمين التي دفعتها الدائرة لعلاجهم. وقد أقيمت الدعوى لمعالجة الضرر الواسع النطاق الذي لحق بالكوريين بسبب تعاطي التبغ^{٥٤} والعبء المالي الثقيل الناجم عن علاج الأمراض المرتبطة بالتدخين^{٥٥}. كما أن الدعوات إلى تحقيق المساءلة القانونية لدوائر صناعة التبغ، في ضوء السوابق الدولية، والرغبة في زيادة الوعي العام بالعواقب الصحية لتعاطي التبغ، كانت عوامل محفزة لإقامة الدعوى.

٦١- وفي عام ٢٠٢٠، رُفضت دعوى الدائرة في الدرجة الأولى، حيث رفضت المحكمة توافق الآراء العلمي الدولي على العلاقة السببية بين تعاطي التبغ والمرض، ومسؤولية الصناعة عن الضرر الناجم عن تعاطي التبغ. كما رفضت المحكمة موقف الدائرة في الدعوى القاضي بطلب التعويض على أساس أن تغطية تكاليف علاج الأمراض يشكل جزءاً من التزاماتها كشركة تأمين. وواجه الحكم انتقادات شديدة من مجتمع الصحة العامة^{٥٦} لعدم وضعه السوابق الدولية في الاعتبار، ولاقته إلى تحليل مفصل للعلاقة السببية القوية، والمقبولة علمياً على مستوى العالم، بين تعاطي التبغ ونوعي السرطان اللذين كانا موضوع القضية. فأقامت الدائرة دعوى استئناف لاحقة. وفي أثناء كتابة هذا التقرير، كان الاستئناف قيد النظر، حيث عقدت ١١ جلسة استماع حتى الآن، ومن المقرر عقد الجلسة النهائية في دعوى الاستئناف في ٢٢ أيار/ مايو ٢٠٢٥.

الولايات المتحدة

٦٢- لاتزال الولايات المتحدة، التي ليست طرفاً في اتفاقية المنظمة الإطارية، بلداً ناجحاً في تحديد المسؤولية المدنية لدوائر صناعة التبغ وتأمين التعويض. وعلى الرغم من أنه يتعذر تقديم أرقام دقيقة للتعويضات المدفوعة لضحايا الأمراض الناجمة عن تعاطي التبغ، فقد أفادت السجلات المؤسسية للشركة الأم لفيليب موريس بالولايات المتحدة، المعروفة باسم ألتريا (Altria)، بأنها دفعت أكثر من ١ مليار دولار أمريكي كتعويضات وفوائد منذ عام ٢٠٠٤، ويشمل ذلك المدفوعات المقدمة للضحايا في قضايا أتباع إنجيل الجماعة^{٥٧}.

٦٣- والتمست مدينة بالتيمور في الولايات المتحدة استرداد النفقات والخسائر السابقة والحالية والمقبلة من صناعة التبغ^{٥٨} نتيجة لإلقاء النفايات من مرشحات السجائر في المدينة وفقاً لسلطاتها المخولة للشرطة بمنع الأذى، بما فيه التلوث، والتخفيف من حدته. وتلتزم بالتيمور الحصول على تعويضات، على أن يشمل ذلك تعويضات تأديبية وتعويضات إنصافية وعقوبات جنائية، زاعمة أن المدعى عليهم ألقوا النفايات بشكل غير قانوني وتعدوا على ممتلكات الغير وتسببوا في أذى عام، وأن منتجاتهم تكتنفها عيوب في التصميم، مما يؤدي إلى تحملهم مسؤولية تامة عن الضرر الذي لحق بالبيئة وعدم تحقيق الفائدة المتوقعة، ومسؤولية عن الإهمال، بالنظر إلى أن السجائر ذات المرشحات غير القابلة للتحلل "تكون غير مأمونة للبيئة على النحو الذي صُممت به" في الوقت الذي تخرج فيه عن سيطرة المدعى عليهم^{٥٩}.

٥٢ حتى عام ٢٠١٩، بلغ إجمالي عدد الوفيات المنسوبة إلى التدخين ٥٨٠٣٦ شخصاً، من بينهم ٥٠٩٤٢ رجلاً و٧٠٩٤ امرأة. وهذا يعادل ١٥٩ حالة وفاة يومياً في المتوسط ناجمة عن الأمراض المرتبطة بالتدخين.

٥٣ بلغت نفقات التأمين المرتبطة بالتدخين في جمهورية كوريا (٢٠٢٣-٢٠١٩)، المُمثلة كإجمالي التكاليف الطبية مقارنة باستحقاقات التأمين (بمليارات ون جمهورية كوريا) سنوياً: في عام ٢٠١٩ (٣٣٦٥،١ مقابل ٢٨٢٤،٠)؛ وفي عام ٢٠٢٠ (٢٠٨٦،٣ مقابل ٢٦٠٦،١)؛ وفي عام ٢٠٢١ (٣٤٧٣،٨ مقابل ٢٩٢٩،٦)؛ وفي عام ٢٠٢٢ (٢٥٩١،٧ مقابل ٣٠٢٨،٢)؛ وفي عام ٢٠٢٣ (٣٨٥٨،٩ مقابل ٣٢٥٩،١).

٥٤ Goo MJ. [건보공단, 오늘 담배소송 항소이유서 제출... "쟁점별 심리 요청" \[NHIS submits appeal in tobacco lawsuit – "Requests hearing by issue"\]](#). Newsis; 2 April 2021 (accessed 28 May 2025) (in Korean).

٥٥ [United States Securities and Exchange Commission, Washington, D.C., Commission File Number 1-08940, Altria Group, Inc.](#) (accessed 12 June 2025).

٥٦ المدعى عليهم هم شركة فيليب موريس، الولايات المتحدة، و Altria Group, R.J. Reynolds Tobacco Company، و The George J Falter Company، و Liggett Group LLC، و British American Tobacco Plc.

٥٧ [Complaint, paragraph 118, Mayor And City Council of Baltimore City v. Philip Morris USA Inc, et al., No. 24-C-22-004904](#), Baltimore City Circuit Court, filed 21 November 2022 (تم الاطلاع في ٢٨ أيار/ مايو ٢٠٢٥).

التدابير الإدارية لتحديد المسؤولية

٦٤- أدت العقوبات الموثقة توثيقاً جيداً والتي تحول دون تحديد المسؤولية المدنية والجنائية لدوائر صناعة التبغ إلى دعوات لبحث البدائل الإدارية لإجراءات المحاكم من أجل تحديد المسؤولية عن الأضرار المرتبطة بالتبغ. وينعكس هذا أيضاً في قرار مؤتمر الأطراف في دورته العاشرة بإعادة إنشاء فريق الخبراء هذا (FCTC/COP10(13)).

٦٥- وتوفر الإجراءات الإدارية وسيلة بديلة لتحديد المسؤولية (المدنية أو الجنائية). وفي حين أن الإجراءات الإدارية يمكن أن تتخذ مجموعة من الأشكال، فإنها تنطوي عادة على قرارات غير قضائية لتحديد المسؤولية، دون اتباع القواعد الإجرائية المعتادة التي تنطبق على إجراءات المحاكم، كما أن الطعن في القرار الإداري يكون إما محدوداً أو منعماً.^{٥٨} وتتمثل ميزة هذه الإجراءات التي تتسم بطابع شبه رسمي^{٥٩} في أنها توفر لدوائر صناعة التبغ قدرأ أقل كثيراً من فرص "النقاضي ضد" خصومها عن طريق الاستمرار في طرح تحديات إجرائية وثبوتية. وتُصمم العمليات الإدارية بأسلوب يجعل حلها أسهل كثيراً من العمليات القضائية. وكما هي الحال مع الإجراءات القضائية لتحديد مسؤولية دوائر صناعة التبغ، يمكن أن تساعد السجلات والأحكام الإدارية في التطبيع مع دوائر صناعة التبغ ومنتجاتها.

٦٦- وتتضمن هذه العمليات الإدارية عادة عمليات تحقيق و/ أو تحديداً للمسؤولية تضطلع بها الجهات التنظيمية و/ أو الهيئات القضائية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتمتع هيئات التنظيم الذاتي بسلطة إصدار قرارات تفسيرية لخرق قانون سار، وأوامر زجرية توقف حدوث المزيد من الانتهاكات.^{٦٠} وغالباً ما تكون هذه الأوامر نهائية ولا يجوز الطعن فيها. ويمكن منح الجهات التنظيمية المستقلة، بما في ذلك أمناء المظالم أو الوكالات الإدارية، صلاحيات لإجراء التحقيقات، بما يشمل الحصول على وثائق مقنعة من الأشخاص الخاضعين للرقابة. ويمكنها إصدار قرارات تفسيرية وأوامر زجرية، وفرض غرامات أو جزاءات تنظيمية أخرى (مثل إلغاء التراخيص)، وتكون لها في بعض الحالات صلاحيات لتوفير سبل انتصاف (محدودة) للضحايا المتضررين، من بينها التعويض.

٦٧- وتوجد أيضاً هيئات قضائية إدارية (مختصة بالشؤون العامة أو الخاصة) تتولى حل النزاعات القانونية الخلافية بين الأشخاص القائمين بالتنظيم والأشخاص الخاضعين له، أو بين الأطراف الخاصة التي تدعي حدوث انتهاكات للقانون المدني. وغالباً ما تنطوي هذه العمليات على قواعد إثبات وقواعد إجرائية معدلة؛ وتكون لديها صلاحيات واسعة النطاق؛ ويمكنها إصدار قرارات تفسيرية وأوامر زجرية، وفرض غرامات وتوقيع جزاءات أخرى، ودفع تعويضات للأطراف المتضررة. ويتمثل الغرض من الهيئات القضائية الإدارية المتخصصة، التي سُلط الضوء على بعضها في عمل فريق الخبراء السابق،^{٦١} في توفير وسيلة أسرع وأرخص لحل النزاعات القانونية وتعزيز وصول المدعين الأفراد ذوي الموارد المحدودة ومتوسط العمر المتوقع المحدود إلى العدالة من جراء إصابتهم بأمراض وخيمة غالباً ما يسببها المدعى عليهم الذين يقيمون الدعاوى ضدهم. ويزيد أيضاً اللجوء إلى الهيئات القضائية الإدارية في منتهيات أخرى، ومن ذلك مثلاً المطالبات البيئية بمقتضى الالتزامات والمبادئ التوجيهية القانونية الدولية.^{٦٢}

٦٨- وتفتقر الإجراءات الإدارية عموماً إلى ضمانات المحاكمة العادلة التي تنطبق على المحاكمات الجنائية، وبالتالي نادراً ما تستخدم لإثبات المسؤولية الجنائية. ومع ذلك، تُمنح الوكالات الإدارية أحياناً صلاحية اتخاذ قرارات بشأن

٥٨ توجد أيضاً لدى بعض البلدان، ولا سيما لدى الولايات القضائية التي تعتمد القانون المدني، محاكم إدارية مخصصة للنظر في المسائل المتعلقة بالقانون الإداري.

٥٩ يلاحظ فريق الخبراء أن لدى بعض الولايات القضائية إجراءات إدارية ومحاكم إدارية لا تختلف فيها القواعد الرسمية عن إجراءات المحاكم الأخرى.

٦٠ من الأمثلة على ذلك [هيئة معايير الإعلان في المملكة المتحدة](#) (تم الاطلاع في ٢٨ أيار/ مايو ٢٠٢٥).

٦١ الوثيقة FCTC/COP/6/8، الفقرتان ٣١ و٣٦.

٦٢ مثل إعلان ريو والمبادئ التوجيهية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واتفاقية آرهوس بشأن إتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها. انظر أيضاً برينج غ، وبرينج ج. [المحاكم والهيئات القضائية البيئية: دليل لمقرري السياسات](#) (بالإنكليزية والفرنسية). نيروبي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ٢٠١٦ (تم الاطلاع في ٢٨ أيار/ مايو ٢٠٢٥).

المسؤولية عن انتهاكات القوانين التنظيمية التي يمكن وصفها بأنها "شبه إجرامية". ويمكن أن تكون هذه القرارات ملزمة أيضاً في أي دعاوى مدنية من دعاوى "المتابعة"، حيث يلتمس أصحاب الدعاوى تعويضاً عن الخسائر الناجمة عن هذه الانتهاكات. وكثيراً ما تستخدم الإجراءات الإدارية لإثبات المسؤولية المدنية. ويشمل ذلك الإنصاف التفسيري، والإنصاف الجزري، وفرض عقوبات غير جنائية مثل الغرامات وإلغاء التراخيص ومنح التعويض.

٦٩- وفي حين أن أغلبية العمليات الإدارية، وليس كلها، تسمح بشكل ما من أشكال الطعن أمام المحاكم، فإن حقوق الطعن هذه محدودة، والأهم من ذلك أن العبء يقع على عاتق الشخص الذي يطعن في القرار الإداري. وهكذا، على سبيل المثال، عندما تخلص جهة تنظيمية إلى أن دائرة من دوائر صناعة التبغ قد انتهكت قوانين الإعلان، تتحمل دائرة صناعة التبغ عندئذ في أي طعن تقدمه عبء إثبات أن القرار كان خاطئاً.

٧٠- ومن المزايا المهمة لهذه العمليات الإدارية، لاسيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، أنها عادة ما تكون أرخص في التمويل والإدارة من نظم المحاكم الرسمية.

٧١- وفي حين أن فريق الخبراء لم تكن لديه الموارد اللازمة لإجراء استعراض منهجي لجميع الحالات التي استخدمت فيها إجراءات إدارية لتحديد المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن تعاطي التبغ، فقد لاحظ فريق الخبراء عدداً من الأمثلة، من بينها الأحكام الإدارية المتعلقة بالإعلان عن منتجات التبغ والنيكوتين وتعبئتها والأضرار البيئية الناجمة عنها.

٧٢- أما المثال الأول على ذلك فيتعلق بالإعلانات المضللة في كولومبيا. فرداً على شكوى قدمتها منظمة غير حكومية معنية بحقوق الطفل في عام ٢٠٢١، حققت هيئة الإشراف على الصناعة والتجارة في كولومبيا مع الشركة الفرعية المحلية لشركة التبغ البريطانية الأمريكية، ووقعت عليها غرامة لعدم إفصاحها عن مخاطر المنتج الصحية المتعلقة بالنيكوتين والفورمالديهيد، وعدم إبلاغها بوضوح عن المعلومات المتصلة بتركيز النيكوتين أثناء تسويق علامتها التجارية للسجائر الإلكترونية Vuse، إلى جانب ارتكاب انتهاكات أخرى لحماية المستهلك. كما أمرت هيئة الإشراف شركة التبغ البريطانية الأمريكية بإبلاغ المستهلكين بالآثار الضارة لعلامتها التجارية للسجائر الإلكترونية في إعلانات الشركة وعلى أغلفة المنتجات. وطعنت شركة التبغ البريطانية الأمريكية في القرار أمام سلطة إدارية أعلى داخل هيئة الإشراف. وأيدت الوكالة القرار والغرامة الموقعة ضد الشركة في عام ٢٠٢٤، وإن كانت قد خفضت الغرامة من نحو ٢٩٠ ٠٠٠ دولار أمريكي إلى ٢٦٠ ٠٠٠ دولار أمريكي.^{٦٣}

٧٣- وأما المثال الثاني فيتعلق بالضرائب البيئية في الهند. فقد اتخذ المجلس المركزي لمكافحة التلوث في الهند إجراءات إدارية ضد شركات التبغ لاستخدامها مواد بلاستيكية محظورة لتغليف منتجات التبغ الخاصة بها، في انتهاك للقواعد المعتمدة بموجب قانون حماية البيئة.^{٦٤} وأصدر المجلس إشعارات لإبداء الأسباب، وفرض تعويضاً بيئياً بنحو ٦٠ دولاراً أمريكياً عن كل طن من البلاستيك استخدم في تغليف منتجات التبغ منذ استحداث اللائحة في عام ٢٠١٦. وبينما اعترضت الشركات على الرسوم، أكدت إعادة اختبار العينات استخدام البلاستيك، واضطرت الشركات لدفع التعويضات التي حددها المجلس بالإضافة إلى فائدة عن التأخير والفترة الزمنية التي واصلت فيها العمليات بعد صدور الإشعار.^{٦٥}

^{٦٣} [Superintendency of Industry and Commerce v. British American Tobacco Colombia](#), Resolution Number 51415 of 2024, File N° 21-75875. Bogotá: Directorate of Consumer Protection Investigations of the Superintendency of Industry and Commerce; 2024 (accessed 28 May 2025).

^{٦٤} [Plastic Waste Management Rules, 2016, as amended, 2021 under the Environment Protection Act, 1986](#). New Delhi: Ministry of Environment, Forest and Climate Change; 2021 تم الاطلاع في ٢٨ أيار/ مايو ٢٠٢٥ - يحظر القانون استخدام المواد البلاستيكية في تخزين منتجات التبغ وتغليفها وبيعها.

^{٦٥} [Direction issued under Section 5 EP Act](#). New Delhi: Central Pollution Control Board; 2016 (accessed 28 May 2025).

٧٤- وأما المثال الثالث فيتعلق بالإعلانات المضللة في أوكرانيا. فبناءً على شكوى قدمها أحد المستهلكين،^{٦٦} بدأت لجنة مكافحة الاحتكار في أوكرانيا إجراءات إدارية ضد الشركة المحلية التابعة لشركة فيليب موريس لنشرها ادعاءات إعلانية تفيد بأن نظام منتج التبغ المسخن "ينبعث منه مواد كيميائية أقل ضرراً من السجائر بنسبة ٩٥٪" وأن "الانتقال الكامل إلى جهاز IQOS" "أقل خطورة على صحة الناس" من الاستمرار في تدخين السجائر التقليدية. وبعد تحقيق استغرق ثلاث سنوات، أمرت لجنة مكافحة الاحتكار شركة فيليب موريس في عام ٢٠٢٤ بالتوقف عن استخدام هذه الادعاءات في إعلاناتها، لأنها خلصت إلى أن هذه البيانات والصيغ الأخرى لهذه البيانات كانت غير دقيقة ومضللة وتنتهك قانون حماية المستهلك الأوكراني.^{٦٧}

العمل الجاري في المنتديات الدولية ذات الصلة

٧٥- يتزايد تطبيق العمل الجاري في المنتديات الدولية فيما يتصل بحقوق الإنسان ومساءلة الشركات والبيئة على دوائر صناعة التبغ، وينعكس ذلك في القرارات التي يتخذها مؤتمر الأطراف.

التطورات في مجال حقوق الإنسان والمسؤولية عن مكافحة التبغ و/ أو جهود التقاضي

٧٦- على مدى السنوات العشر الماضية، اعتمد مؤتمر الأطراف عدة قرارات تعترف بالعلاقة بين مكافحة التبغ وحقوق الإنسان، كما هو موضح في تقرير أمانة الاتفاقية FCTC/COP10/15. وفي الآونة الأخيرة، عزز مؤتمر الأطراف هذه الالتزامات من خلال اعتماد القرار FCTC/COP10(20)، الذي دعا الأطراف إلى إدماج مبادئ اتفاقية المنظمة الإطارية في مشاركتها مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وطلب من أمانة الاتفاقية تعزيز التنسيق مع كيانات الأمم المتحدة العاملة في مجال حقوق الإنسان.

٧٧- ولطالما اعترف العديد من الهيئات الدولية لحقوق الإنسان بدور مكافحة التبغ في حماية الحقوق الأساسية، ولا سيما حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، بما في ذلك الحقوق المعترف بها في الوثيقة FCTC/COP10/15.^{٦٨} وقد اعترفت المقررة الخاصة المعنية بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية بأن مكافحة التبغ قضية حاسمة من قضايا حقوق الإنسان، وحثت الدول على تنفيذ تدابير اتفاقية المنظمة الإطارية ومحاسبة دوائر صناعة التبغ على انتهاكات حقوق الإنسان.^{٦٩} وعلاوة على ذلك، أصدرت المقررة الخاصة تقارير تعزز التزام الدول باعتماد سياسات قوية لمكافحة التبغ تماشياً مع التزامات حقوق الإنسان وتنص على أنه يجب على الدول أن تتخذ تدابير استباقية لتنظيم وتقييد تأثير دوائر صناعة التبغ أثناء إقرار السياسات. وارتبطت هذه التعليقات على وجه التحديد بمساءلة الشركات في مجال حماية الصحة،^{٧٠} وتدخل دوائر صناعة التبغ والمعلومات

^{٦٦} [Smoking is never safe. The AMCU has recognized reports about less harmful IQOS as misleading.](#) Ukrinform; 7 February 2025 (accessed 28 May 2025).

^{٦٧} [Antimonopoly Committee of Ukraine Recommendations regarding Philip Morris Sales and Distribution LLC, Recommendation 9-CR.](#) Kyiv: Antimonopoly Committee of Ukraine; 2024 (accessed 28 May 2025).

^{٦٨} اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. التعليق العام رقم ١٤ (٢٠٠٠): الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه (المادة ١٢ من العهد) (مع ملاحظة أنه يجب على الحكومات أن "تثبط بنشاط تعاطي التبغ" كجزء من التزامها بحماية الحق في الصحة)؛ لجنة حقوق الطفل. التعليق العام رقم ٤: (٢٠٠٣) (الذي يوصي الدول بتقييد الإعلان عن التبغ والحصول عليه، وضمان توعية الجماهير، وتعزيز التنقيف في مجال الوقاية من تعاطي التبغ لحماية حق الأطفال في الصحة)؛ ولجنة حقوق الطفل. التعليق العام رقم ١٥ (٢٠١٣) بشأن حق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه (المادة ٢٤) (التي تعترف بأضرار التبغ على الأطفال، والتي تنص على أنه يجب على الدول حماية الأطفال من أضرار التبغ وتنفيذ اتفاقية المنظمة الإطارية) (تم الاطلاع في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٢٥).

^{٦٩} تقرير المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، أناند غروفر. نيويورك: الأمم المتحدة؛ ٢٠١٤ (A/HRC/26/31)؛ حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية: مذكرة من الأمين العام. نيويورك: الأمم المتحدة؛ ٢٠٢٤ ((A/79/177)) (تم الاطلاع في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٢٥).

^{٧٠} حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية: مذكرة من الأمين العام. نيويورك: الأمم المتحدة؛ ٢٠٢٤ (A/72/137)، الفقرة ٨٧ (تم الاطلاع في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٢٥). ("يحث المقرر الخاص الدول على ما يلي: ... (هـ) عند إضفاء الطابع اللامركزي على عناصر من قطاع الصحة أو تسليمها إلى القطاع الخاص، التأكد من كفاية الضوابط والموازن كغفلة أن يعالج هذا الانتقال مسألة الفساد وعلى الأقل، ألا يؤدي إلى مزيد من الفساد. ويجب أن يكون هناك ما يكفي من الرقابة والشفافية والرصد للقطاع الخاص ولللامركزية في تقديم الخدمات").

المغلوبة،^{٧١} ومسؤولية الشركات في مجال حماية حقوق الإنسان.^{٧٢} وأقرت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أيضاً بخطر تعاطي التبغ بين النساء والفتيات.^{٧٣}

٧٨- وبالإضافة إلى المحاكم المكرسة لحقوق الإنسان، تخضع دول عديدة حالياً للولاية القضائية لمحكمة إقليمية لحقوق الإنسان، ولكن مستوى الإتاحة والإنفاذ يتفاوت تفاوتاً كبيراً. ويمكن لمحاكم حقوق الإنسان أن تنتظر في القضايا المتعلقة بالأضرار الناجمة عن تعاطي التبغ،^{٧٤} غير أنه لا يوجد جهد مكرس يُبذل من أجل استكشاف أو تحسين استخدام هذه المنتديات لأغراض المساءلة.

٧٩- وعلى الصعيد العالمي، تعترف المحاكم بأن تدابير مكافحة التبغ تهدف إلى حماية حقوق الإنسان؛^{٧٥} ويمكن لهذه الحجج أن يستخدمها الأطراف أثناء إنفاذها لتدابير مكافحة التبغ، وأن يستخدمها المجتمع المدني الذي يعمل على توفير الحماية لتدابير تنظيمية قوية. ففي أوروغواي، على سبيل المثال، طعنت منظمة غير حكومية بنجاح في مرسوم تنفيذي يقضي بتعديل متطلبات التغليف البسيط في البلد. واعتمدت المحكمة في حكمها اعتماداً كبيراً على حقوق الإنسان الدولية، ولا سيما حقوق الطفل والمبدأ التوجيهي المتمثل في مصلحة الطفل الفضلى بوصفه واحداً من المبادئ الأربعة المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل. ومنعت المحكمة تنفيذ المرسوم، وخلصت جزئياً إلى أن "الدولة ملزمة بتوفير الحماية للأطفال والمراهقين بصفة خاصة من جميع أشكال التشجيع على استهلاك التبغ" (ترجمة غير رسمية).^{٧٦}

٧١ [حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية: مذكرة من الأمين العام](#). نيويورك: الأمم المتحدة؛ ٢٠١٧ (A/72/137)، الفقرة ٣٩ (تم الاطلاع في ٣٠ أيار/ مايو ٢٠٢٥). ("وتعمل الجهات المصنعة وجماعات الضغط على إخفاء الآثار الضارة لصناعة التبغ وصناعة الأغذية غير الصحية، بطرق منها رعاية بحوث رامية إلى التقليل من شأن الصلات القائمة بين هذه المنتجات والمشاكل الصحية. ويمكن للتضليل الإعلامي والضغط والرشوة ... [التي تقدمها دوائر صناعة التبغ] أن تعوق التزام الحكومات [بحماية الصحة العامة]").

٧٢ [تقرير المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، أناند غروفر](#). نيويورك: الأمم المتحدة؛ ٢٠١٧ (A/HRC/26/31)، الفقرة ٢٨ (تم الاطلاع في ٣٠ أيار/ مايو ٢٠٢٥). ("بالرغم من إشارة الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان إلى الدول باعتبارها حاملة الواجب الرئيسي، فإن ثمة مسؤولية ملقاة كذلك على جهات فاعلة أخرى غير تابعة للدولة فيما يتعلق بالحق في الصحة. ولا يحظر العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية انتهاك حقوق الإنسان المنصوص عليها فيه على الدول فحسب، بل أيضاً على أي "جماعة أو شخص"، مما يبين بوضوح مسؤولية جهات فاعلة غير تابعة للدولة في إعمال حقوق الإنسان (المادة ٥).")

٧٣ [الملاحظات الختامية بشأن التقرير الدوري الثامن للكسمبرغ](#). نيويورك: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ ٢٠٢٥ (CEDAW/C/LUX/CO/8)، الفقرتان ٤٢ (ب) و ٤٣ (ج) (تم الاطلاع في ٣٠ أيار/ مايو ٢٠٢٥).

٧٤ انظر، على سبيل المثال، في قضية [نوفوسيلوف ضد روسيا](#) (الطلب رقم ١/٦٦٤٦٠)، الاستنتاج الذي خلصت إليه المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ومفاده أن اعترافات الحكومة بأن نوافذ زرنانة السجين كانت مغطاة بمصاريع معدنية تمنع وصول الهواء النقي، مما أدى إلى تدهور صحة مقدم الطلب، وهذا يشكل بالتالي انتهاكاً للمادة ٣ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان؛ وفي قضية [أوستروفار ضد مولدوفا](#) (الطلب رقم ٣/٣٥٢٠٧)، الاستنتاج الذي خلصت إليه المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ومفاده أن "المحكمة ترى أن الحكومة لم تف بالتزامها بحماية صحة مقدم الطلب وسمحت له بدلاً من ذلك بالتعرض لدخان السجائر، وهو أمر خطير بالنظر إلى حالته الطبية...". وفي قضية [إيفتيرباديس ضد رومانيا](#) (الطلب رقم ٣٨٤٢٧/٠٥)، الاستنتاج الذي خلصت إليه المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ومفاده أن "كون السجن المعني مكتظاً في الوقت ذي الصلة لا يعفي السلطات بأي حال من الأحوال من التزامها بحماية صحة مقدم الطلب [...] فالظروف لم تكن كافية، بالرغم من كونها إيجابية، لتعويض الآثار الضارة للتدخين السلبي الذي تعرض له" (تم الاطلاع في ٣٠ أيار/ مايو ٢٠٢٥).

٧٥ انظر، على سبيل المثال، القضايا التالية: [Aunestruja v. State of Tamil Nadu](#)؛ [Nueva Walmart de Mexico v. Mexico](#)؛ [Grişciuc, Simion وPlanta Tabak-Manufaktur Dr. Manfred Obermann GmbH & Co. KG v. Land Berlin](#)؛ [v. Republic of Moldova وPhilip Morris GmbH v. Land of Bavaria](#)؛ وحكم قاضي المحكمة العليا في كيبك بريان روبردان في قضية [Létourneau & Blais v. JTM, ITL & RBH](#)، الفقرات ٤٧٩-٨٨ (الذي خلص إلى أنه نظراً لأن شركات التبغ تعتمد عدم تحذير المستهلكين من العيوب المرتبطة بالسلامة في منتجاتهم، فإنها انتهكت حقوق الإنسان المحمية المكفولة لسكان كيبك في الحياة والأمن الشخصي) (تم الاطلاع عليها جميعاً في ٣٠ أيار/ مايو ٢٠٢٥).

[Sociedad Uruguaya de Tabacología v. Executive Branch of the Uruguayan State](#), AMPARO, IUE 2- ٧٦
54452/2022 (accessed 30 May 2025).

٨٠- وتعتمد الدعوى الجماعية التي رفعها مزارعو التبغ في ملاوي ضد شركة التبغ البريطانية الأمريكية وشركة Imperial Brands Group، والتي يرد وصفها في الفقرة ٤٤، اعتماداً صريحاً على أشكال حماية حقوق الإنسان المكفولة بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل.

التطورات في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

٨١- تُتخذ أيضاً مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان إطاراً أساسياً لمساءلة الشركات في مجال انتهاكات حقوق الإنسان.^{٧٧} وهي ترسي ثلاث ركائز رئيسية، هي: واجب الدولة في حماية حقوق الإنسان، ومسؤولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان، والحق في وصول المتضررين إلى سبل الانتصاف. ولئن كانت هذه المبادئ لا تنشئ التزامات قانونية مباشرة، فإنها قد تؤثر تأثيراً كبيراً على الأطر التنظيمية والسياسات الوطنية وممارسات الشركات. وفي سياق مكافحة التبغ، تعزز المبادئ التوجيهية التزام الدول بتنظيم دوائر صناعة التبغ لمنع الضرر، لا سيما ما يلحق منه بالفئات السكانية الضعيفة، والحد من تدخل دوائر الصناعة في إقرار السياسات. وقد اعترفت ولاية المقرر الخاص المعني بحقوق الاقتصاد والاعتمادية والاجتماعية والثقافية والبيئية التابع للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بالمبادئ التوجيهية بوصفها وسيلة دنيا للحكومة العالمية في هذا المجال، واعترفت أيضاً بأضرار تدخل دوائر صناعة التبغ في إقرار السياسات، من بين السلوكيات الأخرى التي تنتهجها الشركات.^{٧٨}

٨٢- واستكمالاً للمبادئ التوجيهية وتعزيز بعضها بعضاً، قرر مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٢٤ إنشاء الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وكلفه "بصياغة صك دولي ملزم قانوناً ينظم، في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان، أنشطة الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال". ويتضمن مشروع الصك حكماً بشأن المسؤولية.^{٧٩}

التطورات المتعلقة بالتقاطع بين البيئة ومسؤولية دوائر صناعة التبغ

٨٣- تعزيزاً لالتزامات مؤتمر الأطراف بموجب المادة ١٨ من اتفاقية المنظمة الإطارية، اعتمد مؤتمر الأطراف مؤخراً القرار FCTC/COP10(14) الذي دعا الأطراف إلى إخضاع دوائر صناعة التبغ للمساءلة، بموجب المادة ١٩، عن الأضرار التي تلحقها بالبيئة وأثارها الضائرة على صحة العمال المشاركين في زراعة منتجات التبغ وتصنيعها، وعن التخلص من النفايات الناتجة عن تصنيعها واستهلاكها ومعالجة تلك النفايات؛ وطلب مؤتمر الأطراف أيضاً في هذه القرار من أمانة الاتفاقية بحث الخيارات التنظيمية فيما يتعلق بتلافي النفايات الناتجة عن دوائر صناعة التبغ ومنتجاتها، وإدارة تلك النفايات، بما في ذلك حظر مرشحات السجائر البلاستيكية، وإدارة النفايات الخطرة الناتجة عن السجائر بالاستناد إلى البيانات العلمية. وسيقدم هذا التقرير إلى مؤتمر الأطراف في دورته الحادية عشرة.

٨٤- وبموجب المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، يشير تقرير المقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بطرق سليمة بيئياً إلى عدة حالات من انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالتبغ في سياق البيئة والتعرض المهني (فيما يتعلق بشركات محددة).^{٨٠} وعلاوة على ذلك، أوصت المقررة الخاصة المعنية بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من

^{٧٧} المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (بالإنكليزية). جنيف: مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ ٢٠١١ (تم الاطلاع في ٣٠ أيار/ مايو ٢٠٢٥).

^{٧٨} Business and Human Rights: Inter-American Standards. Washington, DC: Inter-American Commission on Human Rights; 2020 (OEA/Ser.L/V/II CIDH/REDESCA/INF.1/19) (accessed 30 May 2025).

^{٧٩} الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والمشروع المحدث للصك الملزم قانوناً لتنظيم أنشطة الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال. جنيف: مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (بالإنكليزية)؛ ٢٠٢٥ (تم الاطلاع في ٣٠ أيار/ مايو ٢٠٢٥).

^{٨٠} تقرير المقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بطرق سليمة بيئياً. نيويورك: الأمم المتحدة؛ ٢٠١٨ ((A/HRC/39/48)) (تم الاطلاع في ٣٠ أيار/ مايو ٢٠٢٥).

الصحة البدنية والعقلية بأن تعمل الدول على الوقاية من الأضرار الصحية أو البيئية الناجمة عن تعاطي منتجات التبغ، من بين أمور أخرى.^{٨١}

٨٥- وتعكف لجنة التفاوض الحكومية الدولية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على وضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية. ولم يسفر الجزء الأول من المفاوضات الأخيرة، الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤، عن مسودة صك للتفاوض النهائي بشأنها، ومن غير الواضح ما إذا كانت قائمة بالمواد البلاستيكية التي سيجري التخلص منها، والتي يمكن أن تشمل فلاتر السجائر، ستكون جزءاً من أي صك نهائي ملزم قانوناً.^{٨٢}

خيارات الدعم التقني والتعاون الدولي وتبادل المعلومات المتاحة من أجل تنفيذ المادة ١٩ من اتفاقية المنظمة الإطارية تنفيذاً فعالاً

٨٦- كان فريق الخبراء السابق قد حدد في تقريره الأول خيارات وُهجاً في مجال الدعم التقني والتعاون الدولي وتبادل المعلومات من أجل التنفيذ الفعال للمادة ١٩ (FCTC/COP/6/8). ولاحظ فريق الخبراء على وجه التحديد ما للتعاون الدولي وتبادل المعلومات من أهمية حاسمة لتنفيذ المادة ١٩، بالنظر إلى الطابع العابر للحدود لشركات التبغ المتعددة الجنسيات وخيارات المسؤولية التي يمكن النظر فيها في البلدان المستهلكة للتبغ التي قد لا تكون لديها صناعة محلية لتصنيع التبغ.^{٨٣}

٨٧- وفيما يتعلق بتقديم إرشادات للأطراف من أجل تنفيذ المادة ١٩، كان فريق الخبراء السابق قد أشار إلى النهج الممكنة التي يمكن لمؤتمر الأطراف من خلالها دعم الأطراف والتي نوقشت في تقرير أمانة الاتفاقية FCTC/COP/5/11. وكان قد أقر أيضاً بأنه نظراً لاختلاف النظم القانونية، فإن توفير مبادئ قانونية وإجرائية عامة بشأن الإرشادات، في مقابل القوانين النموذجية، سيكون أكثر قابلية للتكيف مع التنفيذ من قبل الأطراف.^{٨٤} وكان فريق الخبراء السابق قد أشار أيضاً، بالإضافة إلى إعداد مجموعة أدوات المسؤولية المدنية الخاصة بالمادة ١٩ من اتفاقية المنظمة الإطارية وقاعدة بيانات الخبراء في إطار المادة ١٩ (التي نوقشت في الفقرة ١٢)، إلى أن اتفاقات التقاضي المشترك وخطط واستراتيجيات الاتصال لتسليط الضوء على التقاضي لتحديد المسؤولية المتصلة بالتبغ تشكل وسائل إضافية لتبادل المعلومات.^{٨٥}

٨٨- وأقر فريق الخبراء السابق أيضاً بأنه قد يكون من المناسب لأمانة الاتفاقية أن تقدم المساعدة، بالنيابة عن مؤتمر الأطراف، فيما يتعلق بالنزاعات القانونية باعتبار ذلك وسيلة لدعم اتفاقية المنظمة الإطارية ومبادئها. ولاحظ كذلك أن المنظمة قد تكون قادرة على تقديم دعم إضافي إلى الأطراف في هذا السياق.^{٨٦} وبناءً على ذلك، قدمت أمانة الاتفاقية الدعم إلى أوروغواي، بين الدورتين السادسة والسابعة لمؤتمر الأطراف، أثناء سير دعوى قضائية دولية دامت عدة سنوات رفعتها شركة فيليب موريس ضد أوروغواي، للطعن في اثنين من قوانين مكافحة التبغ في أوروغواي. وقدمت المنظمة وأمانة الاتفاقية مذكرة مشتركة صادرة عن أصدقاء المحكمة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ لتوفير أدلة تدعم تدابير

٨١ حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية: مذكرة من الأمين العام. نيويورك: الأمم المتحدة؛ ٢٠٢٤ (A/79/177)، الفقرة العاشرة (ج) (تم الاطلاع في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٢٥).

٨٢ مشروع تقرير لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، عن عمل الجزء الأول من دورتها الخامسة (بالإنكليزية). نيروبي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ٢٠٢٥ (UNEP/PP/INC.5/8) (تم الاطلاع في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٢٥).

٨٣ الوثيقة FCTC/COP/6/8، الفقرة ٢٦.

٨٤ الوثيقة FCTC/COP/6/8، الفقرة ٢٨.

٨٥ الوثيقة FCTC/COP/6/8، الفقرتان ٣٤ و ٣٥.

٨٦ الوثيقة FCTC/COP/6/8، الفقرة ٣٦.

مكافحة التبغ في أوروغواي ومعلومات عن اتفاقية المنظمة الإطارية.^{٨٧} وقدمت أيضاً منظمة الصحة للبلدان الأمريكية مذكرة منفصلة صادرة عن أصدقاء المحكمة، ركزت على جهود مكافحة التبغ والمعلومات عنها في مناطق بإقليم الأمريكتين. ورفضت المحكمة جميع المطالبات التي قدمتها شركة فيليب موريس،^{٨٨} وأشارت إلى هذه المذكرات الهامة لأصدقاء المحكمة في مختلف فقرات قرارها.

نُهج الدعم التقني وتبادل المعلومات والتعاون الدولي المحددة في المسح بشأن تنفيذ المادة ١٩

الدعم التقني

٨٩- اقترح المجيبون على المسح عدة نُهج إضافية للدعم التقني، لاسيما الدعم المقدم من أمانة الاتفاقية. وشملت هذه المبادرات إذكاء وعي الأطراف بالموارد الحالية المتعلقة بالمادة ١٩، ربما من خلال منصة إلكترونية مكرسة لهذا الغرض؛ ومواصلة رصد وجمع الخبرات المتعلقة بقضايا التنازع لتبادلها مع الأطراف على أساس مستمر؛ وتقديم الدعم في تنفيذ المادة ١٩، لاسيما للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل؛ وتقديم الدعم لتحديد كيف يمكن تلبية المطالبات خارج الحدود الإقليمية وما إذا كان ذلك ممكناً؛ وبناء قدرات الأطراف على تنفيذ التشريعات وتحديثها، ويشمل ذلك الموارد المالية؛ وتعزيز قدرة السلطة القضائية ووعياها بالمادتين ٣-٥ و ١٩؛ وإدارة منتدى سري يمكن فيه للأطراف الوصول إلى الخبراء مباشرة، بما في ذلك المحامون المشاركون في الدعاوى ذات الصلة. وبعض أشكال الدعم المقترحة هذه مشمولة بالأنشطة والموارد الحالية التي تقدمها أمانة الاتفاقية، على النحو المبين أدناه.

٩٠- واستخدم فريق الخبراء المسح أيضاً لجمع رؤى حول الموارد المكرسة للمادة ١٩، بما فيها تلك التي حددتها أمانة الاتفاقية في تقريرها FCTC/COP/10/12، يمكنها مساعدة الأطراف في تنفيذ المادة ١٩. وأشار المجيبون على المسح إلى أنه سيكون من المفيد الحصول على معلومات عن كيفية استخدام كل مورد محدد لتنفيذ المادة ١٩. وبناءً على ذلك، أعد فريق الخبراء قائمة غير حصرية بالموارد المشروحة الحالية المكرسة للمادة ١٩ (ترد في الملحق ١ بهذا التقرير).

تبادل المعلومات والتعاون الدولي

٩١- أشار المجيبون على المسح إلى الحاجة إلى زيادة التعاون فيما بين الأطراف عن طريق تعزيز الانتظام في تقديم التقارير عن تنفيذ المادة ١٩ وتبادل الخبرات، ربما من خلال تقديم التقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ المادة ١٩ وحالة تنفيذها. وأشار أحد الأطراف أيضاً إلى أن التشجيع على زيادة الحوار بين الأطراف والمنظمات الدولية والمجتمع المدني فيما يتعلق بالمسؤولية البيئية لدوائر صناعة التبغ سيكون مفيداً في تعزيز تنفيذ المادة ١٩.

النُهج الإضافية لتبادل المعلومات والتعاون الدولي

آليات المساعدة القضائية المتبادلة وقوانين اليد الطولى لتيسير الوصول إلى الولاية القضائية عبر الحدود

٩٢- تلزم المادة ١٩-٢ الأطراف بالتعاون فيما بينها في تبادل المعلومات، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالتشريعات والنظم السارية، فضلاً عن الفقه القانوني ذي الصلة. وتقتضي المادة ١٩-٣ أن يقدم كل طرف إلى الأطراف الأخرى المساعدة في الإجراءات القانونية المتعلقة بالمسؤولية المدنية والجنائية، حسب الاقتضاء وبناءً على اتفاق متبادل. واستعرض فريق الخبراء عدة آليات ممكنة للأطراف المشاركة أو التي من المتوقع مشاركتها في رفع الدعاوى المتعلقة بالمسؤولية المدنية و/أو إجراء التحقيقات الجنائية فيما يتصل بالتبغ للنظر في ما يمكن أن يقدم المساعدة عبر الحدود، مثل الأمر بتقديم الوثائق، والأمر باستجواب الشهود، وفي بعض الحالات المتعلقة بالمسؤولية الجنائية، تسليم الأشخاص ليوأجوها ملاحقات جنائية.

^{٨٧} مذكرة أصدقاء المحكمة المقدمة من منظمة الصحة العالمية وأمانة اتفاقية المنظمة الإطارية (بالإنكليزية) (قضية المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار رقم ARB/10/7) (تم الاطلاع في ٣٠ أيار/ مايو ٢٠٢٥).

^{٨٨} الحكم (بالإنكليزية) (المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار رقم ARB/10/7)؛ وقرار التصحيح (المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار رقم ARB/10/7) (تم الاطلاع في ٣٠ أيار/ مايو ٢٠٢٥).

٩٣- ولاحظ فريق الخبراء أيضاً أهمية قدرة الأطراف على الوصول إلى المحاكم الأجنبية لمقاضاة شركات التبغ الأم في محال إقامتها، أو مقاضاة الشركة الأم في الولاية القضائية التي وقع فيها الضرر، وقدرتها على إنفاذ الأحكام عبر الحدود، بما في ذلك ضد شركات التبغ الأم. وأقر فريق الخبراء كذلك بأهمية قيام الأطراف بتيسير جوانب التقاضي هذه التي تتجاوز الحدود الإقليمية باعتبار ذلك جزءاً من الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة ١٩.

٩٤- وفيما يتعلق بالمسؤولية الجنائية، يمكن للمعاهدات الثنائية، مثل معاهدات تبادل المساعدة القضائية، أن تساعد في الملاحظات الجنائية خارج الحدود الإقليمية.^{٨٩} ويمكن أن تكون هذه الآليات القانونية بمثابة أدوات قوية للأطراف، تحتفظ فيها شركات التبغ بمعلومات ذات صلة خارج نطاق ولاية الطرف، كانت ستكون بعيدة المنال في الإجراءات المدنية و/أو الجنائية المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للقوانين الوطنية التي تسمح بولاية اليد الطولى القضائية والمسؤولية المباشرة في الخارج أن تستحدث مسارات لمساءلة الشركات عبر الوطنية عن الانتهاكات التي تشكل ممارسات فاسدة، مثل قانون مكافحة الرشوة في المملكة المتحدة (الذي نوقش في الفقرة ٤٠) أو قانون ممارسات الفساد في الخارج في الولايات المتحدة.

٩٥- وفيما يتعلق بالدعوى المدنية، جرت الإشارة إلى الاتفاقية المتعلقة بالحصول على الأدلة خارج البلد في المسائل المدنية أو التجارية (اتفاقية لاهاي بشأن الأدلة)^{٩٠} والتشريعات المحلية القائمة بوصفها صكوكاً قد تسمح للأطراف المشاركة في الدعوى القضائية بطلب الدعم للحصول على الأدلة الموجودة في ولايات قضائية أخرى. فعلى سبيل المثال، يسمح قانون في الولايات المتحدة (دولة غير طرف) لمحكمة أجنبية أو شخص مهتم في دعوى قضائية لا يقع مقرها في الولايات المتحدة بالحصول على كشف بالمعلومات من داخل الولايات المتحدة لاستخدامها في إجراءات قضائية خارج الولايات المتحدة.^{٩١}

تقديم التقارير عن دوائر صناعة التبغ وعمليات الإفصاح وتبادل الأطراف لتلك المعلومات

٩٦- يكتسي تحديد متطلبات تقديم التقارير عن دوائر صناعة التبغ وعمليات الإفصاح في التشريعات أهمية بالغة للتمكن من الإنفاذ الفعال لأحكام معينة من تشريعات مكافحة التبغ. غير أن العديد من الولايات القضائية يفتقر إلى أحكام شاملة تحدد نطاق المعلومات التي ينبغي للأفراد أو الكيانات ذات الصلة بدوائر صناعة التبغ الإفصاح عنها، والوكالات المحددة المصرح لها بجمع المعلومات واستخدامها. كما أن عدم اشتراط الشفافية وعمليات الإفصاح من جانب دوائر صناعة التبغ يمكن أن يؤدي إلى نقص المعلومات الدقيقة فيما يتعلق بمدى الضرر الذي تسببه دوائر صناعة التبغ، مما يضعف بشكل كبير القدرة على استرداد هذه التكاليف بشكل قانوني من دوائر صناعة التبغ.

٩٧- ويشمل العديد من المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاقية المنظمة الإطارية عمليات الإفصاح المطلوبة من دوائر صناعة التبغ وتوصيات بشأن اطلاع عامة الناس على معلومات معينة، وهذه العمليات بالغة الأهمية لتبادل الأطراف

^{٨٩} أحاط فريق الخبراء علماً بقضية من قضايا عام ٢٠٠١ نجحت فيها كندا في التماس استدعاء للحصول على شهادة من اثنين من المقيمين في الولايات المتحدة في تحقيق يتعلق بتهريب التبغ عملاً بمعاهدة تبادل المساعدة القضائية المبرمة بين الولايات المتحدة وكندا: [In re: Request from Canada pursuant to the treaty between the United States of America and Canada on Mutual Legal Assistance in Criminal Matters, 155 F. Supp. 2d 515, \(2001\)](#) (تم الاطلاع في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٢٥)، حيث قدم سكان الولايات المتحدة، استجابة لطلبات الاستدعاء الكندية، اقتراحاً بإلغاء مذكرات الاستدعاء بحجة أن الكشف المطلوب عن المعلومات لن يكون مسموحاً به بموجب قوانين الكشف الكندية. ودفع المفوض المعين (بالنيابة عن الولايات المتحدة، أي كندا) بأن قوانين الكشف عن المعلومات الكندية الأساسية غير ذات صلة بالموضوع. ورفضت المحكمة المحلية للولايات المتحدة، بالمنطقة الوسطى لولاية كارولينا الشمالية، التماس الإلغاء، مشيرة إلى أن المعاهدة الثنائية تهدف إلى دعم المساعدة القضائية المتبادلة، بينما يمكن للمحاكم الكندية أن تبت في مقبولة المعلومات المكتسبة في مرحلة لاحقة، في سياق الإجراءات الكندية المقبلة.

^{٩٠} [الاتفاقية المتعلقة بالحصول على الأدلة خارج البلد في المسائل المدنية أو التجارية](#) (بالإنكليزية). نيويورك: الأمم المتحدة؛ ١٩٧٠ (تم الاطلاع في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٢٥).

^{٩١} [قانون الولايات المتحدة رقم ٢٨، الفقرة ١٧٨٢ - تقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الأجنبية والدولية وإلى الخصوم أمام هذه الهيئات القضائية](#) (تم الاطلاع في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٢٥).

للمعلومات والتعاون الدولي المتعلق بالمسؤولية، ويشمل ذلك المبادئ التوجيهية لتنفيذ المواد ٣-٥ و ٦ و ٩ و ١٠ (جزئياً) و ١٣. وتشمل عمليات الإفصاح هذه اشتراط تقديم دوائر صناعة التبغ معلومات معينة إلى السلطة المختصة عن تسجيل كيانات مؤسسات الأعمال وإنتاج التبغ وتصنيعه وحصته في السوق ونفقات تسويقه وإيراداته، وأنشطة مثل ممارسة الضغوط وجهود المسؤولية الاجتماعية للشركات (إن وجدت) والمساهمات السياسية. ولاحظ فريق الخبراء أن سن تدابير تشمل الإفصاح المطلوب عن التدفقات المالية المتصلة بدوائر صناعة التبغ، والجزاءات المفروضة على الشركات، والهياكل والاستثمارات المؤسسية، من شأنه أن يساعد الأطراف على اكتشاف الجهود التي تبذلها دوائر صناعة التبغ للتهرب من نظم المسؤولية السارية والتصدي لهذه الجهود أو تقويض مكافحة التبغ. ويمكن أيضاً أن يُطلب تقديم التقارير من المسؤولين أو المديرين، والتحقق، تحت طائلة عقوبة شهادة الزور، من دقة المعلومات المبلغ عنها والإشهاد عليها.

٩٨- وعلى الرغم من الإرشادات الواضحة بشأن مختلف أنواع عمليات الإفصاح، بما فيها المبادئ التوجيهية للتنفيذ، فإن التشريعات التي تفرض على دوائر صناعة التبغ الإفصاح للسلطات الحكومية لاتزال محدودة. ٩٢ وقد لاحظ فريق الخبراء أيضاً أن عدداً ضئيلاً فقط من الأطراف قد نفذت تشريعات تسجيل جماعات الضغط، ٩٣ بل إن عدداً أقل منها يفرض تقديم التقارير عن المساهمات السياسية. ونظر فريق الخبراء في أمثلة على التشريعات التي تفرض الإفصاح على دوائر صناعة التبغ في كل من شيلي ٩٤ وفرنسا ٩٥ وتايلند. ٩٦

إعداد الخيارات المطروحة أمام الأطراف للكشف عن الجهود التي تبذلها دوائر صناعة التبغ للتهرب من نظم المسؤولية السارية أو تقويض مكافحة التبغ

٩٩- يسلم فريق الخبراء بأن هناك قدراً كبيراً من التداخل بين الجهود التي تبذلها دوائر صناعة التبغ في سبيل التهرب من المسؤولية والعقبات التي تعترض تحديد المسؤولية التي استعرضها تقرير فريق الخبراء السابق (FCTC/COP/6/8). ولا عجب في أن لجميع أساليب التقاضي بشأن التبغ المتبعة لتأجيل التقاضي وإطالة أمده، وتقديم الطعون والاستئنافات القضائية والدستورية والإجرائية، تأثيراً في جعل التقاضي يستغرق وقتاً أطول، واستنزاف موارد الحكومات أو الجهات التنظيمية أو الأطراف الخاصة التي تقيم دعاوى أو ملاحقات قضائية ضد دوائر الصناعة، وزيادة احتمالات سحب الدعاوى أو تسويتها على أسس تقنية دون اعتبار لما إذا كانت دوائر الصناعة مسؤولة عن سلوكها مسؤولية مدنية أم جنائية. ولن يتم التطرق إلى هذه الأساليب هنا. ومع ذلك، من المفيد النظر في العقبات التي تعترض تحديد المسؤولية الجنائية والمدنية كما أبلغ عنها المجيبون على المسح.

ملخص الردود على المسح بشأن تنفيذ المادة ١٩ فيما يتصل بالعقبات التي تعترض تحديد المسؤولية الجنائية والمدنية

١٠٠- حدد المجيبون على المسح عدة عقبات محددة أمام تحديد المسؤولية الجنائية الواقعة على دوائر صناعة التبغ. وفيما يتعلق بتشريعات مكافحة التبغ، ارتقوا أن أوجه الضعف في إنفاذ التدابير القائمة ذات الصلة، وطول مدة عملية سن التشريعات الجديدة، وتطبيق التشريعات خارج الحدود الإقليمية تشكل تحديات. وشملت العقبات المتعلقة بدعاوى المسؤولية الجنائية أيضاً عدم التزام المدعين العامين برفع الدعاوى الجنائية، وأن الأعمال المتراكمة الكبيرة والتأخير في حل القضايا القائمة قد تشكل عائقاً رئيسياً أمام استصدار الخصوم لقرارات بشأن الأسس الموضوعية.

٩٢ [قاعدة بيانات عن الموارد المتعلقة بتدخل دوائر صناعة التبغ \(تم الاطلاع في ٣٠ أيار/ مايو ٢٠٢٥\).](#)

٩٣ [Handbook on the implementation of WHO FCTC Article 5.3: policies and practices that protect against tobacco industry interference.](#) Bangkok: Global Center for Good Governance in Tobacco Control; 2021 (accessed 30 May 2025).

٩٤ ينظم [[Ley núm. 20.730 Regula el Lobby y las Gestiones que Representen Intereses Particulares Ante las Autoridades y Funcionarios](#)] القانون رقم ٢٠٧٣٠ الصادر في آذار/ مارس ٢٠١٤ ممارسة الضغوط والإجراءات التي تمثل المصالح الخاصة أمام السلطات والمسؤولين (تم الاطلاع في ٣٠ مايو/ أيار ٢٠٢٥).

٩٥ [المرسوم الفرنسي رقم ٢٠١٦-٢٢٣ المؤرخ ١٩ أيار/ مايو ٢٠١٦ بشأن موافقة التشريعات الفرنسية مع توجيه الاتحاد الأوروبي 2014/40 EU بشأن تصنيع وعرض وبيع منتجات التبغ والمنتجات ذات الصلة لعام ٢٠١٦](#) (ترجمة غير رسمية) (تم الاطلاع في ٣٠ أيار/ مايو ٢٠٢٥).

٩٦ [قانون مكافحة منتجات التبغ لعام ٢٠١٧ الميلادي](#) المؤرخ ٥ نيسان/ أبريل ٢٠١٧ (تم الاطلاع في ٣٠ أيار/ مايو ٢٠٢٥).

١٠١- وأشارت الردود على المسح إلى مجموعة من الأسباب التي جعلت تنفيذ المادة ١٩ محدوداً فيما يتصل بالمسؤولية المدنية وعدم وجود دعاوى مدنية ناجحة أو أي دعوى مدنية ضد دوائر الصناعة. وشملت الأسباب المقدمة ما يلي:

- (أ) عدم المعرفة بالمادة ١٩ وأدوات تنفيذها؛
- (ب) أن التنفيذ كثيف الموارد ويتطلب تعاوناً متعدد الوكالات، وأنه لا يولى الأولوية، لاسيما بالنسبة لإدارات الصحة الحكومية التي غالباً ما تتولى زمام المبادرة في اتخاذ تدابير مكافحة التبغ؛
- (ج) وجود صعوبات في الوصول إلى المحاكم في العديد من البلدان، بسبب صعوبة الحصول على تمويل/ تمثيل قانوني للتقاضي، وهو أمر مكلف للغاية ويتطلب أدلة وقائية مفصلة يقدمها الخبراء، وصعوبة تناول القضايا بسرعة بسبب المتطلبات الإجرائية وتراكم القضايا في المحاكم؛
- (د) قوة وتأثير دوائر صناعة التبغ، مما يعني أنها تستطيع استخدام المحاكم لإبطاء التقاضي، وإثارة الجوانب التقنية لتجنب البت في الأسس الموضوعية، بل واستخدام التقاضي لإحباط سياسات مكافحة التبغ؛ وعلاوة على ذلك، فإن قوة دوائر صناعة التبغ ونفوذها قد يحدان أيضاً من الدعم الجماهيري للتقاضي في بعض البلدان ويلقيان بظلال الشك في المواقف القضائية المتخذة تجاه هذه الدوائر والمدخنين أو المدخنين السابقين الذين يسعون للحصول على التعويض.

الجهود التي تبذلها دوائر صناعة التبغ للتهرب من المسؤولية أو تقويض مكافحة التبغ والنهج المتبعة لمواجهة تلك الجهود

١٠٢- نظر أيضاً فريق الخبراء، وفقاً لولاية، في الأساليب التي تتبعها دوائر صناعة التبغ خارج نطاق التقاضي بهدف التهرب من المسؤولية. وتشمل هذه الأساليب استخدام إجراءات قانونية أخرى مصممة لتقليل مبلغ التعويض الذي يجب على أي شركة دفعه، حتى لو ثبتت مسؤوليتها، عن طريق إعادة هيكلة الشركة وإعادة هيكلة ديونها، بوسائل منها استخدام إجراءات الإعسار. وتشمل أيضاً بذل جهود لممارسة الضغط والتقاضي، مصممة لمنع اتخاذ تدابير مكافحة التبغ في المستقبل أو تقويض ما يُتخذ منها حالياً، والأهم من ذلك، الممارسات التجارية الفاسدة التي تهدف إلى الحد من خطر قيام المحاكم بتحميلها المسؤولية و/ أو اتخاذ الجهات التنظيمية إجراءات ضدها.

١٠٣- ومن المفارقات في أساليب التهرب من المسؤولية هذه أن التقاضي ضد دوائر صناعة التبغ (من النوع الذي صُممت المادة ١٩ لتعزيزه) كان على مر التاريخ آلية فعالة لفضح هذه الممارسات الاحتالية. والحكم التاريخي والنتائج التي توصلت إليها محكمة كولومبيا المحلية في الولايات المتحدة ضد شركة فيليب موريس وآخرين،^{٩٧} استناداً إلى اكتشاف واسع النطاق لوثائق داخلية من دوائر صناعة التبغ وشهادات مهمة أدلى بها المبلغون عن المخالفات من الأفراد داخل دوائر صناعة التبغ، تحدد تفاصيل تدين الاحتيال الذي استمر عقوداً من قبل دوائر صناعة التبغ لتقويض الإجماع العلمي بشأن العواقب الصحية السلبية لتعاطي التبغ؛ وإخفاء وإرباك الجمهور بشأن المخاطر الصحية؛ ولإثراء الحكومات عن اتخاذ تدابير أقوى لمكافحة التبغ؛ ولعل الأهم من ذلك كله هو القيام بكل ما أُوتيت به من قوة بتسويق منتج مميت للغاية ومسبب للإدمان بشدة على أنه خيار مبهر من خيارات أسلوب حياة المراهقين والشباب. وبالمثل، كشفت النتائج التي توصلت إليها محكمة كيبيك العليا فيما يتعلق بسلوك شركات التبغ، التي أيدت في الاستئناف، عن خداع المدعى عليهم الكنديين في مجال التبغ. وكما ذكرت المحكمة:

لما كانت الشركات قد اختارت عدم إبلاغ سلطات الصحة العامة أو الجمهور مباشرة بما تعرفه، فإنها تكون بذلك قد اختارت الأرباح على حساب صحة عملائها. وأياً كان ما يمكن قوله أيضاً عن هذا الاختيار، فمن الواضح أنه يمثل واحداً من أكثر الأخطاء فداحة وأنه خطأ يجب النظر فيه في سياق التعويضات التأديبية.^{٩٨}

^{٩٧} United States v. Philip Morris USA Inc. (9F. Supp. 2d 1, 2006 U.S. Dist. LEXIS 57759) (accessed 30 May 2025).

^{٩٨} حكم قاضي محكمة كيبيك العليا برايان ريوردان في قضية *Létourneau & Blais v. JTM, ITL & RBH*، الفقرة ٢٣٩ (تم الاطلاع في ٣٠ أيار/ مايو ٢٠٢٥).

١٠٤- ويرى فريق الخبراء أن هناك حاجة ماسة إلى زيادة الشفافية واتخاذ إجراءات أخرى لحماية السياسات الحكومية المتعلقة بمكافحة التبغ من تدخل دوائر صناعة التبغ، وفقاً للمادة ٥-٣ ومبادئها التوجيهية بشأن التنفيذ. وترد سبل تحقيق ذلك في فرع التوصيات المذكورة في الفقرة ١٥٥.

١٠٥- ولا يمكن في هذا التقرير مناقشة جميع الطرق المختلفة التي تسعى بها دوائر صناعة التبغ إلى تقويض جهود مكافحة التبغ. وتشمل هذه الجهود ممارسة الضغط المباشر وغير المباشر عن طريق الجماعات التي تعمل كواجهة والحلفاء، بسبل منها القنوات الدبلوماسية؛ والتهديد باتخاذ إجراءات قانونية ضد الحكومات لإحباط تدابير مكافحة التبغ المحتملة، مثل قضية أوروغواي التي نوقشت في الفقرة ٨٨؛ وترهيب دعاة مكافحة التبغ؛ ومحاولة التأثير على القضاة؛ والمشاركة في مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات، بما في ذلك المبادرات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة. والاستثمار في منتجات التبغ والنيكوتين ومؤسسات الأعمال العاملة خارج نطاق السجائر، بما في ذلك شركات الأدوية أو شركات الحفاظ على الصحة، لحشد الدعم السياسي وتهيئة تصور عام خاطئ بأنها لم تعد تعمل في مجال تجارة السجائر ولكنها أصبحت جزءاً من حل الوباء العالمي الذي تسببت فيه. وقد وثقت هذه الأساليب توثيقاً جيداً في الحالات المذكورة أعلاه، عن طريق المنظمة،^{٩٩} وعن طريق المنشورات الخاضعة لمراجعة الأقران^{١٠٠} والمنصات التي ترصد أنشطة دوائر صناعة التبغ.^{١٠١}

١٠٦- ويمكن أن يشمل التعريف الواسع لأساليب التهرب من المسؤولية أي شيء يُصمم لمنع اتخاذ إجراءات قانونية ضد دوائر صناعة التبغ، أو الحد من مسؤوليتها، في حالة اتخاذ هذه الإجراءات إذا نجحت. ولا يمكن لهذا التقرير أن يتناول كل هذه الأساليب. وهو يركز، بدلاً من ذلك، على التعريف القانوني المعجمي الشائع الاستخدام للتهرب، أي الهروب بطريقة غير شريفة أو غير لائقة، عند فحص أساليب دوائر صناعة التبغ للتهرب من المسؤولية.

إتلاف الأدلة لتجنب المسؤولية

١٠٧- من المعروف جيداً أن دوائر صناعة التبغ قد أتلقت على مدار عقود من الزمن وثائق داخلية حساسة تبين معرفتها بالعواقب الصحية السلبية للتدخين والطبيعة المسببة لإدمان النيكوتين، واستراتيجياتها التسويقية، بما في ذلك تسويق منتجات التبغ للشباب، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى دعاوى المسؤولية. ويمثل الهدف من هذا الإتلاف في تجنب الإفصاح عن هذه الأدلة في الإجراءات القانونية المنتظر اتخاذها في المستقبل ضد دوائر صناعة التبغ. وكان تقرير فريق الخبراء السابق قد أشار إلى أنه يمكن للأطراف أن تستحدث جرائم تتعلق بإتلاف دوائر صناعة التبغ للوثائق وغيرها من الأدلة أثناء الإجراءات القانونية أو تحسباً لها.^{١٠٢} وينبغي أن تفرض هذه القوانين أيضاً على الأشخاص الذين يشاركون في إتلاف الأدلة تعويضاً لأي شخص تتأثر مطالباته أو أسباب دعواه تأثراً سلبياً بعملة الإتلاف.

وضع الأصول بعيداً عن متناول المحاكم الوطنية

١٠٨- في النزاع الكندي الموصوف في الفقرات ٤٩-٥٩، اعتمدت كل شركة من شركات التبغ هياكل مؤسسية وممارسات مالية ترتب عليها وضع النقود والأصول المالية الأخرى بعيداً عن متناول المحاكم الكندية. وقبل اتخاذ

^{٩٩} منظمة الصحة العالمية، مبادرة التحرر من التبغ، مؤتمر الأطراف في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ. تدخل دوائر الصناعة في مكافحة التبغ. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠٠٨ (تم الاطلاع في ١ حزيران/يونيو ٢٠٢٥).

^{١٠٠} Alebshehy R, Silver K, Chamberlain P. [A "willingness to be orchestrated": why are UK diplomats working with tobacco companies?](#) Front Public Health. 2023;11:977713; Matthes BK, Alebshehy R, Gilmore AB. ["They try to suppress us, but we should be louder": a qualitative exploration of intimidation in tobacco control.](#) Global Health. 2023;19:88 (accessed 1 June 2025).

^{١٠١} [Tobacco Tactics](#). University of Bath; 2025; Hendlin YH, Le Han E, Ling PM. [Pharmaceuticalisation as the tobacco industry's endgame.](#) BMJ Glob Health. 2024;9:e013866 [ومركز المعارف المعني بالمادة ٥-٣ من الاتفاقية الإطارية؛ اتفاقية المنظمة الإطارية، ٢٠٢٥؛ و Friedman LC. Tobacco industry use of judicial seminars to influence rulings in products liability litigation.](#) Tob Control. 2006;15(2):120-4 (تم الاطلاع في ١ حزيران/يونيو ٢٠٢٥).

^{١٠٢} الوثيقة FCTC/COP/6/8، الملحق ٣، الفقرات ٤٤-٤٧.

إجراءات الإعسار، أقدم المدعى عليهم الثلاثة الرئيسيون في مجال التبغ على تحويل الأرباح الكندية إلى شركات منتسبة في بلدان أخرى أثناء النزاع ضدهم الذي دام عقوداً من الزمن. ١٠٣ وأيدت محكمة الاستئناف في كيبيك التعويضات التأديبية الممنوحة ضد شركة التبغ اليابانية عن معاملاتها المالية، التي وصفت بأنها شكل من أشكال "التوقي من الدائنين". ١٠٤

١٠٩- وقد انضمت الكيانات الأم لعملياتها الكندية المملوكة لها بالكامل بوصفها مدعاً عليها إلى مطالبات المقاطعات المتعلقة باسترداد تكاليف الرعاية الصحية، وانطوت تسوية هذه المطالبات على تعهدات من جانب الشركات الأم. ومن الحصائل الرئيسية للدعوى القضائية فقدان إيرادات الشركات الأم من عملياتها الكندية. ولم تُحوّل أي أرباح خلال سنوات الحماية من الإعسار الست، وسيُستخدم تحويل أرباحها إلى الحكومات لتمويل التعويض. غير أن الكيانات الأم لم تكن ملزمة بالمساهمة بأموال إضافية في التسوية الكندية، مما جعل قيمة التسوية تقتصر على الإيرادات المتأتية من المبيعات الكندية.

١١٠- وتستهدف دعوى استرداد تكاليف الرعاية الصحية التي رفعتها البرازيل والموضحة في الفقرات ٤٦-٤٨، كلا من الشركات التابعة الوطنية والشركات الأم الدولية لمجموعتي شركة التبغ البريطانية الأمريكية وشركة فيليب موريس. ويعكس إدراج الشركات الأم بوصفها مدعاً عليها الطابع المتكامل لهذه المجموعات المؤسسية، حيث يتركز صنع القرار وتوزيع الأرباح على مستوى المقر. ومن خلال مساءلة الكيانات المحلية والعالمية، تهدف الدعوى البرازيلية إلى معالجة الإجراءات المنسقة التي تديم الضرر عبر الحدود. وتسعى البرازيل، من خلال النهوض بتطبيق قوانين المسؤولية المدنية على الشركات الأم، إلى التصدي للتحديات العالمية التي تطرحها الشركات عبر الوطنية التي تستفيد من المنتجات الضارة مع تحميل جهات خارجية، هي المجتمعات، للتكاليف الصحية.

١١١- ويرى فريق الخبراء أن التدابير المتعلقة بالولاية القضائية وإنفاذ الأحكام المحددة في الفقرة ٩٣ من الفرع المتعلق بالتعاون المتبادل يمكن أن تكون وسيلة فعالة لمنع دوائر صناعة التبغ من التهرب من المسؤولية عن طريق اعتماد هياكل مؤسسية تجعل الأصول بعيدة عن متناول المحاكم الوطنية.

١١٢- ويشكل التماس التعويض من الشركات الأم استراتيجية تقاضي مناسبة تماماً للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وينبغي للأطراف أن تنظر في ممارسة الولاية خارج الحدود الإقليمية عند الاقتضاء. ١٠٥ وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساعد زيادة التعاون بين الأطراف على تنفيذ المادة ١٩ في التصدي لاستراتيجية دوائر صناعة التبغ لتحويل الأصول، بسبل منها ضمان تنسيق التقاضي بموجب المادة ١٩ حتى لا تكون هناك ملاذات آمنة لدوائر صناعة التبغ تخفي فيها أصولها.

استخدام إجراءات الإعسار لخفض مبلغ التعويض الذي تدفعه دوائر صناعة التبغ

١١٣- يمكن وصف الاحتجاج بإجراءات الإعسار بأنه قبول للمسؤولية ومحاولة للحد من آثارها أيضاً. وتتضمن عملية الاحتجاج بإجراءات الإعسار اعتراف مقدم الالتماس بأنه مسؤول بالفعل عن سداد الديون، بسبل منها دعاوى المسؤولية، التي لا يستطيع سدادها. وفي ذلك قبول من مقدم الالتماس المدين لوجوب وفائه ببعض التزاماته أو الإفلاس والتخلي

١٠٣ قضية 1737 QCCA 2015 [Imperial Tobacco Canada Ltd. c. Conseil québécois sur le tabac et la santé](#). الفقرة ٥٢ (تنص على أن "الاستمرار في ممارسة توزيع الأرباح خارج الولاية القضائية في هذه المرحلة يشكل في أحسن الأحوال انعداماً للأمانة وفي أسوأ الأحوال سوء نية") (تم الاطلاع في ٣ تموز/ يوليو ٢٠٢٥).

١٠٤ قضية 358 QCCA 2019 [Imperial Tobacco Canada Ltée c. Conseil québécois sur le tabac et la santé](#). الفقرات ١١٥٦-١١٦٣ (تم الاطلاع في ٣ تموز/ يوليو ٢٠٢٥).

١٠٥ يلاحظ فريق الخبراء أيضاً أن إدراج الشركات الأم لشركة التبغ البريطانية الأمريكية كمدعى عليها في استرداد تكاليف الرعاية الصحية الحكومية في ولاية مينيسوتا بالولايات المتحدة، ثم في التقاضي الاتحادي بشأن الابتزاز، أدى إلى وصول الجمهور، لأول مرة، إلى معلومات عن عمليات الشركة العالمية وجهودها الرامية إلى خداع المستهلكين والجمهور، وتقويض جهود مكافحة التبغ بقوة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

على الأقل عن بعض السيطرة على الشركة و/ أو شؤونها المالية طوال مدة عملية الإعسار. وهذا هو ما حدث خلال النزاع الكندي. وقد جُمِدت الإيرادات التي جمعتها شركات التبغ أثناء عملية قانون ترتيبات دائني الشركات على مدار المدة التي انتهت بالموافقة على خطط التسوية لتعويض أصحاب المطالبات الدائنين في النزاع المتعلق بالتبغ.

١١٤- ومن ناحية أخرى، فإن الاحتجاج بعمليات الإعسار يسمح لشركات التبغ بالاستفادة من القوانين التي تهدف إلى السماح للشركات بالتفاوض على مسار العودة إلى تحقيق الأرباح عن طريق خفض مسؤوليتها تجاه دائنيها. وقد أكدت محكمة أونتاريو العليا، عند موافقتها على التسوية الكندية، أن بقاء الشركة هو أحد أهداف قوانين الإعسار. وخلصت المحكمة إلى أن الخطط: "(أ) توفر استرداداً مجدياً للدائنين المتضررين، بمن فيهم فرادى أصحاب المطالبات، فضلاً عن المقاطعات والأقاليم؛ (ب) تشترط إنشاء وتمويل مؤسسة Cy-prés، وهي مؤسسة خيرية عامة تبلغ قيمة رأسمالها ١ مليار دولار أمريكي، مُصممة لتقديم منافع غير مباشرة لمجموعة متنوعة من [الضحايا من أصحاب المطالبات] وعامة الجمهور؛ (ج) وتسمح لشركات التبغ بالاستمرار في العمل كمنشأة عاملة، مما سيعود بالفائدة على موظفيها ومورديها وأصحاب المصلحة الآخرين". ١٠٦

١١٥- ولا يشكل ضمان قدرة شركات التبغ على مواصلة تجارتها بوصفها منشأة عاملة أحد أهداف المادة ١٩ أو أي جزء من اتفاقية المنظمة الإطارية. وهناك وسيلتان رئيسيتان لمنع دوائر الصناعة من استخدام عمليات الإعسار التي تهدف إلى السماح للشركات بالعودة إلى تحقيق الأرباح، والتي من شأنها أن تعطي وزناً لمصالح شركات التبغ بوصفها منشأة عاملة. أولاً، يمكن منع المشاركين في تصنيع منتجات التبغ أو تسويقها أو توزيعها من استخدام إجراءات الإعسار منعاً تاماً. ويمكن، بدلاً من ذلك، عندما يكون مسموحاً لشركات التبغ باستخدام إجراءات الإعسار هذه، منح المحكمة صلاحيات صريحة لضمان توافق أي من مخططات الترتيبات مع أهداف الصحة العامة، وتحديدًا منع أو خفض استهلاك التبغ وإدخال النيكوتين والتعرض لدخان التبغ، ويمكن منحها صلاحية توفير سبل انتصاف غير نقدية تتسق مع هذه الأغراض. وفي حين أن فريق الخبراء يدرك أن هذا قد يرقى إلى تخصيص معاملة استثنائية للتبغ، فإن الطابع الاستثنائي لمنتجات التبغ يستدعي معاملة مختلفة في عمليات الإعسار. وتجنباً للشك، لن تمتد هذه التوصيات إلى إجراءات الإفلاس المصممة لإدارة توزيع أصول الشركة على دائنيها كجزء من تصفيتها وإغلاقها.

١١٦- وتتعرف المادة ١٩ بقيمة كل من التقاضي الذي يهدف إلى الحد من استهلاك التبغ والتعرض لدخان التبغ، والتقاضي المصمم لتقديم تعويض لضحايا هذا الاستهلاك والتعرض لدخان التبغ. ففي التسوية الكندية التي جرت مؤخراً، على سبيل المثال، يشكل استمرار الشركات في التجارة جزءاً من خطة التسوية بحيث يتسنى للمدعى عليهم دفع ٣٢,٥ مليار دولار كندي على مدى فترة تقدر بـ ٢٠ عاماً، أو حتى لفترة أطول إذا ما حققت معدلات انتشار التبغ واستهلاكه، وبالتالي الإيرادات، انخفاضاً أسرع مما هو متوقع. ونظراً لعدم وجود مرحلة نهائية محددة لدفع التعويض المستحق، فإن التسوية لا تفرض مستوى معيناً من مبيعات دوائر صناعة التبغ في المستقبل، ولكن تظل الحقيقة تتمثل في أن التسوية تمول جزئياً من المبيعات المقبلة، مما سيسبب مزيداً من الضرر للأشخاص الذين يتعاطون منتجات التبغ والأشخاص المعرضين للدخان الناتج عن هذه المنتجات، بينما سيستمر مقدمو الرعاية الصحية في تحمل العبء. وقد أقرت المحكمة الكندية بأن البديل عن التسوية التي تحققت بالوساطة هو تصفية الشركات أو إفلاسها. والنتيجة هي عدم تقديم أي تعويض للعديد من ضحايا دوائر صناعة التبغ. وبالموافقة على خطة التسوية، وافق دائنو شركات التبغ على استمرار عمليات الشركات.

١١٧- وقد تؤثر مدفوعات التعويض المستخلصة من مبيعات التبغ على الجهود المبذولة للحد من استهلاك التبغ والتعرض لدخان التبغ. غير أن من الممكن الحصول من دوائر الصناعة على تعويض مجدٍ لبعض ضحايا الضرر الناجم عن تعاطي التبغ، واستخدام التقاضي من أجل زيادة التخفيضات في استهلاك التبغ والتعرض لدخان التبغ أو لضمان عدم تسبب التقاضي في منع هذا الاستهلاك والتعرض.

١١٨- ولعل استخدام أوامر التجميد يشكل واحداً من وسائل ضمان امتلاك دوائر صناعة التبغ للقدر الكافي من الأصول للوفاء بالتزاماتها دون الحاجة إلى الاستمرار في بيع منتجات التبغ والتسبب في ازدياد الضرر. ١٠٧ ويمكن إصدار هذه الأوامر في أي وقت قبل التقاضي أو أثناءه، بما في ذلك بعد صدور الحكم، لمنع المدعى عليهم من التصرف في الأصول، مما قد يترتب عليه تعذر قيام صاحب المطالبة بإنفاذ أي حكم لصالحه. وتعمل هذه الأوامر في البلدان بوسائل تختلف باختلاف تقاليدھا القانونية، لكنها تشترك في الهدف الأساسي الموحد المتمثل في حماية نزاهة إجراءات المحكمة وقدرة صاحب المطالبة على إنفاذ حقه في التعويض ضد المدعى عليه. وبالنظر إلى أن هناك الآن تاريخاً موثقاً لقيام دوائر صناعة التبغ بنقل الأصول بشكل روتيني إلى خارج الولاية القضائية حتى أثناء مقاضاتها، مما يؤدي إلى عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها على النحو الذي تحدده المحكمة (كما يتبين من تجربة كندا)، فهناك مبرر قوي لجعل استخدام أوامر التجميد معياراً في جميع الدعاوى القضائية المتعلقة بالضرر الناجم عن تعاطي التبغ.

حلول إضافية لمواجهة الجهود الرامية إلى تقويض مكافحة التبغ والتهرب من المسؤولية

١١٩- من التدابير الأخرى التي يمكن للأطراف اعتمادها للتصدي للممارسات التجارية الفاسدة التي تنتهجها شركات التبغ والتي تقوض مكافحة التبغ والتهرب من المسؤولية استحداث قوانين قوية لمكافحة الرشوة تنطبق خارج الحدود الإقليمية. ويمكن اتخاذ قوانين مكافحة الرشوة السارية في المملكة المتحدة نموذجاً في هذا الصدد. فهي تجرم تقاضي الموظف العمومي الأجنبي للرشوة، وتطبق بذلك قانون البلد الذي سُجلت فيه الشركة، وليس قوانين البلد الذي تباشر فيه الشركة الممارسات الفاسدة (حيث تكون الأنظمة القانونية ضعيفة في كثير من الأحيان). وبناءً على ذلك، فإن هذا هو أحد التدابير العملية التي يمكن للبلدان المرتفعة الدخل على وجه الخصوص، والتي غالباً ما توجد فيها مقرات شركات التبغ، اعتمادها لمساعدة البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على مكافحة الفساد بوجه عام، والفساد في دوائر صناعة التبغ بوجه خاص. وينظر الفرع المتعلق بممارسة المسؤولية الجنائية في القضايا التي جرى التحقيق فيها بموجب قانون الرشوة في المملكة المتحدة (نوقشت في الفقرة ٤٠).

استكشاف إمكانية وضع منهجية لتقدير أو تحديد تكاليف الرعاية الصحية الناجمة عن تعاطي التبغ

١٢٠- لا مجال للشك من الناحية العلمية في العلاقة السببية بين تعاطي التبغ والوفاة والمرض، ١٠٨ وهي أحد الركائز الأساسية لاتفاقية المنظمة الإطارية. ١٠٩ بيد أن إثبات العلاقة السببية من الناحية القانونية ظل منذ فترة طويلة يشكل عقبة كبيرة أمام تحميل دوائر صناعة التبغ المسؤولية المدنية أو الجنائية عن الضرر الذي تسببه. ١١٠ وأثناء المفاوضات التي جرت بشأن اتفاقية المنظمة الإطارية، تناولت هيئة التفاوض الحكومية الدولية التحديات الكامنة فيما يتعلق بالمسؤولية والتعويض، بما في ذلك الجوانب الحاسمة المرتبطة بالبيانات والعلاقة السببية والتحديات الوبائية في القضايا التي تتناول المسؤولية في مجال التبغ. ١١١ وأكدت المناقشات أن إثبات العلاقة السببية في الأمراض الناجمة عن تعاطي التبغ ينطوي على تعقيدات كبيرة، لا سيما بسبب العوامل المتعددة التي يمكنها المساهمة في هذه الأمراض، ١١٢ مع الاحتجاج بـ "إمكانية استخدام البيانات الإحصائية فيما يتصل بالأضرار الناجمة عن التدخين". ١١٣

١٠٧ تعرف أحياناً باسم أوامر الحفاظ على الأصول أو، في بلدان القانون العام الأنكلوسكسوني، أوامر ماريغا الزجرية باسم القضية الإنكليزية التي اعترفت بها: [Mareva v International Bulk Carriers SA \[1980\] 1 All ER 213](#) (تم الاطلاع في ١ حزيران/ يونيو ٢٠٢٥).

١٠٨ [The health consequences of smoking: 50 years of progress. A Report of the Surgeon General.](#) Atlanta, GA: Centers for Disease Control and Prevention; 2014 (accessed 1 June 2025).

١٠٩ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، الديباجة، المادة ٨.

١١٠ Max W, Tsoukalas T. [Economics on trial: the use and abuse of economic methods in third party tobacco litigation.](#) Tob Control. 2006; 15(Suppl 4):iv77–83 (accessed 1 June 2025).

١١١ انظر أحدث المعلومات من عن مشاوره منظمة الصحة العالمية حول الأحكام الممكنة الخاصة بالمسؤولية والتعويض في الاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (الوثيقة A/FCTC/INB2/5 Rev.1).

١١٢ انظر الفقرة ١٦ من الوثيقة A/FCTC/INB2/5 Rev.1.

١١٣ انظر الفقرة ٢٤ من الوثيقة A/FCTC/INB2/5 Rev.1.

١٢١- وقد فطن فريق الخبراء السابق إلى أنه ينبغي تحديد تعويضات الحكومات وغيرها من الجهات التي تقدم الرعاية الصحية أو تمويلها باستخدام البيانات الإحصائية أو الوبائية أو البيانات العلمية الأخرى دون أن يضطر كل فرد مستفيد من خدمات الرعاية الصحية إلى إثبات العلاقة السببية.^{١١٤} ولاحظ الفريق التحديات المشتركة بين عدة ولايات قضائية فيما يتعلق بإثبات العلاقة السببية في دعاوى المسؤولية المدنية، بما في ذلك "إحجام الهيئات القضائية عن قبول الأطراف الاعتماد على بيانات على مستوى السكان و/أو سماحها بذلك [...] لإثبات العلاقة السببية"،^{١١٥} وأوصى باعتماد تشريعات للأطراف تمكّنهم من رفع دعوى قضائية لاسترداد تكاليف الرعاية الصحية، مع أحكام تسمح بتحديد العلاقة السببية والضرر باستخدام البيانات الإحصائية والبيانات المستمدة من دراسات العلوم الاجتماعية دون الإشارة إلى فرادى المرضى.^{١١٦} وعلاوة على ذلك، أشار الفريق باعتماد "قواعد الإثبات والاستبعاد" التي تسمح لأصحاب المطالبات بالاعتماد على القرارات الصادرة، أو البيانات المقدمة، في دعاوى سابقة متعلقة بالتبغ، بما في ذلك في ولايات قضائية أخرى.^{١١٧}

١٢٢- وبناءً على هذه النتائج والتركيز على ولاية فريق الخبراء الحالي، يقدم هذا التقرير تقييماً للمنهجيات المستخدمة لتحديد تكاليف الرعاية الصحية المتكبدة بسبب تعاطي التبغ، ويسعى إلى تضيق الفجوات المعرفية^{١١٨} التي قد تحول دون استخدام المحاكم للمعارف العلمية المتاحة وإعطائها الأهمية الواجبة كأساس لتحديد تكاليف الرعاية الصحية الناجمة عن تعاطي التبغ.

ملخص الردود على المسح فيما يتعلق باستخدام علم الأوبئة والإحصاءات في قضايا المسؤولية لتحديد العلاقة السببية

١٢٣- حدد المجهزون على المسح عدة دراسات تقيّم العبء الاقتصادي لتعاطي التبغ على نظم الرعاية الصحية والمجتمعات. وأدرجت عدة منهجيات في الدراسات المحددة، استخدم معظمها نهج تكلفة المرض^{١١٩} وأسلوباً يحدد النسبة التي تعزى إلى التدخين،^{١٢٠} أو نهج النمذجة الإحصائية الاقتصادية القياسية الأخرى.^{١٢١}

١٢٤- وسئل المشاركون في المسح أيضاً عما إذا كانت النظم القضائية أو التشريعات ذات الصلة تسمح باستخدام الإحصاءات أو علم الأوبئة لتحديد العلاقة السببية في قضايا استرداد تكاليف الرعاية الصحية أو غيرها من قضايا المتعلقة بالمسؤولية. وعلى الرغم من عدد الردود التي تؤكد وجود تشريعات أو ممارسة قانونية تسمح باستخدام الإحصاءات أو علم الأوبئة لإثبات العلاقة السببية، لم يكن هناك سوى عدد ضئيل من الأمثلة الملموسة على استخدام الإحصاءات وعلم الأوبئة في المحاكم في الدعاوى القضائية المتعلقة بدوائر صناعة التبغ.

١٢٥- وأظهر التقييم النوعي للردود أن تكاليف الرعاية الصحية الناجمة عن استهلاك التبغ تشكّل موضوعاً خضع لدراسات كثيرة في جميع أنحاء العالم، ويمكن لعدة منهجيات أن توفر بيانات لاستخدامها في الدعاوى القضائية المتعلقة

١١٤ انظر الفقرة ١٨ من الملحق ٣ من الوثيقة FCTC/COP/6/8.

١١٥ انظر الفقرة ١٦ من الوثيقة FCTC/COP/7/13.

١١٦ انظر الفقرة ١٧ من الوثيقة FCTC/COP/7/13.

١١٧ انظر الفقرة ٢١ من الوثيقة FCTC/COP/7/13.

١١٨ تقدم أساساً تفسيرات مصممة لتقريب مفاهيم العلاقة السببية في علم الأوبئة والإحصاءات والقانون، وإظهار الاستخدام المحتمل للمعارف العلمية في قضايا استرداد تكاليف التبغ.

١١٩ Onukwugha E, McRae J, Kravetz A, Varga S, Khairnar R, Mullins, C. [Cost-of-illness studies: an updated review of current methods](#). *PharmacoEconomics*. 2015; 34:43–58 (accessed 1 June 2025).

١٢٠ Mansournia M, Altman D. [Population attributable fraction](#). *BMJ*. 2018; 360:k757 (accessed 1 June 2025).

١٢١ Poirier D. [Reviewed Work: Econometric models, techniques, and applications](#). *M. D. Intriligator*. *J Am Stat Assoc*. 1979;74(368):938–9 (accessed 1 June 2025).

بتكاليف الرعاية الصحية. ولاحظ فريق الخبراء أن الغالبية العظمى من الدراسات لا تُستخدم في الدعاوى القضائية المتعلقة بالتبغ، وفقاً للردود على المسح. ١٢٢ وتوجد عدة تفسيرات ممكنة لقلّة الاستخدام هذه، من بينها ما يلي: ١٢٣

- (أ) حقيقة أن بعض الدراسات الوبائية والإحصائية ليست مصممة خصيصاً للتقاضي بشأن التبغ؛
- (ب) اللغة المتخصصة والتقنية التي تستخدمها الدراسات والتي قد يصعب شرحها للقضاة وغيرهم من الممارسين القانونيين؛
- (ج) الغموض فيما يتعلق بالسماح بالنظام القانوني لاستخدام علم الأوبئة أو الإحصاءات لتحديد العلاقة السببية في قضايا المسؤولية؛ ١٢٤
- (د) القيود التقنية والمفروضة على الموارد لاستخدام الأساليب القائمة لإصدار البيانات عن تكاليف الرعاية الصحية الناجمة عن تعاطي التبغ.

المنهجيات التي تقدر وتحدد تكاليف الرعاية الصحية المتكبدّة بسبب تعاطي التبغ وتطبيقها في الدعاوى القضائية المتعلقة بالتبغ

١٢٦- عكف فريق الخبراء على مسح الدراسات ذات الصلة وتحليل منهجيات تقدير تكاليف الرعاية الصحية الناجمة عن تعاطي التبغ. وانقسم نطاق العمل إلى ثلاثة مكونات رئيسية. الأول هو وضع ملخص للمنهجيات الرئيسية لتقدير تكاليف الرعاية الصحية الناجمة عن تعاطي التبغ، بما في ذلك التكاليف المباشرة وغير المباشرة. والثاني هو استعراض عناصر المنهجيات المختلفة. والثالث هو تقييم المنهجيات، بما في ذلك مواطن قوتها وما يُفرض عليها من قيود، بهدف تقييم المنهجيات القائمة ومدى ملاءمتها للاستخدام في دعاوى المسؤولية المدنية.

استعراض المنهجيات الرئيسية

١٢٧- تشمل المنهجيات الرئيسية لتقدير تكاليف الرعاية الصحية الناجمة عن التدخين نهج تكلفة المرض، ونهج الاستعداد للدفع، ونماذج النمو القائمة على الانحدار، ونماذج التوازن العام القابلة للحساب، ونماذج المحاكاة الدينامية. وتتناول هذه الأساليب التكاليف المباشرة (مثل حالات دخول المستشفيات والأدوية) والتكاليف غير المباشرة (مثل تكاليف السفر للعلاج وفقدان الإنتاجية) المرتبطة بالأمراض ذات الصلة بالتدخين، ويمكن استخدامها، بوسائل مختلفة، في التقاضي لاسترداد تكاليف الرعاية الصحية.

نهج تكلفة المرض

١٢٨- يحسب نهج تكلفة المرض تكاليف الرعاية الصحية الناجمة عن تعاطي التبغ عن طريق تحديد مقدار العبء المالي للمرض الذي يمكن أن يكون مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بالتدخين. ويبدأ هذا الأسلوب بتحديد الأمراض التي ثبت علمياً أنها ناتجة عن التدخين، مثل سرطان الرئة ومرض الانسداد الرئوي المزمن وأمراض القلب. فقد أثبتت هذه الروابط على مدى عقود من البحث الوبائي، بما في ذلك دراسات بارزة مثل تلك التي استشهد بها مفوض الصحة العامة للولايات المتحدة، والتي تسرد أكثر من ٢٦ حالة صحية مرتبطة بالتدخين. ١٢٥ ويكمن جوهر أسلوب تكلفة المرض في حساب النسبة التي تعزى إلى التدخين، وهو مقياس يحدد نسبة الحصيلة الصحية (على سبيل المثال، الإصابة بالمرض أو الوفيات أو تكاليف الرعاية الصحية) المرتبطة ارتباطاً مباشراً بالتدخين. وهو حجر الزاوية في تقدير العبء المجتمعي للتبغ، ويجري حسابه من خلال نهج وبائية أو اقتصادية قياسية، ولكل منها ما يميزه من المنهجيات والبيانات المطلوبة.

١٢٢ الجدير بالذكر أن هناك عدة دراسات استشهد بها المجيبون تتوخى أهدافاً أخرى ولم يتسن استخدامها في التقاضي. غير أن الدراسات التي يمكن اتخاذها أدلة نادراً ما استُخدمت لدعم قضايا استرداد التكاليف.

١٢٣ يُلاحظ أن هذه التفسيرات المحتملة تستند إلى الردود على المسح وإلى تجارب الخبراء ومعارفهم السابقة.

١٢٤ لم يكن عدة مجيبين على المسح واضحين بشأن الفرق بين استخدام علم الأوبئة والإحصاءات كشكل عام من أشكال الأدلة التي تقبلها قوانينهم، في مقابل استخدامها دليلاً لإثبات العلاقة السببية في الدعاوى المتعلقة بالتبغ.

١٢٩- ويحسب النهج الوبائي النسبة التي تعزى إلى التدخين باستخدام بيانات عن انتشار التدخين على مستوى السكان وعن المخاطر النسبية، ومعادلة رياضية تجمع بين معدلات انتشار المدخنين الحالية والسابقة والمخاطر النسبية الخاصة بكل منهما مقارنة بالذين لم يدخنوا مطلقاً. ويقدر نهج الاقتصاد القياسي النسبة التي تعزى إلى التدخين باستخدام البيانات على المستوى الفردي (مثل الادعاءات الصحية والمسوح) لنمذجة تكاليف الرعاية الصحية الزائدة التي يتكبدها المدخنون. ومن خلال المقارنة الإحصائية بين حالة التدخين والنفقات مع التحكم في عوامل التشويش (الدخل والأمراض المصاحبة)، يحسب النهج الفرق بين تكاليف المدخنين ومجموعة سكانية مفترضة من غير المدخنين.

١٣٠- والأسلوب الوبائي هو النهج المعتاد، حيث يجمع الباحثون ثلاثة أصناف مهمة من البيانات: معدلات انتشار التدخين (النسبة المئوية للمدخنين الحاليين والسابقين في مجموعة سكانية ما)، والخطر النسبي (إلى أي مدى يزداد احتمال إصابة المدخنين بالمرض مقارنة بغير المدخنين الذين يتمتعون بخصائص مماثلة فيما يتعلق بالعمر والجنس وعادات الاستهلاك وما إلى ذلك)، وإجمالي تكاليف الرعاية الصحية لعلاج كل مرض ناجم عن التدخين. وبعد تحديد النسبة التي تعزى إلى التدخين، يتم ضربها في إجمالي تكاليف الرعاية الصحية لكل مرض، وتكون النتيجة تكلفة الرعاية الصحية لاستهلاك التبغ لهذا المرض على مستوى السكان. ويجري تكرار هذه الحسابات لجميع الأمراض الناجمة عن التدخين، ويجري جمع النتائج لتقدير عبء الرعاية الصحية الإجمالي.

١٣١- ويمكن تطبيق نهج تكلفة المرض باستخدام نهج معدلات الانتشار الذي يقدر التكاليف الاقتصادية للتدخين في غضون عام واحد، مع تسجيل جميع نفقات الرعاية الصحية وفقدان الإنتاجية والوفيات التي تعزى إلى الأمراض الناجمة عن التدخين خلال تلك الفترة، بغض النظر عن وقت بدء التدخين أو توقفه؛ أو نهج الإصابة بالمرض الذي يحسب إجمالي التكاليف في جميع مراحل الحياة لمجموعة من المدخنين، مع توقع نفقات الرعاية الصحية في المستقبل وفقدان الإنتاجية والآثار على معدلات الوفيات على مدار حياتهم.

نهج الاستعداد للدفع^{١٢٦}

١٣٢- يتمثل نهج الاستعداد للدفع في نموذج اقتصادي قياسي يقدر القيمة التي يوليها الناس للتحسينات الصحية أو تجنب المخاطر الصحية، وهو يسير على عدة خطوات. أولاً، يجري تحديد الحصيلة الصحية أو الخطر الصحي الذي يتعين تقييمه (مثل الحد من خطر الإصابة بسرطان الرئة بنسبة ١٠٪). ثم يجري الاختيار بين التفضيلات المُفصح عنها (مراقبة السلوك في العالم الحقيقي مثل اختيارات الوظائف التي تنطوي على مخاطر صحية مختلفة) أو التفضيلات المعلنة (باستخدام المسوح التي تتضمن سيناريوهات افتراضية). وفيما يتعلق بالمسوح، تُصمم الأسئلة بحيث تسأل المجيبين عن المبلغ الذين هم مستعدون لدفعه مقابل المنفعة الصحية المحددة. ثم يُجرى مسح عبر عينة تمثيلية من السكان، وتُحلل الردود، مع حساب متوسط مبالغ التي يوجد استعداد لدفعها وتعديل عوامل مثل الدخل أو العمر. وأخيراً، تُجمع التقييمات الفردية لتقدير القيمة الاقتصادية الكلية للحصائل الصحية لجميع السكان. ويسجل هذا النهج التكاليف المادية وغير المادية على حد سواء، مما يوفر مقياساً شاملاً للتأثير الاقتصادي على الصحة، يمكن أن يثري القرارات المتعلقة بالسياسات.

نماذج النمو القائمة على الانحدار^{١٢٧}

١٣٣- نماذج النمو القائمة على الانحدار هي نماذج اقتصادية قياسية تعتمد على التحليل الإحصائي للبيانات من أجل اختيار العلاقات بين المتغيرات. وهي تدرس كيف تؤثر القضايا الصحية (مثل الأمراض الناجمة عن التدخين) على النمو الاقتصادي للبلاد. وتستخدم الإحصاءات لربط عوامل مثل معدلات الأمراض بالتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، مما

١٢٦ O'Brien B, Viramontes JL. [Willingness to pay: a valid and reliable measure of health state preference?](#) Med Decis Making. 1994;14(3):289-97 (accessed 1 June 2025).

١٢٧ Wacker KM, Beyer RCM, Moller LC. [Leveraging growth regressions for country analysis.](#) Policy Research Working Paper; 10751. Washington, DC: World Bank; 2024 (accessed 1 June 2025).

يبيّن كيف يمكن أن يؤدي مرض العمال إلى خفض الإنتاجية. ١٢٨ فعلى سبيل المثال، يمكن أن يرتبط ارتفاع بنسبة ١٠٪ في سرطان الرئة بانخفاض بنسبة ٠,٥٪ في الناتج المحلي الإجمالي. وبتطبيق هذه النّهج القائمة على الانحدار، يمكن قياس الآثار الصحية للتدخين كمياً لإثراء القرارات المتعلقة بالسياسات وتقييم فعالية البرامج.

نماذج التوازن العام القابلة للحساب ١٢٩

١٣٤- نماذج التوازن العام القابلة للحساب هي محاكاة للاقتصاد الكلي تقيّم التفاعلات بين جميع القطاعات الاقتصادية وتوفر طريقة لتحليل التأثير الاقتصادي للتدخين على مجالات منها الناتج المحلي الإجمالي والعمالة وإنتاجية العمل والخسائر المرتبطة بالوفيات. وهي تحاكي كيفية تأثير السياسة الصحية (مثل الضرائب على التبغ) على الاقتصاد بأكمله، بما في ذلك الوظائف والأسعار والميزانيات الحكومية. وتستخدم هذه النماذج على نطاق واسع منظمات مثل المفوضية الأوروبية والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والهيئات الحكومية لتقييم الآثار المحتملة للقرارات المتعلقة بالسياسات قبل تنفيذها.

نماذج المحاكاة الدينامية ١٣٠

١٣٥- تقدم نماذج المحاكاة الدينامية محاكاة للاقتصاد الكلي تتوقع اتجاهات اقتصادية وديمقراطية طويلة الأجل على نطاق واسع. وهي تتنبأ بالآثار الطويلة الأجل للاتجاهات الصحية، مثل معدلات التدخين على مدى ٥٠ عاماً. وتتبع كيفية انتشار الأمراض، وشيخوخة السكان، وتراكم التكاليف. فتتوقع على سبيل المثال ارتفاع فواتير الرعاية الصحية مع إصابة المدخنين بالأمراض المزمنة.

تقييم المنهجيات الرئيسية

١٣٦- يوضح وصف المنهجيات المذكورة أعلاه أن المنهجيات الحالية تستخدم لمجموعة من الأغراض المختلفة، وأنها تستخدم مفاهيم وبيانات تختلف اختلافاً كبيراً عن بعضها بعضاً. وتستند جميع المنهجيات الموصوفة إلى بيانات علمية. ومع ذلك، فعند النظر في مدى ملاءمتها، يجب مراعاة أنها مصممة لأغراض وأهداف محددة، لأن اختيار إطار النمذجة يسترشد بالسؤال المطروح. ١٣١ ولذلك، عكف فريق الخبراء على تقييم المنهجيات استناداً إلى ولايته في سياق المادة ١٩ المتعلقة هنا بالمسؤولية المدنية.

١٣٧- وانصب التركيز على تقييم المنهجيات استناداً إلى أغراضها ومواطن قوتها وما هو مفروض عليها من قيود، وتقييم ما إذا كانت جميع هذه المكونات لاتزال ذات صلة وصالحة في سياق قانوني يطالب فيه بسداد التكاليف من خلال المسؤولية المدنية. وما يجري تحديده أحياناً على أنه موطن ضعف في المنهجية يمكن أن يصبح، في السياق القانوني، موطن قوة، والعكس صحيح. فعلى سبيل المثال، تُنقد بعض المنهجيات لعدم ضمها لجميع التكاليف المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن تعاطي التبغ، لأنها لا تحدد التكاليف غير المادية مثل الألم والمعاناة أو التأثير على الرفاه ووقت

١٢٨ Nargis N, Hussain AKMG, Asare S, Xue Z, Majmundar A, Bandi P et al. [Economic loss attributable to cigarette smoking in the USA: an economic modelling study](#). Lancet Public Health. 2022; 7(10):e834–43 (accessed 1 June 2025).

١٢٩ Cicowiez M, Cruces G, Falcone G, Puig J. [On the impacts of higher tobacco taxes in Argentina: a computable general equilibrium approach](#). Tob Control. 2024; 33(Suppl 2):s115–21 (accessed 1 June 2025).

١٣٠ Vugrin ED, Rostron BL, Verzi SJ, Brodsky NS, Brown TJ, Choiniere CJ et al. [Modeling the potential effects of new tobacco products and policies: a dynamic population model for multiple product use and harm](#). PLoS One. 2015; 10(3): e0121008 (accessed 1 June 2025).

١٣١ دليل منظمة الصحة العالمية لتحديد العواقب الاقتصادية للمرض والإصابة (بالإنكليزية). جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠٠٩: ١٧ ("من بين المبادئ الأولى لأي دراسة لحساب التكاليف تحديده منظور التحليل، لأن الطريقة التي يجب أن تقاس بها التكاليف تتوقف بشكل حاسم على سبب قياسها، أي على السؤال المطروح") (تم الاطلاع في ١ حزيران/ يونيو ٢٠٢٥).

الترويح عن النفس.^{١٣٢} ويعتبر بعضها الآخر أكثر شمولاً ودقة لأنها تضم تكاليف استهلاك التبغ المحتملة، المادية وغير المادية.^{١٣٣} وتسعى هذه المنهجيات من زوايا مختلفة إلى معالجة تكاليف التبغ المباشرة وغير المباشرة، وإن كان يبدو من المستحيل معالجة جميع الأضرار الناجمة عن استهلاكه.

١٣٨- وعلاوة على ذلك، يجب أن يعترف استخدام هذا النوع من الأدلة في المحاكم بأن معظم دعاوى المسؤولية المدنية المرفوعة حتى الآن في أنحاء مختلفة من العالم تركز على التكاليف المالية التي تتكبدها الرعاية الصحية. لذلك، يجب أن تكون النماذج الوبائية لتحديد العلاقة السببية، وكذلك البيانات الإحصائية التي تحدد التكاليف المرتبطة بها، متسقة مع قواعد المسؤولية التي تحدد فئات الخسارة القابلة للاسترداد ومن الذي يستردها.^{١٣٤، ١٣٥} وبالتالي، على الرغم من العدد الكبير من الدراسات التي تقمّ تكاليف الرعاية الصحية للتدخين في الفئات السكانية، يبدو أن هناك عدداً ضئيلاً من الدراسات التي أجريت بواسطة منهجيات مصممة للأغراض المحددة المتمثلة في إثبات العلاقة السببية في دعاوى المسؤولية المدنية، حيث من المرجح أن تمثل الدراسة التي تقدم تقديراً شاملاً ولكنه محدد لعبء الأمراض الاقتصادية الكلية أكثر نهج ملائم.

رفض المحاكم لحجج دوائر صناعة التبغ المعارضة لتقديرات تكاليف الرعاية الصحية

١٣٩- دأبت دوائر صناعة التبغ بشكل منهجي على انتقاد جميع المنهجيات المستخدمة لتقدير تكاليف الرعاية الصحية الناجمة عن استهلاك التبغ في الأوساط القضائية، فعارضت في المقام الأول العلاقة السببية محتجةً بأن الدراسات الوبائية تعتمد على بيانات تركز على الملاحظة وليس التجارب المُعشّاة، وأنها لا تربط بشكل قاطع التدخين بفردى الأمراض لأنها تتجاهل عوامل الصدفة مثل تعاطي الكحول أو علم الوراثة. واعترضت دوائر صناعة التبغ على نُهج البيانات المجمعة (مثل نماذج تكلفة المرض باستخدام النسبة التي تعزى إلى التدخين)، مدعيةً أنها تقتصر على التحديد على المستوى الفردي وأنها تبالغ في تقدير التكاليف من خلال عدم عزل مساهمة التبغ بمفردها. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت دوائر صناعة التبغ في كثير من الأحيان على ما يسمى بحجة الاستحقاقات التي تدفع في حالة الوفاة،^{١٣٦} مؤكدةً أن وفيات المدخنين المبكرة تقلل من تكاليف المعاشات التقاعدية والرعاية الاجتماعية والصحية الطويلة الأجل لكبار السن. وبالإضافة إلى ذلك، فقد انتقدت النماذج الاقتصادية بدعوى أنها "صناديق سوداء" معقدة للغاية وعرضة للتلاعب.

١٤٠- ودأبت المحاكم على رفض الاعتراضات التي تقدمها دوائر صناعة التبغ لمواجهة منهجيات استرداد تكاليف الرعاية الصحية من خلال إعطاء الأولوية للتحقق علمياً من صحتها والمبادئ الأخلاقية والجذوى العملية القانونية.^{١٣٧} وعادة ما تُرفض حجج دوائر صناعة التبغ التي تعارض العلاقة السببية، مثل الادعاءات بأن الدراسات الوبائية القائمة

١٣٢ [اقتصاديات مجموعة الأدوات الخاصة بالتبغ: تقييم التكاليف الاقتصادية للتدخين](#) (بالإنكليزية). جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠١١:١٣ (تم الاطلاع في ١ حزيران/يونيو ٢٠٢٥).

١٣٣ [دليل منظمة الصحة العالمية لتحديد العواقب الاقتصادية للمرض والإصابة](#) (بالإنكليزية). جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠٠٩:٩٦ (تم الاطلاع في ١ حزيران/يونيو ٢٠٢٥).

١٣٤ Wright R. [Causation in tort law](#). *California Law Review*. 1985;73(6):1735 (accessed 1 June 2025).

١٣٥ Parascandola M, Weed DL. [Causation in epidemiology](#). *J Epidemiol Community Health*. 2001; 55:905–12 (accessed 1 June 2025).

١٣٦ الادعاء بأنه بينما يتكبد المدخنون تكاليف الرعاية الصحية، فإنهم يحققون أيضاً وفورات للمجتمع من خلال الموت المبكر، مما يخفف بالتالي مدفوعات المعاشات التقاعدية ونفقات الرعاية الطويلة الأجل. انظر Zeger SL, Wyant T, Miller LS, Samet J. [Statistical testimony on damages in Minnesota v. Tobacco Industry](#). In: Gastwirth JL, editor. *Statistical science in the courtroom*. Statistics for Social Science and Public Policy. New York, NY: Springer; 2000 (تم الاطلاع في ١ حزيران/يونيو ٢٠٢٥).

١٣٧ Max W, Tsoukalas T. [Economics on trial: the use and abuse of economic methods in third party tobacco litigation](#). *Tob Control*. 2006;15(Suppl 4):iv77–83; Zeger SL, Wyant T, Miller LS, Samet J. [Statistical testimony on damages in Minnesota v. Tobacco Industry](#). In: Gastwirth JL, editor. *Statistical science in the courtroom*. Statistics for Social Science and Public Policy. New York, NY: Springer; 2000 (accessed 1 June 2025).

على الملاحظة لا يمكنها الربط بشكل قاطع بين التدخين والأمراض الفردية أو أنه لا يمكن إثبات العلاقة السببية القانونية بالبيانات الوبائية والإحصائية على أساس التوافق العلمي الراسخ في الآراء.

١٤١- ويدرك القضاة أن البيانات على مستوى السكان، مثل النسبة التي تعزى إلى التدخين المستمدة من دراسات الأتراب، موثوقة وكافية لإثبات العلاقة السببية في المسؤولية الجماعية، كما شوهد في قضايا مثل قضية Blue Cross (٢٠٠٠-٢٠٠١) و *British Columbia v. Imperial Tobacco Canada, Ltd.* (٢٠٠٥).^{١٣٩} كما أن المحاكم ترفض رفضاً قاطعاً الحجة التي تقدمها صناعة التبغ والمتمثلة في "الاستحقاقات التي تُدفع في حالة الوفاة" (ومفادها أن وفيات المدخنين المبكرة تخفض تكاليف المعاشات التقاعدية أو تكاليف الصحة) باعتبارها حجة لا يمكن الدفاع عنها أخلاقياً، مع التأكيد على أنه لا يمكن تقدير قيمة حياة الإنسان النقدية كإجراء لتوفير التكاليف.^{١٤٠} وترفض المحاكم المعارضات المتمثلة في نماذج البيانات المجمعة، مثل ادعاءات المبالغة في تقدير التكاليف أو منهجيات "الصندوق الأسود" غير الموثوق بها، إذ أن المحاكم تعترف بالصحة العلمية والقانونية لاستخدام "التقديرات التقريبية المعقولة" في القضايا الواسعة النطاق، حيث يعتبر تتبع المدخنين الأفراد غير عملي وغير متناسب بل وغير موثوق به في بعض الأحيان.^{١٤١}

١٤٢- كما أن أحكام المحاكم رفضت تأكيدات دوائر صناعة التبغ بشأن الفوائد الاقتصادية للتبغ (مثل إسهام الإنفاق على الرعاية الصحية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي) عن طريق تسليط الضوء على تكاليف الفرص البديلة، حيث يمكن للموارد المحولة لعلاج الأمراض التي يمكن الوقاية منها أن تمول بدلاً من ذلك استثمارات إنتاجية مثل التعليم. وتتمثل إحدى سمات هذه الأحكام في الاعتراف بقيمة المنهجيات الخاضعة لاستعراض الأقران، والتقيّد بأخلاقيات الصحة العامة، والضرورة العملية للأدلة المجمعة في التقاضي الجماعي. وتقديم دعم قوي للنماذج الوبائية ونماذج الاقتصاد القياسي مع رفض انتقادات المدعى عليهم في قضايا التبغ باعتبارها معيبة علمياً وأخلاقياً، ساعدت المحاكم في ضمان توافق مطالبات استرداد تكاليف الرعاية الصحية المتعلقة بالتبغ مع الرفاه المجتمعي والمعايير القانونية.^{١٤٢}

نهج منهجية تكلفة المرض بوصفه طريقة مباشرة لتحديد تكاليف الرعاية الصحية في التقاضي بشأن استرداد تكاليف الرعاية الصحية

١٤٣- بعد تقييم جميع المنهجيات الرئيسية، خلص فريق الخبراء إلى أن منهجية تكلفة المرض تشكل، باستخدام إطار وبائي ونهج لمعدل الانتشار، نهجاً مناسباً لقياس الأضرار في الدعاوى القضائية لاسترداد تكاليف الرعاية الصحية، وبخاصة إذا كانت مصممة للتعويض عن التكاليف المباشرة. وهي تستخدم الإطار الوبائي والتحليل القائم على معدلات الانتشار لتقدير تكاليف الرعاية الصحية المرتبطة بتعاطي التبغ عن طريق تحديد نسبة الأمراض، والنفقات المرتبطة بها، الناجمة عن التدخين، مما يوفر طريقة مباشرة ومرتجلة وشفافة لتحديد قيمة الأضرار في شكل مناسب للسياق القانوني.

[Blue Cross & Blue Shield of New Jersey, Inc. v. Philip Morris, Inc., 178 F. Supp. 2d 198, 208 \(E.D.N.Y. 138 \(2001\)\)](#) (ذكر في القضية أن "الدليل الإحصائي جنباً إلى جنب مع الأدلة الأخرى يشكل نهجاً ثبوتياً ضرورياً وعملياً إزاء هذه القضية وغيرها من قضايا الضرر الجماعية. وهو يتفق مع الحقوق الدستورية للمدعى عليهم وكاف قانوناً لدعم ادعاءات المدعى بموجب قانون الولاية") (تم الاطلاع في ١ حزيران/يونيو ٢٠٢٥).

[British Columbia v. Imperial Tobacco Canada Ltd.](#) 2005 SCC 49 (accessed 1 June 2025). ١٣٩

Zeger SL, Wyant T, Miller LS, Samet J. [Statistical testimony on damages in Minnesota v. Tobacco Industry](#). In: Gastwirth JL, editor. *Statistical science in the courtroom. Statistics for Social Science and Public Policy*. New York, NY: Springer; 2000 (accessed 1 June 2025). ١٤٠

Max W, Tsoukalas T. [Economics on trial: the use and abuse of economic methods in third party tobacco litigation](#). Tob Control. 2006;15(Suppl 4):iv77–83 (accessed 1 June 2025). ١٤١

Max W, Tsoukalas T. [Economics on trial: the use and abuse of economic methods in third party tobacco litigation](#). Tob Control. 2006;15(Suppl 4):iv77–83; Jung M. [A legal and epidemiological consideration of the causal relationship between tobacco and lung cancer](#). Asian Pac J Cancer Prev. 2021;22(9):2723–7 (accessed 1 June 2025). ١٤٢

١٤٤- وعند تطبيق هذه المنهجية، يحدد الباحثون أولاً الأمراض التي ثبت علمياً أنها ناتجة عن التدخين، والتي تدعم صلاتها به عقوداً من الدراسات الوبائية. ثم يجري حساب النسبة التي تعزى إلى التدخين لإيجاد نسبة مئوية من إجمالي تكاليف المرض التي تعزى إلى التدخين. ثم يطبق نهج معدلات الانتشار هذه النسبة التي تعزى إلى التدخين على تكاليف الرعاية الصحية السنوية لكل مرض مرتبط بالتدخين، التي يُحصَل عليها باستخدام السجلات الطبية أو الأشكال الأخرى لقياس النفقات الصحية. فعلى سبيل المثال، إذا أظهرت النسبة التي تعزى إلى التدخين أن ٨٣٪ من تكاليف سرطان الرئة في تلك الفئة السكانية ناتجة عن التدخين، وكان بلد ما ينفق ١ مليار دولار أمريكي سنوياً على علاج سرطان الرئة، فإن التدخين يستحوذ على ٨٣٠ مليون دولار من هذه التكاليف. وتتكرر هذه العملية بالنسبة لجميع الأمراض المرتبطة بالتبغ والخاضعة للتقييم، وتلخص النتائج لتقدير عبء الرعاية الصحية السنوي الناجم عن التدخين والخاص بهذه الأمراض. وعلى عكس النماذج الأكثر تعقيداً المتمثلة في قياس العمر الافتراضي، يركز نهج معدلات الانتشار على التكاليف المتكبدة في عام واحد، باستخدام البيانات المتاحة بصورة اعتيادية مثل سجلات المستشفيات أو النفقات الخاصة بالأدوية أو غير ذلك من المصادر المعتبرة، مع ضربها في النسبة المئوية للتكاليف الناجمة عن تعاطي التبغ.

١٤٥- وتتوافق منهجية تكلفة المرض في إطار هذه المعايير مع المعايير القانونية لإثبات العلاقة السببية القانونية بأكثر من طريقة. فهي ترسي أولاً علاقة سببية عامة عن طريق إظهار الدور الذي ثبت أن التدخين يؤديه في زيادة مخاطر الإصابة بالأمراض (يسهل منها قيم المخاطر النسبية التي يمكن تكيفها من خلال البحوث التي أجريت في بلدان أو مناطق أخرى) ١٤٣ في شكل يعتبر ذا قيمة في التقاضي. فعلى سبيل المثال، قبلت المحاكم هذه الأدلة على المستوى السكاني، كما رأينا في قضايا مثل *Blue Cross and Blue Shield of New Jersey v. Philip Morris Inc., et. al*، حيث اعتبرت نماذج النسبة الإجمالية التي تعزى إلى التدخين دليلاً كافياً. ١٤٤ كما أن بعض قوانين استرداد التكاليف الصحية الكندية في المقاطعات تسمح باستخدام نماذج على مستوى السكان تستخدم الإحصاءات أو علم الأوبئة دون تحديد مرضى بعينهم، مع الاعتراف بأن الإثبات عن طريق فرادى المرضى على أساس كل حالة على حدة أمر غير مجد من الناحية العملية؛ ١٤٥ وعلاوة على ذلك، فإن نماذج النسب التي تعزى إلى التدخين استُخدمت في التسوية العالمية التي اعتُمدت مؤخراً والتي وافقت عليها محكمة أونتاريو العليا. ١٤٦ وثانياً، تقدم هذه المنهجية مساراً سببياً واضحاً يمكن أن يفهمه القضاة (والمحلفون عند الاقتضاء) الذين قد لا تكون لديهم معرفة متخصصة في علم الأوبئة أو الإحصاءات، ويحتاجون إلى فهم كيف يؤدي تعاطي التبغ بشكل مباشر إلى زيادة تكاليف الرعاية الصحية. وثالثاً، تضمن شفافية هذه المنهجية قابلية التكرار والمصادقية العلمية بالاعتماد على بيانات وبائية خضعت لمراجعة الأقران وتقديرات للاتفاق الصحي متاحة للجمهور.

١٤٦- ويبلغ هذا الأسلوب من البساطة والموضوعية والتواء مع بحوث الصحة العامة ما يجعله يتواءم على الفور مع الفكرة العامة للعلاقة السببية القانونية لقياس تكاليف الرعاية الصحية المتعلقة بالتبغ في السياقات القانونية. ويمكن تطبيقه، تبعاً للنظام القانوني، إما عن طريق سن تشريع محدد أو عن طريق تفسير موات للتقاهمات العامة بشأن العلاقة السببية.

١٤٣ Sharma R, Rakshit B. [Global burden of cancers attributable to tobacco smoking, 1990–2019: an ecological study](#). EPMA J. 2022;14(1):167–82 (accessed 1 June 2025).

١٤٤ [Blue Cross and Blue Shield of New Jersey, Inc. v. Philip Morris, Inc., 178 F. Supp. 2d 198, 208 \(E.D.N.Y. 2001\)](#) (accessed 1 June 2025).

١٤٥ الفصل R-2.2.0.0.1 - [قانون الأضرار المتعلقة بالتبغ واسترداد تكاليف الرعاية الصحية المتعلقة بالتبغ](#) (تم الاطلاع في ٢ حزيران/يونيو ٢٠٢٥). (يجوز في إطار دعوى مرفوعة على أساس جماعي إثبات العلاقة السببية بين الوقائع المزعومة، وخصوصاً بين الخطأ أو إهمال الواجب من جانب الجهة المدعى عليها وتكاليف الرعاية الصحية المستهدفة استردادها، أو بين تعرض المستفيدين من تلك الرعاية الصحية لأحد منتجات التبغ وإصابتهم بالمرض أو التدهور العام لصحتهم، بالاستناد فقط إلى المعلومات الإحصائية أو المعلومات المستمدة من الدراسات الوبائية أو دراسات العلوم الاجتماعية أو أي دراسات أخرى في هذا الصدد، بما في ذلك المعلومات المستمدة من أخذ العينات. وينطبق الأمر نفسه على إثبات تكاليف الرعاية الصحية التي يُلمَس استردادها في هذه الدعوى.)

١٤٦ [First amended and restated court-appointed mediator's and monitor's CCAA Plan Of Compromise And Arrangement](#), Schedule "G" (accessed 2 June 2025).

١٤٧- وهذا لا يعني أنه ينبغي تجاهل المنهجيات الأخرى المعترف بها عند تنفيذ المادة ١٩ أو أنه يمكن اعتبار أي منهجية غير مناسبة لاستخدامها في التقاضي المتعلق بالتبغ. فعلى الرغم من أن نهج تكلفة المرض يشكل منهجية مباشرة وسهلة الفهم وقائمة على البيانات، فلا يمكنه التقليل من شأن الجوانب الأخرى لاسترداد تكاليف الرعاية الصحية، مثل التكاليف غير المادية كالآلم والمعاناة. كما أن نهج تكلفة المرض قد يقلل من قيمة حسابات الأضرار عندما لا يكون التقاضي مقتصرًا على الرعاية الصحية (مثل تكاليف الحرائق الناجمة عن السجائر أو التنظيف البيئي). وكما هو مذكور أعلاه، يستند اختيار المنهجية المناسبة على قياس الفائدة العائدة من التقاضي والغرض منه. فإذا كان الغرض هو ضم تكاليف أخرى لا يقيمها نهج تكلفة المرض، ينبغي عندئذ النظر في المنهجيات الأخرى مصحوبةً باعتبارات بشأن قبول النظام القانوني لها بوصفها مقياساً صحيحاً للعلاقة السببية القانونية.

استنتاجات بشأن المنهجيات

١٤٨- أقيمت اتفاقية المنظمة الإطارية على أساس توافق علمي في الآراء بشأن أضرار التبغ، ويتحقق هذا التوافق في الآراء عن طريق علم الأوبئة والإحصاءات. ولذلك، فإن هذا الإجماع يركز على نهج جماعي، ومن المهم استنتاج أن من المناسب تماماً استخدام البيانات الإحصائية لإثبات العلاقة السببية القانونية في قضايا استرداد تكاليف الرعاية الصحية. و استخدام علم الأوبئة والإحصاءات لا يتوافق في هذه الحالات مع المادة ١٩ فحسب، بل يمثل أيضاً أفضل البيانات على الخسائر والأضرار الناجمة عن تعاطي التبغ التي يمكن أن يوفرها العلم.

١٤٩- وفيما يتعلق بإمكانية إعداد منهجية في هذا الشأن، يتمثل الاستنتاج في أن هناك أساليب قائمة يمكنها قياس تكاليف الرعاية الصحية الناجمة عن تعاطي التبغ بأشكال مختلفة، باستخدام مصادر من البيانات مختلفة ومتعددة الأهداف. كما أن هذه المنهجيات تعكس عقوداً من التفكير المنطقي العلمي ومراجعات الأقران والنقد، وجرى قبولها بوصفها أفضل تفكير منطقي علمي متاح لتقييم تكاليف الرعاية الصحية الناجمة عن تعاطي التبغ.

١٥٠- ومن المستحسن اختيار هذه المنهجيات وتكييفها بعناية لاستخدامها في دعاوى المسؤولية المدنية. ويخلص فريق الخبراء الحالي إلى أن هناك أساليب ثابتة يمكن أن تعتمد الأطراف، تبعاً للهدف من التقاضي ومدى توافر البيانات. وتشكل منهجية تكلفة المرض، التي يُستخدم فيها الأسلوب الوبائي ونهج معدلات الانتشار، مساراً سهلاً لتوفير بيانات قوية لاستخدامها في تحديد المسؤولية المدنية، لأنها تشكل منهجية مباشرة أكثر من غيرها وأكثر رسوخاً واستخداماً لتقدير تكاليف الرعاية الصحية المتصلة بالتبغ، ولأن كانت أقل شمولاً من الأساليب الأخرى، فإنها توفر المسار الأوضح للتقدير القضائي. فهذه منهجية تتسم بالأحرى بالشفافية، وتعزز القدرة على إقناع صانعي القرارات غير الخبراء، مما يضمن بقاء الحجة سهلة المنال ومقنعة. ولذلك، فإن هذه المنهجية سليمة علمياً ويمكن أن تقبلها المحاكم وتستخدمها عند تقييم المطالبات الجماعية المتعلقة بتكاليف الرعاية الصحية الناجمة عن تعاطي التبغ.

١٥١- ويمكن أيضاً استخدام منهجيات أخرى مثل نماذج الاقتصاد القياسي (نهج الاستعداد للدفع ونماذج النمو القائمة على الانحدار) ومحاكاة الاقتصاد الكلي (نماذج التوازن العام القابلة للحساب ونماذج المحاكاة الدينامية)، متى كانت مجدية وفي الحالات التي يُلتزم فيها إجراء تقييم أكثر شمولاً لتكاليف الرعاية الصحية الناجمة عن تعاطي التبغ، مع مراعاة أن النظم القانونية يجب أن تكون قادرة على فهم المنهجيات، وأن العلاقة السببية القانونية تتطلب إثباتاً لضرر له حدود واضحة ومسار سببي واضح ومتناسك. ومن ثم، يُنصح بتقييم النظام القانوني مسبقاً قبل استخدام نماذج الاقتصاد القياسي ومحاكاة الاقتصاد الكلي، لتحليل كيفية إعداد المطالبات، والأضرار التي يمكن تبريرها، وكيفية استخدام البيانات الوبائية والاقتصادية القياسية والإحصائية التي تصدرها تلك المنهجيات في تلك المطالبات.

توصيات لتنفيذ المادة ١٩

١٥٢- صُممت التوصيات التالية لمساعدة الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة ١٩. وتحدد قائمة التوصيات الإجراءات التشريعية التي يمكن للأطراف أن تنتظر في اتخاذها لمعالجة المسؤولية المدنية والجنائية، بما في ذلك التعويض عند الاقتضاء، عن الضرر الناجم عن تعاطي التبغ. ويشمل ذلك تيسير الإجراءات القانونية الجنائية والمدنية، وكذلك الإجراءات الإدارية لتحديد المسؤولية، عند الاقتضاء. وتُقدم أيضاً توصيات بشأن كيفية تعاون الأطراف على تنفيذ المادة ١٩، وتقديم المساعدة المتبادلة فيما يتعلق بالإجراءات القانونية. وتأخذ هذه التوصيات في الاعتبار جميع الممارسات، بما في ذلك المستجدات ذات الصلة في المنتديات الدولية ذات الصلة المنصوص عليها في هذا التقرير تقرير فريق الخبراء السابق (FCTC/COP/6/8) (الملحق ٣) و (FCTC/COP/7/13).

١٥٣- والتوصيات لن تكون كلها مناسبة لجميع البلدان. وينبغي للأطراف أن تقيم هذه التوصيات في ضوء قوانينها وأنظمتها القانونية الحالية، وخبرتها حتى الآن في تحديد المسؤولية وتأمين التعويض عن الضرر الناجم عن تعاطي التبغ.

مبادئ عامة

١٥٤- تسترشد هذه التوصيات بالمبادئ التالية.

- (أ) تشكل الإجراءات المتعلقة بالمسؤولية عن الأضرار الناجمة عن تعاطي التبغ جزءاً هاماً من المكافحة الشاملة للتبغ. وينبغي ألا يعيق التعويض خفض الضرر الناجم عن تعاطي التبغ، ولا ينبغي أن يمس بقدرة البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على الحصول على تعويض عن الضرر الناجم عن تعاطي التبغ.
- (ب) يجب أن تيسر إصلاحات المسؤولية المدنية الوصول الفعلي إلى العدالة لمعالجة الأضرار الناجمة عن تعاطي التبغ.
- (ج) ينبغي أن تستند إصلاحات المسؤولية الجنائية إلى ضرورة الإنفاذ الفعال لجميع قوانين مكافحة التبغ أو القوانين العامة المطبقة على إنتاج منتجات التبغ وتصنيعها وتسويقها وتوريدها والتخلص منها، بهدف منع الانتهاكات في المستقبل.
- (د) ينبغي أن تكون أي تفاعلات بين الأطراف ودوائر صناعة التبغ في سياق الإجراءات المدنية والجنائية أو الإجراءات الإدارية لتحديد المسؤولية متسقة مع المادة ٥-٣ ومبادئها التوجيهية للتنفيذ.
- (هـ) ثمة حاجة إلى التعاون وتبادل المعلومات بين الأطراف لضمان نقل المعلومات بفعالية وضمان عدم تمكن دوائر صناعة التبغ من استغلال حدود الولاية القضائية للتهرب من المسؤولية.

توصيات تتعلق بإجراءات المسؤولية

١٥٥- مراعاةً لهذه المبادئ، يوصي فريق الخبراء بالقائمة التالية من الخيارات المتعلقة بالمسؤولية المدنية والجنائية والتدابير الإدارية لتحديد المسؤولية. وينبغي أن تنظر الأطراف في اعتماد تشريعات أو تدابير أخرى تكفل ما يلي:

- (١) إمام الحكومة بأسرها، بما في ذلك القضاة والمدعون العامون، باتفاقية المنظمة الإطارية والالتزامات الناشئة بموجب المادتين ٣-٥ و ١٩، فضلاً عن التوصيات الواردة في المبادئ التوجيهية لتنفيذ المادة ٣-٥، بسبل منها زيادة قدرات الوزارات الحكومية المعنية ومواردها لمعالجة مسؤولية دوائر صناعة التبغ على نحو استباقي.
- (٢) إتاحة إجراءات رفع الدعاوى الجماعية لأي دعوى لتحديد المسؤولية المدنية مرفوعة ضد دوائر صناعة التبغ تتعلق بالضرر الناجم عن تعاطي التبغ.
- (٣) منح مقدمي الرعاية الصحية سبباً مباشراً ومستقلاً لرفع دعوى تخولهم استرداد تكاليف الرعاية الصحية التي تعزى إلى المخالفات التي ارتكبتها دوائر صناعة التبغ، بغض النظر عن وقت ارتكاب المخالفة.
- (٤) عدم إمكانية إثبات العلاقة السببية في دعاوى المسؤولية المدنية المتعلقة بالأضرار الناجمة عن تعاطي التبغ إلا عن طريق استخدام البيانات الوبائية أو الإحصائية أو غيرها من البيانات الاجتماعية.
- (٥) إتاحة الإفصاح عن البيانات ضد دوائر صناعة التبغ في أي من دعاوى المسؤولية المدنية التي تتعلق بالأضرار الناجمة عن تعاطي التبغ.
- (٦) في أي من دعاوى المسؤولية المدنية ضد دوائر صناعة التبغ التي تتعلق بالأضرار الناجمة عن تعاطي التبغ، تحميل دوائر الصناعة عبء إثبات ما يلي: (أ) أنها امتثلت لجميع القوانين المدنية ذات الصلة؛ (ب) أو أنها امتثلت لجميع القوانين المدنية ذات الصلة؛ (ب) أو أن أي خرق لتلك القوانين لم يكن السبب في إصابات أو خسائر المدعي/ المدعين؛ أو كلا من (أ) و(ب) في الحالات المناسبة.

- (٧) قيام قوانين مكافحة التبغ أو القوانين العامة السارية على إنتاج منتجات التبغ وتصنيعها وتسويقها وتوريدها والتخلص منها بفرض المسؤولية التامة، حسب الاقتضاء.
- (٨) عدم تشكيل تحمل المسؤولية الطوعي عن المخاطر دفاعاً متاحاً في دعاوى المسؤولية المدنية لأي فترة زمنية قبل أن يعترف المدعى عليه علناً وبوضوح بالأضرار التي يسببها التبغ.
- (٩) إلغاء مهل التقادم لضحايا الضرر الناجم عن تعاطي التبغ في رفع دعاوى المسؤولية المدنية، أو إمكانية تمديدتها.
- (١٠) إمكانية اعتماد أصحاب المطالبات في دعاوى المسؤولية المدنية على البيّنات المقدمة والنتائج التي تم التوصل إليها في دعاوى المسؤولية المدنية الأخرى، وإحاطة المحاكم علماً بنتائج تحديد المسؤولية ضد دوائر صناعة التبغ في الولايات القضائية الأخرى.
- (١١) إمكانية تمويل دعاوى المسؤولية المدنية ضد دوائر صناعة التبغ عن الضرر الناجم عن تعاطي التبغ عن طريق رسوم "الطوارئ" أو "النجاح". وإلغاء أي التزام على أصحاب المطالبات بتحمل التكاليف.
- (١٢) إخضاع تسويات الدعاوى الجماعية ومطالبات استرداد تكاليف الرعاية الصحية المتعلقة بالأضرار الناجمة عن تعاطي التبغ لموافقة المحاكم. ولتعزيز هذه التوصية، ينبغي أن تكفل الأطراف وجوب اقتناع المحاكم بأن التسوية عادلة ومعقولة ولن تعيق المزيد من الوقاية أو الحد من تعاطي التبغ وإدمان النيكوتين والتعرض لدخان التبغ. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون لمنظمات المجتمع المدني غير المرتبطة ارتباطاً مباشراً أو غير مباشر بدوائر صناعة التبغ أو تلك التي تعمل على تعزيز مصالحها صفة لمخاطبة المحكمة بشأن ما إذا كانت التسوية تفي بهذه المعايير أم لا، رهناً بتقدير المحكمة.
- (١٣) في حالة السماح لدوائر صناعة التبغ باستخدام إجراءات الإعسار، تمنع المحكمة بصلاحيات لضمان توافق أي من مخططات الترتيبات مع أهداف الصحة العامة - وتحديدًا منع تعاطي التبغ وإدمان النيكوتين والتعرض لدخان التبغ، أو الحد من ذلك، ويمكنها أن تحكم بتوفير سبل انتصاف غير نقدية تتسق مع هذه الأغراض.
- (١٤) اعتبار إتلاف المستندات بغرض تجنب الكشف عنها في دعوى مقبلة جريمة جنائية. وعلاوة على ذلك، ينبغي للأطراف أن تكفل للشخص الذي تتعرض مطالبته المدنية للضرر بسبب إتلاف هذه الأدلة الحق في الحصول على تعويض من الشخص المسؤول عن الإتلاف المثبت وفقاً لمعيار مدني من معايير الإثبات.
- (١٥) إدراج ما ينص في الغرامات الموقعة عن ثبوت المسؤولية عن خرق قوانين مكافحة التبغ على ردع فعال عن طريق اعتماد مجموعة من العقوبات الجنائية التي تتناسب مع مدى خطورة الانتهاك ودرجة مسؤولية الجهة المخالفة، ويشمل ذلك تشديد العقوبات على الشخص الذي يعيد ارتكاب الجريمة. وينبغي للأطراف، عند الاقتضاء، أن تكفل أن يتضمن ذلك غرامات متناسبة مع المبيعات الكلية السنوية للمدعى عليه من إنتاج منتجات التبغ أو تصنيعها أو تسويقها أو توريدها أو التخلص منها.
- (١٦) عندما تكون الشركات مسؤولة مسؤولية جنائية عن انتهاكات قوانين مكافحة التبغ، تحميل المديرين مسؤولية شخصية عن الانتهاكات إذا ثبت أنها متعمدة أو ناجمة عن استهتار أو إهمال. ولا تحول هذه التوصية دون اعتبار أي فرد مسؤولاً مسؤولية مباشرة عن انتهاكات قوانين مكافحة التبغ.
- (١٧) منح منظمات المجتمع المدني المؤهلة التي لا تتناسب انتساباً مباشراً أو غير مباشر إلى دوائر صناعة التبغ أو تلك التي تعمل على تعزيز مصالحها سلطة المقاضاة عن انتهاكات قوانين مكافحة التبغ أو القوانين العامة المطبقة على تصنيع منتجات التبغ وتسويقها وتوريدها، وينبغي دفع نسبة مئوية من أي غرامة جنائية مفروضة لمنظمات المجتمع المدني التي قدمت طلب الملاحقة القضائية. وينبغي للأطراف أيضاً أن تكفل حصول منظمات المجتمع المدني هذه على تمويل مأمون لاتخاذ إجراءات قانونية لإنفاذ تدابير مكافحة التبغ.

- (١٨) إرساء حماية فعالة للمبلغين عن المخالفات الذين يفصحون عن ممارسات دوائر صناعة التبغ المتعلقة بالضرر الناجم عن تعاطي التبغ ولضحايا تهريب دوائر صناعة التبغ.
- (١٩) منح التشريع للوكالات الإدارية والهيئات القضائية، بما فيها الهيئات القضائية القائمة، سلطة تحديد المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن تعاطي التبغ عند الاقتضاء، وخضوع هذه القرارات لطعون محدودة.
- (٢٠) وجود إجراءات مبسطة للاستجابة لطلبات تقديم الوثائق وتقديم الأدلة للدعوى المرفوعة في ولايات قضائية أخرى فيما يتعلق بالضرر الناجم عن تعاطي التبغ.
- (٢١) سماح قواعد الولاية القضائية لأصحاب المطالبات بمقاضاة الأشخاص المنخرطين في إنتاج منتجات التبغ وتصنيعها وتسويقها وتوريدها والتخلص منها في مكان إقامة المدعى عليه أو المكان الذي تعرض فيه المدعي للضرر الناجم عن تعاطي التبغ.
- (٢٢) وجود إجراءات تسمح بالإنفاذ الفعال للأحكام الصادرة عن المحاكم الواقعة خارج الولاية القضائية في القضايا المتعلقة بالأضرار الناجمة عن تعاطي التبغ.
- (٢٣) إتاحة أحكام التجميد، التي تُعرف أيضاً باسم أحكام الحفاظ على الأصول والتي تمنع تبديد الأصول التي يمكن استخدامها للوفاء بالقرارات المتعلقة بالمسؤولية، بشكل روتيني ضد الأشخاص المشاركين في إنتاج منتجات التبغ وتصنيعها وتسويقها وتوريدها والتخلص منها.
- (٢٤) تطبيق قوانين مكافحة الرشوة خارج الحدود الإقليمية بحيث تنطبق على جميع الإجراءات المتخذة ضد الأشخاص المشاركين في إنتاج منتجات التبغ وتصنيعها وتسويقها وتوريدها والتخلص منها.

توصيات تتعلق بتبادل المعلومات ورصدها

- (٢٥) تضمين التقارير المطلوب تقديمها من دوائر صناعة التبغ إلى السلطة الحكومية المختصة معلومات عن تسجيل الكيانات التجارية؛ وإنتاج التبغ وتصنيعه وتوريده والتخلص منه؛ والحصة في السوق؛ والإيرادات؛ والجزاءات المفروضة على الكيان؛ وحيثما يُسمح بذلك قانوناً، نفقات التسويق، وجهود المسؤولية الاجتماعية للشركات، وأنشطة الضغط، والمساهمات السياسية؛ وعمليات الدمج والتملك؛ والاجتهادات القضائية ذات الصلة، ومن بينها حصائل المسؤولية (مثل الانتصاف الجزري والتعويض والجزاءات على النحو المحكوم به أو المتفق عليه)، والمستجدات ذات الصلة في المنتديات الدولية.
- (٢٦) تبادل المعلومات التي تُجمع من تقارير دوائر صناعة التبغ الواردة في التوصية الخامسة والعشرين و/أو بدعم من المجتمع المدني بشكل روتيني فيما بين الأطراف.

توصيات تتعلق بمنهجيات تقدير تكاليف الرعاية الصحية الناجمة عن تعاطي التبغ

- (٢٧) تزويد الدراسات الوبائية والإحصائية المناسبة للاستخدام في الدعوى المرفوعة لاسترداد تكاليف الرعاية الصحية بالموارد وتطوير هذه الدراسات.
- (٢٨) التشجيع على استخدام البيانات الواردة من بلدان ومناطق أخرى، مع إجراء التعديلات اللازمة، حيثما لا تستطيع الأطراف إنتاج بياناتها الخاصة، ويشمل ذلك المخاطر النسبية وتقديرات تكاليف الرعاية الصحية.
- (٢٩) تشجيع القضاة والممارسين القانونيين على فهم الدراسات الوبائية والإحصائية والمتصلة بالعلاقات السببية والمتصلة بهذه التخصصات العلمية لأنها تمثل أفضل دليل يمكن أن يوفره العلم على الخسائر والأضرار الناجمة عن تعاطي التبغ، وهي دليل موثوق به لتحديد المسؤولية المدنية.
- (٣٠) تبادل الأطراف للمعلومات وتعاونها في المسائل المتعلقة بعلم الأوبئة والإحصاءات لتعزيز جمع البيانات وإنتاج المعارف المتعلقة بالبيانات العلمية لاستخدامها في دعوى المسؤولية المدنية.

الإجراء المطلوب من مؤتمر الأطراف

١٥٦- مؤتمر الأطراف مدعو إلى الإحاطة علماً بتقرير فريق الخبراء، وإلى توفير المزيد من الإرشادات، وإلى النظر في اعتماد مشروع القرار الوارد في الملحق ٢ بهذا التقرير.

الملحق ١

قائمة غير حصرية بالموارد الحالية للمادة ١٩ مشفوعة بشروح

(أ) **مجموعة الأدوات الخاصة بالمسؤولية المدنية في إطار المادة ١٩ من اتفاقية المنظمة الإطارية** تُتخذ دليلاً يتضمن خطوات مفصلة للأطراف بشأن كيفية تصميم وتنفيذ وإنفاذ تدابير المسؤولية المدنية ضد دوائر صناعة التبغ.^١ وهي تشمل موارد لمساعدة مقرري السياسات والممارسين القانونيين على مساءلة دوائر صناعة التبغ عن الأضرار التي تسببها منتجاتهم. وهي مفيدة للغاية للولايات القضائية التي تسعى إلى تعزيز إطارها القانوني بموجب المادة ١٩ ومقاضاة دوائر صناعة التبغ. وتتوفر نسخة متعددة اللغات من مجموعة الأدوات الخاصة بالمسؤولية المدنية على الإنترنت بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست.

(ب) **قاعدة بيانات الخبراء في إطار المادة ١٩،^٢ التي تديرها أمانة الاتفاقية، هي قاعدة بيانات للخبراء والمؤسسات المعنية بتنفيذ المادة ١٩ (المسؤولية) من اتفاقية المنظمة الإطارية عملاً بالقرار FCTC/COP7(11).**^٣ وهي توفر الإتاحة للخبراء والمؤسسات التي يمكن أن توفر للأطراف، بناءً على طلبها، المساعدة التقنية المتعلقة بمسؤولية دوائر صناعة التبغ؛ ويمكن للأطراف استخدام هذا المورد للتواصل مع المهنيين القانونيين والأكاديميين والممارسين الذين يتمتعون بالخبرة في إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بالمسؤولية. وتيسر قاعدة البيانات تقديم الدعم التقني وبناء القدرات للأطراف التي تنفذ المادة ١٩.

(ج) **مركز المعارف الخاص باتفاقية المنظمة الإطارية المعني بالتحديات القانونية، أو مركز مكابي للقانون والسرطان،^٤ يوفر موارد بشأن قانون التجارة القانونية، وقانون الاستثمار، والتحديات المحلية والمتعلقة بالمعلومات القانونية التي تواجه تنفيذ اتفاقية المنظمة الإطارية في المحاكم المحلية والإقليمية. وهو يزود الأطراف بالأدوات اللازمة لاستباق التحديات القانونية التي تطرحها دوائر صناعة التبغ ومواجهتها عند تنفيذ تدابير المسؤولية، مما يكفل دفاعاً قوياً عن السياسات الوطنية لمكافحة التبغ. وتواصل أمانة الاتفاقية دعم مركز المعارف الخاص باتفاقية المنظمة الإطارية المعني بالتحديات القانونية في إدارة موقعه على الإنترنت الذي يعرض مستجدات التحديات القانونية التي تواجه تنفيذ اتفاقية المنظمة الإطارية فيما يتعلق بقانون التجارة والاستثمار وفي المحاكم المحلية والإقليمية، عملاً بالقرار FCTC/COP6(18).**^٥

(د) **مركز أمانة اتفاقية المنظمة الإطارية للمعارف المعني بالمادة ٥-٣، جامعة تاماسات وجامعة ماهيدول،^٦ يركز على تدخل دوائر صناعة التبغ، ويمكنه مساعدة الأطراف على تحديد ومعالجة ومنع تدخل دوائر الصناعة الذي قد يعيق الجهود المبذولة لتنفيذ المادة ١٩. ويوفر مركز المعارف دراسات حالة وأدوات لتعزيز الحوكمة والحد من تضارب المصالح، ويشمل ذلك قاعدة بيانات الموارد الخاصة بتدخل دوائر صناعة التبغ.^٧ وقد أعدت قاعدة**

١ **مجموعة الأدوات الخاصة بالمسؤولية المدنية في إطار المادة ١٩ من اتفاقية المنظمة الإطارية** (تم الاطلاع في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٢٥).

٢ **قاعدة بيانات الخبراء في إطار المادة ١٩** (تم الاطلاع في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٢٥).

٣ في القرار FCTC/COP7(11)، الذي أعيدت الإشارة إليه في القرار FCTC/COP8(18)، طلب مؤتمر الأطراف من أمانة الاتفاقية، وفقاً لولايتها الموصوفة في القرار FCTC/COP6(7)، إعداد قاعدة بيانات للخبراء والمؤسسات التي يمكن أن توفر للأطراف، بناءً على طلبها، المساعدة التقنية المتعلقة بمسؤولية صناعة التبغ، وإيجاد منصة رقمية للتعاون الدولي، وتوفير وتحديث الموارد ذات الصلة بانتظام.

٤ **مركز المعارف الخاص باتفاقية المنظمة الإطارية المعني بالتحديات القانونية** (تم الاطلاع في ٢ حزيران/يونيو ٢٠٢٥).

٥ طلب مؤتمر الأطراف، في قراره FCTC/COP6(18)، من أمانة الاتفاقية أن تواصل، من خلال التنسيق مع أمانة منظمة الصحة العالمية ومراكز المعرفة الملائمة، تيسير تبادل المعلومات والتعاون بين الأطراف فيما يتعلق بالطعون القانونية ضد تدابير مكافحة التبغ في المحاكم المحلية أو من خلال الآليات الدولية لتسوية المنازعات.

٦ **مركز أمانة اتفاقية المنظمة الإطارية للمعارف المعني بالمادة ٥-٣** (تم الاطلاع في ١ حزيران/يونيو ٢٠٢٥).

٧ **Resource Database on Tobacco Industry Interference** (تم الاطلاع في ٢ حزيران/يونيو ٢٠٢٥).

البيانات هذه عملاً بالقرار (FCTC/COP8(18)، ويتولى إدارتها مركز المعارف المعني بالمادة ٥-٣ بالتعاون مع المركز العالمي للحكومة الرشيدة في مكافحة التبغ، بدعم من أمانة الاتفاقية. وتجمع قاعدة البيانات المعلومات المتاحة التي تنشرها الحكومات والمراقبون، بما في ذلك "ورقات الموقف، والبيانات، والتقارير، والمراسلات، ومحاضر الاجتماعات مع ممثلي دوائر صناعة التبغ، والتقارير المتعلقة بمكونات المنتجات، والعقود والاتفاقات، وغيرها من الوثائق ذات الصلة، بما فيها الوثائق الواردة من الكيانات التي يمكن تصنيفها على أنها من دوائر صناعة التبغ، والمجموعات الممولة، بما فيها المنظمات والأفراد الذين يعملون على تعزيز مصالح دوائر صناعة التبغ".

(هـ) **مكتبة وثائق دوائر صناعة التبغ التي تقر بالحقيقة**^٨ تضم أكثر من ١٤ مليون وثيقة داخلية واردة من دوائر صناعة التبغ، تكشف عن أدلة على ممارساتها الضارة، بما فيها استراتيجيات التسويق والتدخل في سياسات الصحة العامة. ويمكن للأطراف استخدام هذه المستندات كدليل في التقاضي، ودعم مطالبات تحديد المسؤولية، وتعزيز الحجج القانونية ضد دوائر الصناعة. وقد أُقيمت لحفظ وثائق الشركات الداخلية لدوائر صناعة التبغ التي كانت سرية في يوم من الأيام والتي صدرت أثناء التقاضي في الولايات المتحدة وأعلن عنها من خلال تسويات التقاضي في الولايات المتحدة، وإتاحة هذه الوثائق على الدوام.

(و) **قوانين مكافحة التبغ**^٩ توفر الإتاحة لقوانين مكافحة التبغ من جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى الملخصات والتحليلات وصحائف وقائع السياسات لتقييم كيفية تواءم تدابير مكافحة التبغ مع الاتفاقية وبعض مبادئها التوجيهية. كما تتيح الوصول إلى النص الكامل لقرارات مكافحة التبغ وملخصاتها التي صدرت عن المحاكم في جميع أنحاء العالم. ويمكن للأطراف تحليل السوابق والاستراتيجيات القانونية الناجحة لإثراء نهجها الخاصة بتدابير تحديد المسؤولية بموجب المادة ١٩، بما في ذلك الاعتبارات القضائية والتشريعية. ويتولى إدارة الموقع الإلكتروني الاتحاد القانوني الدولي في الحملة من أجل أطفال بلا تبغ.

(ز) **منصة أساليب التبغ**^{١٠} توفر بحثاً أكاديمية مُحكمة ونتائج دقيقة في شكل ميسر. وتعرض منصة أساليب التبغ بالتفصيل القضايا الرئيسية في مكافحة التبغ، مع التركيز على دوائر صناعة التبغ العالمية ودوائر الصناعة المرتبطة بها أو المتفاعلة معها. وقد أعدها فريق بحوث مكافحة التبغ في جامعة باث، ويمكن للأطراف استخدامها لمواجهة ما تتقدم به دوائر الصناعة من حجج ومعلومات مضللة عند التماس تنفيذ تدابير المسؤولية بموجب المادة ١٩.

(ح) **المركز العالمي للحكومة الرشيدة في مكافحة التبغ**^{١١} يوفر موارد تقنية ويقدم دعماً استراتيجياً لمساعدة الأطراف على تنفيذ المادة ١٩ من اتفاقية المنظمة الإطارية بغية النهوض بمسؤولية دوائر صناعة التبغ. وتجمع "مجموعة موارد المسؤولية" الخاصة به المواد الرئيسية المتعلقة بتنفيذ المادة ١٩، مع التركيز على نهج تتجاوز التقاضي. ويعكف المركز على استحداث أدوات لتقييم الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لدوائر الصناعة، بما في ذلك أداة حساب التكلفة البيئية، ويستضيف الحركات التي تدعو إلى مساءلة دوائر صناعة التبغ مسالة كاملة عما تلحقه من أضرار، مثل حركة أصوات شباب العالم وتحالف إيقاف التلوث الناجم عن التبغ. كما أنه ييسر فحص وتحديد الجهات الفاعلة في دوائر صناعة التبغ، بسبل منها عمله على قاعدة بيانات الموارد العالمية لمركز أمانة اتفاقية المنظمة الإطارية للمعارف المعني بالمادة ٥-٣، بينما يعكف المؤشر العالمي لتدخل دوائر صناعة التبغ الخاص بالمركز على تتبع استجابات الحكومات لأساليب دوائر صناعة التبغ بشكل منهجي.

(ط) **شبكة إيقاف منظمات التبغ ومنتجاته**^{١٢} هي شبكة من المنظمات الأكاديمية ومنظمات الصحة العامة، تعمل على مستوى العالم في إطار مبادرة بلومبرج للحد من تعاطي التبغ. وترتبط الشبكة بين الخبراء في جميع جوانب أعمال

٨ [Truth Tobacco Industry Documents](#) (تم الاطلاع في ٢ حزيران/ يونيو ٢٠٢٥).

٩ [Tobacco Control Laws](#) (تم الاطلاع في ٢ حزيران/ يونيو ٢٠٢٥).

١٠ [Tobacco Tactics](#) (تم الاطلاع في ٢ حزيران/ يونيو ٢٠٢٥).

١١ [Global Center for Good Governance in Tobacco Control](#)؛ انظر أيضاً: [How can the tobacco industry be held accountable?](#) (تم الاطلاع في ٢ حزيران/ يونيو ٢٠٢٥).

١٢ [STOP](#) (تم الاطلاع في ٢ حزيران/ يونيو ٢٠٢٥).

دوائر صناعة التبغ لفصح ما تبذله من جهود دؤوبة لبيع المنتجات الضارة التي تسبب الإدمان، وللتصدي لهذه الجهود. وهي ترصد أساليب دوائر صناعة التبغ للتدخل في سياسات الصحة العامة وتقضحها. ويمكن للأطراف الاستفادة من بحوث الشبكة وتحليلها لتعزيز قضاياها القانونية ودحض الحجج التي تقدمها دوائر الصناعة عند تنفيذ تدابير المسؤولية المدنية بموجب المادة ١٩.

(ي) **مركز سياسات الحق في الصحة**^{١٣} يقدم حججاً قانونية قائمة على حقوق الإنسان ووثائق هيئات رصد المعاهدات الدولية، تدعم سياسات الصحة العامة، بما فيها مكافحة التبغ. ويمكن للأطراف استخدام هذا المركز لإدراج إطار حقوق الإنسان في تنفيذ المادة ١٩، مما يعزز أساسها المنطقي القانوني لمساءلة دوائر صناعة التبغ. ويسلط هذا المورد الضوء على الروابط المتنامية بين هذه السياسات الصحية والالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، كما هي مبينة في الوثائق الرسمية الصادرة عن هيئات حقوق الإنسان. ويتولى إدارة الموقع الإلكتروني الاتحاد القانوني الدولي في الحملة من أجل أطفال بلا تبغ والفريق القانوني التابع للحاضنة العالمية للدعوة إلى تعزيز الصحة.

(ك) **مركز التبغ وحقوق الإنسان**^{١٤} يوفر الموارد لأدوات المناصرة التي تتصدى لمكافحة التبغ من خلال نهج قائم على حقوق الإنسان يشمل المعلومات الواردة من الهيئات الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان والمقالات الأكاديمية والدعاوى القضائية وتقارير هيئات رصد المعاهدات، وما يتجاوز ذلك. ويمكن للأطراف استخدام هذا المورد للتعرف على أمثلة على كيفية إدراج التبغ في تقارير حقوق الإنسان، والتعرف على نماذج الإبلاغ، والحصول على وثائق توضح الموضوعات المتعلقة بمكافحة التبغ من أجل المدافعين عن حقوق الإنسان والموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان من أجل مناصري مكافحة التبغ. وتتولى إدارة الموقع الإلكتروني منظمة العمل في مجال التدخين والصحة.

(ل) **حملة جعل كبار شركات قطاع التبغ تدفع الثمن**^{١٥} توفر أدوات وموارد تقنية وتقدم المشورة الاستراتيجية لمعالجة أساليب دوائر الصناعة التي تقوض تدابير المسؤولية وغيرها من جهود مكافحة التبغ. وتتولى إدارة الموقع الإلكتروني منظمة مساءلة الشركات.

١٣ [Right to Health Policy Hub](#) (تم الاطلاع في ٢ حزيران/يونيو ٢٠٢٥).

١٤ [Tobacco and Human Rights Hub](#) (تم الاطلاع في ٢ حزيران/يونيو ٢٠٢٥).

١٥ [Make Big Tobacco Pay](#) (تم الاطلاع في ٢ حزيران/يونيو ٢٠٢٥).

الملحق ٢

مشروع قرار:

تنفيذ المادة ١٩ من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ فيما يتصل بالمسؤولية

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يقر بأن المسائل ذات الصلة بالمسؤولية، حسبما يحددها كل طرف في حدود ولايته القضائية، تُعد جزءاً مهماً من مكافحة التبغ الشاملة؛

وإذ يُذكر الأطراف بالتزاماتها المقطوعة بموجب المادة ١٩ من اتفاقية المنظمة الإطارية؛

وإذ يشير إلى القرارات FCTC/COP4(15) و FCTC/COP5(9) و FCTC/COP6(7) و FCTC/COP7(11) و FCTC/COP10(13) فيما يتعلق بتنفيذ المادة ١٩ من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية فيما يتصل بالمسؤولية؛

وإذ يشير أيضاً إلى القرار FCTC/COP8(18) الذي شجّع مؤتمر الأطراف على تقوية التعاون الوطني والدولي لتعزيز تنفيذ المادة ٣-٥ من اتفاقية المنظمة الإطارية فيما يتصل بالمادة ١٩ من اتفاقية المنظمة الإطارية؛

وإذ يشير كذلك إلى أن مؤتمر الأطراف قام في القرار FCTC/COP10(13) بإعادة إنشاء فريق الخبراء المعني بتنفيذ المادة ١٩ بشأن المسؤولية، مع مراعاة العمل الذي أنجزه فريق الخبراء المعني بالمسؤولية الذي أنشئ بموجب القرار FCTC/COP5(9) ومُدّت ولايته بموجب القرار FCTC/COP6(7)؛

وإذ يرحب بالتقرير الوارد في الوثيقة FCTC/COP/11/6، وإذ يلاحظ مع الارتياح حصيلة عمل فريق الخبراء المعني بتنفيذ المادة ١٩ من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ فيما يتصل بالمسؤولية؛

١- يدعو الأطراف إلى القيام بما يلي:

(أ) تطبيق التوصيات والخيارات التي قدمها فريق الخبراء في تقريره FCTC/COP/11/6، حسب الاقتضاء، لتعزيز تنفيذها للمادة ١٩ من اتفاقية المنظمة الإطارية؛

(ب) استخدام الأدوات والموارد المتاحة للأطراف لتعزيز تنفيذها للمادة ١٩، بما فيها الأدوات الواردة في الملحق ١ بالتقرير FCTC/COP/11/6؛

(ج) تبادل المعلومات المستجدة، بما فيها الممارسات والتحديات والدروس المستفادة والخبرات المتعلقة بتنفيذ المادة ١٩، بين الأطراف ومن خلال أمانة الاتفاقية، باستخدام وسائل منها نظام تقديم التقارير عن اتفاقية المنظمة الإطارية وقاعدة بيانات الخبراء والمؤسسات لتنفيذ المادة ١٩؛

٢- يطلب إلى أمانة الاتفاقية القيام بما يلي:

(أ) نشر نتائج عمل فريق الخبراء ومواصلة إنكاء الوعي بالمادة ١٩ من اتفاقية المنظمة الإطارية، فضلاً عن الموارد والخبرات والأدوات المتاحة للأطراف لتعزيز تنفيذها؛

(ب) مواصلة الجهود الرامية إلى تقديم الدعم للأطراف في تنفيذ المادة ١٩ من اتفاقية المنظمة الإطارية، بسبل منها تيسير تبادل المعلومات والخبرات فيما بين الأطراف وبمشاركة المجتمع المدني غير المرتبط ارتباطاً مباشراً أو غير مباشر بدوائر صناعة التبغ أو أولئك الذين يعززون مصالحها؛

(ج) مواصلة إطلاع مؤتمر الأطراف على مستجدات التقدم المحرز في تنفيذ الأطراف للمادة ١٩ من اتفاقية المنظمة الإطارية، حسب الضرورة.

(الجلسة العامة XXX، XX تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥)

= = =